دور المجتمع المدني الوطني في تونس
الرهانات والتحديات

د. نجيب بوطالب (*)

مقدمة :

اعتبارا لما تشهده بدايات هذا القرن من تحولات عالمية لا فقط بفعل التطور التكنولوجي وظهور آثار العولمة، بل أيضا بفعل بروز حاجة أكبر في مختلف المجتمعات إلى إعادة الاعتبار لقيم الحياة الجماعية والتعاون والتضامن، وضرورة الحد من تنامي النزعات الفردية والأنانية وما يصحبها من مظاهر الانغلاق والتخلي عن المشاركة في شؤون المجموعة.

اعتبارا لذلك تبدو الحاجة ملحة اليوم إلى ضرورة ايلاء عملية بناء المجتمع المدني عامة والنسيج الجمعياتي خاصة المكانة اللائقة والاعتبار اللازم وذلك في سياق تطور علاقة الدولة بالمجتمع. وانطلاقا مما يلاحظ من تقارب اندماج بين مؤسسات المجتمع والدولة، وهو ما تظهره عديد المؤشرات وحتى المقارنات مع الماضي، ونرى من المستحسن بداية استعراض أهم مظاهر التغير التي طرأت على مجتمعاتنا المعاصرة بما يبرر الحديث عن المشاركة والاندماج والتكامل أكثر من الحديث عن الصراع والتنازع.

1 - من مظاهر التغير في المجتمع الحديث (في علاقة بمشاركة المجتمع المدني) نرصد ما يلي :

* ان المجتمع المدني لم يعد فقط مكملا لما يسمى بالحياة السياسية بل إنه أصبح رافدا أساسيا وشريكا فعّالا في مسيرة التنمية بمختلف أبعادها.

* خضوع المجتمعات المعاصرة إلى عملية تطور واسعة في الحياة المدنية بما أدى إلى تشعب في التركيبة الاجتماعية اتخذ شكل الشبكات، وقد ساعد تطور تكنولوجيات الاتصال في خلق مهن وفئات جديدة (1) لم تكن معهودة فيما مضى سرعان ما أدت إلى ظهور فئات وجماعات جديدة لها مصالحها ومشاغلها.

* ان ارتفاع مستويات الوعي وتطور أشكال وأساليب المشاركة وانفتاح الأفراد والجماعات على مختلف الثقافات والتيارات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

* تغير أبعاد ودلالات الزمان والمكان بفضل التطور العلمي والتكنولوجي بما انعكس على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجموعات والمنظمات (ظهور الجمعيات والتنظيمات والشبكات المابين قارية أو العابرة للقارات).

* ان الدعوة إلى تشريك المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية أصبحت

* أستاذ علم الاجتماع بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.

ظاهرة عالمية. كما أصبحت عملية إدماج المجتمع المدني تلك مقياسا بل مؤشرا للحكم على مستويات الإصلاح والتطور السياسي في الدول اليوم. كما أصبحت المنظومة الأممية (المنظمات الدولية والإقليمية) تعطي أهمية خاصة للمجتمع المدني في مخططاتها وبرامجها.

* الانفتاح الذي عرفته المجتمعات المعاصرة انعكس على المجتمع المدني ونشاطاته وعلاقاته، حيث أصبحت بعض مكونات المجتمع المدني الوطني والمحلي مرتبطة بشكل أو بآخر بالخارج وبالآخر وخاصة من النواحي الاقتصادية (التمويل الخارجي) وقد أدى هذا إلى ظهور إشكاليات كالتخوف من التدخل السافر في السيادة، وظهور التبعية التمويلية التي تستتبع التبعية السياسية (2).

2 - لمعالجة الرهانات التي تعترض بناء المجتمع المدني يمكن طرح السؤال المنهجي التالي :

هل بالإمكان وضع شروط لبناء المجتمع المدني، شروط "أخلاقية" ضابطة تمنع حالات التدخل والتوظيف والتسيب بل والانحراف؟ ذلك أن التطورات التكنولوجية وخاصة في مجال الاتصال جاءت باحتمالات تفيد بإمكانية افتكاك المجتمع المدني وتوظيفه توظيفا سلبيا. ولعل أفضل مثال على ذلك أن بعض المعارضات السياسية لبعض الدول كثيرا ما توظف بعض مكونات المجتمع المدني لخوض معاركها السياسية. كما يمكن للتيارات المتطرفة التي لا تؤمن أساسا بالديمقراطية أن تنفذ إلى المجتمع السياسي عن طريق المجتمع المدني. ومن هنا فلا بد من الحفاظ على التوازن المطلوب بين المجتمع السياسي. والمجتمع المدني وتحديد الأدوار والحدود تحديدا جيدا ذلك أن الخلط أو التوظيف قد يؤديّان إلى محاظر تحويل المدني إلى سياسي وهذا ما حددناه في بداية طرح سؤالنا بالشرط الأخلاقي الذي يجب في رأينا ان يتخذ شكلا إلزاميا ما.

3 - الأدوار الجديدة للمجتمع المدني :

إن علاقة المجتمع المدني بالدولة بالمعنى الايجابي (المثالي) هي علاقة توزيع أدوار في ظل بناء المجتمع ككل. وتتوزع هذه الأدوار وتتفاوت بين التكامل أو التخصص والإشراف والمراقبة والتعاون والشراكة.

ويمكن تلخيص هذه الأدوار في:

* الدولة والمجتمع المدني كلاهما معني بعملية تطوير بناء الديمقراطية (تعليما وثقافة وتشريعا وتأسيسا وممارسة)، وهكذا فليست العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ذات شكل تعارضي، رغم طابع المراقبة والمحاسبة والنقد وغير ذلك من العمليات التي يقوم بها كل منهما وكلاهما يجب ان يكون محكوما بالمرجعيات الدستورية التي التزم بها في حصوله على مشروعيته.

* المجتمع المدني معني بإذكاء ثقافة المبادرة والتطوع والمشاركة والتعاقد داخل صفوف المواطنين وفي إطار مختلف الشرائح الاجتماعية والعمرية ولدى مختلف القطاعات وسائر النشاطات. (دور الدولة هنا هو حماية مكونات المجتمع المدني للحفاظ على قواعد وضوابط وعقود وشراكات تقوم على الشفافية والمصداقية وحماية المصالح العليا).

* ما انفك دور الدولة يتدعم في مجالات وضع وتنفيذ الخطط الوطنية للتنمية، وهذا الدور يزداد مع تشريك المجتمع المدني في وضع الخطط والبرامج الوطنية.

ومن الأمثلة على ذلك، أن المجتمع المدني اصبح اليوم يلتزم شيئا فشيئا بالمشاركة في إنشاء مجتمع المعلومات، وبالتغطية التنظيمية (3) لمختلف الفئات والشرائح وخاصة الفئات الحساسة أو الضعيفة كالشباب والمرأة والمعوقين والمهاجرين والأطفال والمسنين. وكذلك الشأن بالنسبة للتغطية المجالية والجغرافية.

كما أصبحت مكونات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات تلعب أدوارا متزايدة في إنتاج الخدمات والتشغيل فتجاوزت بذلك أدوار التحسيس والوساطة.

* المجتمع المدني اصبح في الدولة الحديثة يساهم في صنع القرار وخاصة في المجالات الحيوية التي تتطلب جهدا مشتركا وتعاونا وشراكة بين جميع مكونات المجتمع ومن هذه المجالات الحساسة عمليات إنتاج وتوزيع وإدارة المعلومات، التي يلعب فيها المجتمع المدني بمعية الدولة دور الكافل لعملية التوزيع المنصف لموارد المعلومات والميسّر للنفاذ لها أمام المجتمع وتقاسم المعارف والمحافظة على أمن واستقرار الأفراد والجماعات والمجتمعات من الانحرافات التطبيقية (الانترنات مثلا) (4).

* في مرحلة الحداثة المعرفية وبناء مجتمع المعرفة وانتشار الاقتصاد اللامادي تتحول الحياة المدنية إلى فضاء عمومي نشيط يغلب عليه العمل عن بعد ويشارك فيه المواطن والدولة في تجسيد القيم الحضارية: الحرية والعدالة والاحتكام إلى القانون والمسؤولية والشفافية والتضامن وإعلاء الصالح العام على الصالح الخاص، درءا لتشييء الإنسان وتبضيعه.

* يتدعم دور المجتمع المدني المعاصر وتزداد اهميته من خلال بناء علاقة ثقة وتعاون مع الدولة التي من وظائفها إعطاءه الفرصة والإمكانات وإفساح المجال الكافي للفعاليات التنموية أي لمختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية أو "للفضاء المواطني" لكي تكون شريكا ملتزما ومسؤولا في عملية التغيير، شراكةً وتشريك وتفاعل وتلازم وتضامن وتعاون ومسؤولية ومساءلة ونبذ لعلمية الاتكال على الدولة أو على الغير(5).

4 - المجتمع المدني التونسي (كنموذج لمجتمعات المغرب العربي):

على ضوء هذه المحددات والغايات، يبدو المجتمع التونسي أحد النماذج المغاربية والعربية البارزة، وأزعم أن خصائص هذا النموذج موجودة بذاتها وفي عموميتها في كافة الأقطار المغاربية على حد السواء مع بعض التفاوت، ويتميز المجتمع المدني التونسي بمجموعة من الخصائص التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

4-1 هو مجتمع مدني يستمد وجوده التاريخي من إرث ثري وعريق من التنظيمات والجمعيات والمنظمات الأهلية في مختلف المجالات حيث لعبت دورا هاما في بلورة النسيج الاجتماعي والحفاظ على شخصيته الحضارية والثقافية وخصائصه الاجتماعية.

4-2 هو مجتمع يعتمد على الديمقراطية التشاركية "ديمقراطية البرامج والمشاريع" الديمقراطية المحلية التي أصبحت تُوسّع من فضاءات المشاركة أمام المواطنين. ذلك أن تصوّ وبناء وتنفيذ هذه المشاريع التنموية يمر بمسيرة طويلة من الاستشارات والحوارات بطريقة تصعيدية وتمثيلية تشمل كل الأطراف الاجتماعية (أحزاب، نقابات، إدارات محلية وجهوية، منظمات وجمعيات). وهذا ما نلمسه في منهجية المقارابات التنموية للقضايا ذات البعد الوطني (المرأة، الشباب، الطفولة، الترفيه، الاستهلاك، المشاركة العمل، السكن، التعليم، الصحة...)

4-3 مفهوم الديمقراطية حسب هذه المقاربة للمجتمع المدني يركز على الديمقراطية السياسية أي على العمل السياسي في الأحزاب التسعة، ومن جهة أخرى فهو يعطي أهمية كبيرة للديمقراطية الاجتماعية من خلال العمل على توفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة ومنها تحرير وحماية حقوق المرأة والطفل والمعوق والمسن وغيرهم من الفئات "الضعيفة"، لان الشكل الأرقى للتنمية هو بالأساس تحرير الإنسان من الجهل والفقر وتكريس التضامن الوطني وإحلال التآزر من خلال مقاومة مظاهر الإقصاء والتهميش.

لقد أصبحت التنمية البشرية في تونس تمثل محورا هاما في السياسة الاجتماعية منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي وهي أساسا تقوم على ضمان كرامة

المواطنين، لذلك وضعت آليات وبرامج للمساعدة على التشغيل ومقاومة الفقر والعوز والتفاوت بين الجهات وبين الشرائح الاجتماعية.

هذا التمشّي يقوم على تشريك المنتفعين بتدخلات مختلف آليات التضامن تشريكا واسعا وفاعلا ومسؤولا قطعا مع عملية التواكل، وبطريقة تحفز على الفعل الاجتماعي الخلاق، فبذلك تتحقق عملية إشراك المواطنين في الجهد التنموي وانتفاعهم على قدم المساواة بثمرة هذا الجهد. وتنبني هذه المقاربة على مفهوم التضامن الذي يمثل قيمة اجتماعية ثقافية تقوم على روح التطوع والتبرع تحولت إلى مؤسسة تنموية قائمة بذاتها تقتضيها طبيعة الاجتماع الوطني وتتطلبها مقتضيات الأمن والاستقرار والعدالة (إحداث صندوق التضامن الوطني 26-26 ثم البنك التونسي للتضامن وإحداث الصندوق الوطني للتشغيل 21-21).

ضمن هذا التصور الجدلي بين الخاص والعام فإن المقاربة التونسية لتعزيز دور للمجتمع المدني تنبع من اعتبار مكوناته وخاصة العمل الجمعياتي عناصر دفع للتنمية وأدوات تطوير لأساليب المشاركة والاندماج سياسيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا. وبهذه الكيفية يمكن الحديث عن شراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

لقد اكتسبت الجمعيات في تونس المعاصرة أهمية قصوى منذ بدايات القرن العشرين حيث ساهمت الجمعيات الأهلية بأبعادها الخيرية التضامنية في توفير المساعدة للفقراء والمعوزين والمرضى والأيتام والأرامل.

كما ساهمت الجمعيات الثقافية والعلمية التي ظهرت في العقد الثاني من القرن الماضي في بلورة الحس الوطني وشكلت منطلقا لمقاومة الاحتلال، وسرعان ما تحول العمل الجمعياتي إلى رافد للحركة الوطنية التي جسّدتها بداية تأسيس الأحزاب الوطنية انطلاقا من بداية عشرينيات القرن الماضي.

وهكذا كانت بداية تكون المجتمع المدني في تونس بداية تكاملية بين الأحزاب والنقابات والجمعيات والمنظمات، بما انعكس انعكاسا ايجابيا على تطور الحركة الوطنية تطورا نوعيا.

5 - في مفهوم المجتمع المدني:

ان المجتمع المدني كمنظومة متكاملة متولدة عن الحداثة يعتمد في بعده الإجرائي على مقومات ثلاث هي العقلانية باعتبارها منهج تفكير وقيمة كلية لدور الإنسان في الحياة المدنية ومصيره. والعلمنة باعتبارها شكلا لتعامل الإنسان مع الظواهر بطريقة موضوعية، والديمقراطية باعتبارها ممارسة للعلاقات البشرية في المجتمع في أنساق سياسية تعتمد حرية المشاركة وعدالتها.

وقد عرف مفهوم المجتمع المدني أطوارا ثلاثة كبرى في أوروبا هي:

- الطور الأول وهو الذي جعل المجتمع المدني بناء يقابل المجتمع المغرق في القيم الروحية والأخلاقية المسيطرة على الدولة وعلى المجتمع في آن واحد، بما يقيد حرية إرادة الإنسان.

- الطور الثاني الذي جعل المجتمع المدني ضمن النسيج الاقتصادي والاجتماعي المكون للمجتمع، وهو الذي يعتبر ان البنية الاقتصادية هي التي تحرر الإنسان وتعيده إلى إنسانيته، ولم يستثن هذا الطور فكرة الصراع لتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- الطور الثالث وهو الذي يقابل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، فهو بناء راسخ فكريا وثقافيا، وقد تنازعت هذا الطور عديد الاتجاهات بين معتبر للمجتمع المدني مقابلا للسياسي وبالتالي للدولة معارضا لها. وبين معتبر للمجتمع المدني مكملا لدور المجتمع السياسي أو متحالفا معه أو شريكا له، وقد ذهب هذا التوجه إلى اعتبار ان استقلالية المجتمع المدني ما هي سوى استقلالية نسبية، خصوصا مع حصول جملة من التغيرات في المرحلة الأخيرة في وظائف الدولة

والمجتمع المدني في آن واحد.

6 - واقع العمل الجمعياتي كجزء من المجتمع المدني التونسي اليوم:

6 - 1 تفعيل العمل الجمعياتي في المنظومة التنموية:

يمثل العمل الجمعياتي في تونس مع بدايات هذا القرن، عنصرا من عناصر دفع التنمية وتطوير أساليب المشاركة والاندماج. فقد اعتبرت الدراسات العلمية ان أهم المتغيرات المؤثرة في تطور العمل الجمعياتي تتلخص في ارتفاع معدلات التمدرس وتطور أساليب المشاركة في الجمعيات والمنظمات كماً وكيفا فضلا عن تطوّر البنى الاتصالية الميسّرة لعمليات التواصل والاندماج ضمن هياكل المجتمع المدني.

لقد اعتبر العمل الجمعياتي فضاء لإذكاء روح المواطنة والمبادرة ونشر قيم التضامن والتآزر الاجتماعي بين كافة شرائح المجتمع ودعامة من دعائم حماية المجتمع المدني.

وتحقيقا لهذه التوجهات اتخذت أشكال عديدة من الدعم التمويلي والتشريعي والتنظيمي والتحفيزي [تطوير القوانين والتشريعات-الدعم المالي-تسهيل الاجراءات الإدارية لبعث الجمعيات والمنظمات-بعث جوائز سنوية...].

وكان لاعتماد مبدإ الشراكة كآلية من آليات العمل بين مختلف مكونات المجتمع بما في ذلك الجمعيات دور أساسي في فاعلية مشاريع التنمية وديمومتها.

فقد تمتعت الجماعات المحلية من بلديات ومجالس قروية عبر مساهمة الجمعيات التنموية من مشاريع تنمية ساهمت في تطوير البنية الأساسية وفي تقريب الخدمات من المواطن وتحسين مرافق عيشهم فضلا عن دفع برامج التشغيل بالجهات.

لقد أولت الدولة في السنوات الماضية عناية كبيرة بدور المجتمع المدني عبر المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال دعوة، الجمعيات غير الحكومية إلى اعتماد شراكة فعلية مع الدولة والجماعات العمومية المحلية لتشخيص فرص التشغيل الجديدة التي يتيحها مجتمع المعلومات من خلال الاقتصاد اللامادي والدعوة إلى الاستثمار في المعرفة (6).

6 - 2 دور الجمعيات في النهوض بالتنمية المحلية: [إجراءات البناء]

في إطار حشد الطاقات الوطنية لمعاضدة مختلف السياسات والبرامج والآليات تميز النسيج الجمعياتي بالتطور وكان هدف جميع الأطراف وتشجيعها قصد مزيد الارتقاء بعمل الجمعيات وتعزيز مساهمتها في تنشيط التشغيل وفي العمل الاجتماعي وفي التنمية المحلية والجهوية عموما التي أصبحت من المقومات الأساسية للتنمية الشاملة والمستديمة (7).

وسعيا إلى تجسيم هذا التوجه تم إقرار العديد من الإجراءات يمكن تلخيصها في:

- تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بتكوين الجمعيات وإلغاء التأشيرة.
- تشريك الجمعيات في بلورة الخطوط التنموية العامة للبلاد.
- إحداث صندوق دعم الجمعيات.
- إحداث نظام القروض الصغيرة وتكليف الجمعيات التنموية المؤهلة لإسنادها.
- إعفاء عقود القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات من معاليم التسجيل الجبائي والطابع الجبائي.
- جعل يوم 23 افريل من كل سنة يوما وطنيا للجمعيات.
- مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتشمل تدخلات القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات والقروض المسندة من قبل البنك التونسي للتضامن
- سحب جائزة الرقي الاجتماعي على الجمعيات.

- إقرار تشجيعات مالية للجمعيات التي تتولى إنجاز مشاريع في مجال البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا.

- إقرار تكفل الدولة بـ50٪ من أجور المنتدبين من حاملي شهادات التعليم العالي لتحسين نسب التأطير في الجمعيات.

- إعفاء الأجهزة والمعدات التي تتلقاها الجمعيات الخيرية والاسعافية والاجتماعية من الخارج في شكل هبات من المعاليم والرسوم الجمركية إلى جانب طرح قيمة التبرعات المسندة إلى الجمعيات من قاعدة الأداء على الأرباح مهما كان مقدارها.

ولمزيد تسهيل عمل الجمعيات والإحاطة بها وتمكينها من الوثائق والمعطيات المناسبة وتبادل التجارب تم:

- إحداث مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات (مركز "إفادة") في أفريل سنة 2000.

ونتيجة لمختلف الإجراءات والتدابير التي تم اعتمادها، تطور عدد الجمعيات من 1976 جمعية سنة 1987 إلى حوالي 9000 جمعية حاليا منها 500 جمعية تنموية لعبت دورا هاما في تطوير الاقتصاد التضامني والنهوض بالتنمية الاجتماعية ومنها الإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية وإحداث مواطن الرزق وتحسين ظروف العيش لدى الأسر الريفية.

7 - رهانات وتحديات دور المجتمع المدني في التنمية:

7 - 1 إعادة الاعتبار لقيمة العمل ونشر ثقافة التطوع:

لقد نادى بعض علماء الاجتماع الذين درسوا الظاهرة الجمعياتية بضرورة العمل على مزيد اكساب العمل الجمعياتي النجاعة كما دعوا إلى إعلاء مجموعة من القيم مثل رد الاعتبار للعمل المتقن وإذكاء روح المبـادرة والبـحث عن الامتيـاز، والتخلـي عن النزعات المطلبية والنفعية الضيقة في العمل الجمعياتي.

كما دعا آخرون إلى ضرورة تطوير ثقافة التطوع في بناء مكونات المجتمع المدني. وهذا ما يرتبط بتطوير نزعة الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين وزرع قيم التآزر وخدمة الآخرين انطلاقا من الروح الوطنية العالية. لقد بات من المؤكد ضرورة الانتقال من مجرد الدافع العاطفي للعمل التطوعي إلى الفعل الموضوعي القائم على التشارك في المصالح والدفاع عنها، ولا شك أن إعادة بناء هذه الثقافة التطوعية ونشرها موكول للجمعيات وخاصة منها الأسرية والنسائية والشبابية.

7 - 2 تطوير نسبة التاطير وتفعيل العمل الجمعياتي:

من التحديات التي تواجه العمل الجمعياتي ظاهرة عزوف الشباب عن الانخراط في العمل الجمعياتي والصعوبات الموجودة في مجال الاندماج (حتى الرياضية منها) وظاهرة ضعف فاعلية بعض الهياكل الجمعياتية مثل ضعف التأطير وانتشار النزعة المصلحية الضيقة وتقطّع أو موسمية العمل الجمعياتي لدى بعض الهياكل.

7- 3 إرساء منظومة شراكة فعالة يكون فيها المجتمع المدني طرفا فاعلا:

إن من أهم التحديات والرهانات أمام المجتمع المدني في تدخلاته في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية إرساء منظومة شراكة ونسق فعال من التعاون بين مختلف الأطراف المتدخلة وقد أكدت التحولات التي عرفها المجتمع المحلي أن حجم احتياجات السكان وتفجر نزعة الاستهلاك لديهم، وتطور مستويات الوعي الذي أدى إلى ازدياد الطلب على التعليم والثقافة والترفيه، كل ذلك أصبح يدعو إلى ضرورة تضافر الجهود من أجل مواجهة تكلفة التنمية، وقد أكدت التجارب أن التعاون المبني على شراكة قائمة على توزيع الأدوار وشفافية التدخل هو الأسلوب الأمثل لمواجهة تحديات التنمية. وقد أصبحت

كل من مكونات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمنظمات والهياكل الاقتصادية والمالية الدولية عناصر تتشارك في تحقيق الأهداف التنموية. كما ان اعتماد الموارد الذاتية ينقص من إمكانيات تدخل المتدخلين (الخارجين والداخلين) في شؤون الجمعيات والمنظمات ويحقق استقلالية العمل فيها.

7 - 4 ظاهرة تولد المهن الجديدة:

ان العمل الجمعياتي سوف يكتسي في عصر المعلومات ومجتمع المعرفة مظاهر متنوعة ومتجددة فهو سيتيح ظهور فرص جديدة للعمل في صلب منظمات التطوع والمؤسسات المساعدة الاجتماعية والعمل الخيري.

وستساعد المنظمات غير الحكومية على ظهور أسواق جديدة مبنية خاصة على اقتصاد المعرفة واقتصاد الثقافة وسوف يشمل ذلك مختلف قطاعات التربية والتدريب والبحث.

كما أنه من المأمول أن تتطور نسبة توفير فرص العمل في صلب الجمعيات والمنظمات الأهلية وخاصة تلك الموجّهة إلى برامج التعليم عن بعد والتأطير والإشراف على مراكز الانترنت وصيانة الحاسوب في الأحياء الفقيرة والمناطق الريفية.

هذا الرهان يوفر فرصة لانتقال المجتمع المدني عامة والنسيج الجمعياتي خاصة من واقع المطلبية والإتكالية إلى واقع الفعل والمشاركة في المسؤولية(*).

ومما يدفع إلى التفاؤل ما أكدته دراسة أنجزها مركز "إفادة" للإعلام والتكوين والتوثيق بتونس حول الجمعيات (2004) من ان الجمعيات - نسبة يُتوقع أن توفّر خلال الخماسية القادمة 2005-2010 ما لا يقل عن 10 آلاف فرصة عمل لحاملي الشهادات العليا فقط.

7 - 5 التوسّع الأفقي لنشاط الجمعيات في المناطق ذات الصعوبات:

وبفضل توسع شبكات الاتصال سوف تمكّن تكنولوجيات الاتصال مكونّات المجتمع المدني من النفاذ إلى المجموعات السكانية التي كان يصعب الوصول إليها، وشمولية برامج التنمية لمختلف الفئات والجهات. وهذا ما أصبحت تلعبه الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في تونس منذ انطلاقة برنامج التضامن الوطني الذي جسده صندوق 26-26 والذي تمكّن من التدخّل في العديد من الأرياف والمجموعات الفقيرة مما سمّي بـ "مناطق الظل" التي أصبحت بفضل هذه التدخّلات وبمساعدة الجمعيات والمنظمات المؤهلّة لذلك مناطق تنعم بالخدمات وبالبنية الأساسية. فقد أدى هذا البرنامج بشهادة العديد من الملاحظين والمراقبين إلى محاربة ظواهر الفقر والقضاء على عوامل التهميش الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في تلك الجهات.

ويبلغ العدد الجملي الحالي للجمعيات في تونس 8852 جمعية في سنة 2006 مقابل 8608 جمعية في سنة 2005 وقد كان في سنة 1987 لا يتجاوز 1976 جمعية.

تصنيف الجمعيات في تونس (2005)

جمعية ثقافية وفنية	5746
جمعية علمية	387
جمعية رياضية	1154
جمعية نسائية	20
جمعية ودادية	522
جمعية ذات صبغة عامة	94
جمعية تنموية	515
جمعية خيرية وإسعافية واجتماعية	414
المجموع	**8852**

ملامح التغيير وإشكاليات تناول المجتمع المدني العربي اليوم:

إن من أهم ملامح التغيير في المجتمعات العربية اليوم ظهور مؤشرات دالة على تطور ايجابي في بناء المجتمعات المدنية. ومن هذه المؤشرات الاجتماعية المفضية لا محالة إلى مؤشرات سياسية ايجابية ما يلي:

أ- عمل المرأة.

ب- دراسة المرأة (ارتفاع عدد الطالبات ليفوق عدد الطلبة الذكور).

ت- ارتفاع معدّل سن الزواج.

ث- ارتفاع معدل المشاركة السياسية لدى المرأة.

ج- تغير القيم الاجتماعية المحافظة تجاه المرأة.

وإذا ما كنا في حاجة إلى دعم تأسيس وبناء المجتمع المدني في الأقطار العربية على اختلاف تجاربها، وهذا ما يتطلب مشاركة واسعة ودعما داخليا وخارجيا بعيدا عن كل أشكال الوصاية والإرباك. فإننا بحاجة إلى بيان أن تلك الملامح المشتركة في التغير الاجتماعي في مستوى الأقطار العربية لا يمكن ان تحجب عنا، كدارسين أو كملاحظين، ما يعرفه العالم العربي من تفاوت في طرق ومراحل ومستويات بناء المجتمعات المدنية.

كما أن قياس مستوى تطور المجتمع المدني العربي لا يمكن أن يتم باختزال التاريخ أو انتقاء الأحداث دون إغفال لما يجري في الحياة اليومية. ذلك أن متابعة التغير الاجتماعي لا تتم وفق أسس موضوعية إلا من خلال تناول الأحداث ومتابعة تشكل الظواهر وتحولها وفق سياق تاريخي شامل.

وإن ما يبدو في تحليل أغلب السياسيين والمؤدلجين من الغربيين للمجتمع المدني العربي من اختزال أو تسرع يجد تفسيره في تغليب النظرة السياسية على النظرة الاجتماعية وحتى الحضارية أو الثقافية. فمظاهر التفرد بالحكم واحتكار السلطة ظاهرة تجد تفسيرها في جوهر النسيج البطريكي العربي المهيمن على بنى الأسر والجمعيات الأهلية وغير الأهلية. وهي ظاهرة يمكن تلمسها دون عناء كبير في طرق تسيير المنظمات والجمعيات وأساليب قيادتها.

ومن جهة أخرى فان ما نخشاه على جدية تناول هذا الموضوع في الأوساط المتعددة التي تطرحه أن يتحول مفهوم المجتمع المدني من آلية عمل ومفهوم للتحليل إلى فكرة أو مقالة إيديولوجية تستعمل كورقة ضغط أو محاسبة لإحراج الخصوم أو تدبير الشؤون. ومن هنا أصبح باديا للعيان ما لتحليل أهداف وخلفيات الفاعلين المساعدين في حقل المجتمع المدني، من المتدخلين على وجه الخصوص، من أهمية في كشف ما هو جدي وبناء وما هو عرضي وغير موضوعي.

فلم يعد من المخفي على أحد خلفيات وأبعاد طرح المسألة الديمقراطية في العالم العربي اليوم. فالمسألة أصبحت تطرح في علاقة بمفهوم السيادة الوطنية وبالتالي بمفهوم "المصلحة الوطنية" التي هي وقف مشترك بين جميع المواطنين والأطراف المكونة للمجتمع، ولم تعد محتكرة من قبل الدولة كما كان الشأن في بدايات الاستقلال.

وبناء على ذلك فمن يحمي السيادة؟ ومن يحدد حدود المصلحة الوطنية؟ أين ينتهي وأين تبدأ؟ هل الديمقراطية من تحت أم من فوق؟ وهل من الداخل أم من الخارج؟ ما هي الخطوط الحمراء؟ ومن يحددها؟ وما هي القوى التي ترسم للإصلاح السياسي معالمه وما هي القوى التي تنفذه؟ وما هي الأشكال الملائمة لذلك، وهل تكفي الطرق التقليدية في العمل السياسي لتحقيق التمثيلية الأوسع والأشمل والتعبير عن الأغلبية؟ إن هنالك أدوات جديدة أحدثتها ثورة المعلومات والاتصالات فوسعت من فرض الاستشارة ونوعته لتشمل قطاعات واسعة من المواطنين.

ومن جهة أخرى، وفي علاقة بالمعطى الثقافي الفاعل في البناء الاجتماعي المدني، هل أن التمثيلية والإنتخاب على الشاكلة الغربية الرأسمالية تمثّل هنا بالضرورة الأسلوب الأمثل أو الأوحد لتحقيق

الديمقراطية؟ أم هما في جوهرهما مبدأ عام يتخذ ألوانا وأشكالا ترتبط بالثقافة والتقاليد المحلية لكل مجتمع. ومن هنا أصبحت عديد الدراسات تعطي قيمة بعد سهو أو إنكار طال أمده، لعمليات التمثيل الأهلي والانتخاب المحلي الذي كان يسمى "تقليديا" وخاصة في المجتمعات المحلية والفلاحية وذات العلاقة الحميمية بخصوصيات تاريخية واجتماعية.

لكن بعض الوصفات الجاهزة الصادرة عن بعض الأوساط الغربية "المتعالية" أو الموصوفة بالوصاية الاقتصادية والسياسية تكاد تلغي كل تلك الأرصدة التنظيمية والتجارب المحلية للمجتمعات الموصوفة "متخلفة". إن للعلوم الإنسانية دور هام في إبراز هذه المسائل وضبط المفاهيم وإخراجها من واقع الاحتكار أو الإسقاط إلى عالم الموضوعية والتعددية الخلاقة والنسبية. وعلى غرار ما عبر عنه هابرماس بـ"ايتيقا التواصل" فإن التواصل اليوم في أشد الحاجة إلى عمليات التأسيس والبناء ليس باعتباره مجرد علاقة منشودة بل باعتباره عنصر بناء للحوار والتضامن العالميين اللذان باتا مهددين ولذلك بدت العودة إلى الأخلاق ضرورية، أخلاق جديدة لبناء تواصل تشترك فيه أطراف عديدة منها، وبدون مزايدات، المجتمع المدني.

الهوامش والإحالات

1 مصطفى المصمودي: المجتمع المدني العربي في زمن الثورة الرقمية ؟ هيبكوس للنشر دار البستان – مركز إفادة تونس 2005.

2 انظر: إعلان مبادئ ومعايير بشان حرية الجمعيات في الدول العربية، في "موارد" عدد 5، ربيع 2006 نشرة إقليمية متخصصة في التربية على حقوق الإنسان.

3 انظر : خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات جينيف 2003 تونس 2005.

4 انظر : إعلان المبادئ، القمة العالمية لمجتمع المعلومات جينيف 2003–تونس 2005.

5 الشاذلي العياري "أي دور للدولة في القرن الحادي والعشرين؟" منتدى الفكر السياسي، التجمع الدستوري الديمقراطي، بتونس 28 جوان 2001.

6 البرنامج الانتخابي للرئيس زين العابدين بن علي – الانتخابات الرئاسية 1999 والبرنامج الانتخابي 2004 "انظر الفقرة المتعلقة بتفعيل دور المجتمع المدني في نشر ثقافة مجتمع المعرفة" ص 23.

7 فعاليات الندوة الوطنية حول دور النسيج الجمعياتي في المسيرة التنموية المحلية – تونس 24 افريل 2003.

* مثل التطور في مجال الجمعيات ذات المصلحة المشتركة التي عرفت إشعاعا كبيرا في الأرياف التونسية إلى مَجَامع تنموية يشرف عليها المنتفعون من المشاريع التنموية في المناطق الفلاحية وخاصة في الواحات والغابات والمناطق السقوية، مثل ذلك تجربة تونسية رائدة مع بدايات القرن 21 وبشهادة المنظمات الدولية المختصة.

العمل الجمعياتي في تونس

الأسس، الأبعاد، المحاذير

رضا خماخم (*)

العمل الجمعياتي في تونس له تاريخ عريق عراقة المجتمع التونسي الذي عرف منذ قرون طويلة تأسيس الجمعيات المائية في الواحات وازدهار الخيريات في عهود مختلفة من المرحلة العربية الإسلامية.

ولقد تعرض العلامة عبد الرحمان ابن خلدون في مقدمته إلى صور معبّرة عن انتشار مؤسسات العلم والمعرفة ومؤسسات البرّ والخير من زوايا وربط ومجالس للقراء والمحدثين والوراقين(1) وهو ما يمكن أن نطلق عليه اليوم عبارة المجتمع المدني، بما يجعل هذا المجتمع كواقع تاريخي أسبق نشأة من مفهوم المجتمع المدني الذي حدّد معالمه فلاسفة العصر الحديث مثل جون جاك روسو(2) وألاكسيس دوتوكوفيل(3) وأنطونيو قرامشي(4). منذ القرن الثامن العشر وأوائل القرن التاسع عشر.

وهناك إجماع بين المفكرين والفلاسفة والباحثين في علم الاجتماع على أنّ الجمعيات هي من أبرز روافد المجتمع المدني لما يوفرّه التنظم فيها من عوامل تحصين للمجتمع تقيه الأزمات بفضل مساهمتها الناجعة في إحكام أواصر نسيجه ودعم تكاتف مكوناته.

ولا غرابة أن يذهب أحد الباحثين في الظاهرة الجمعياتية إلى التأكيد بأنّ: "المجتمعات المبنيّة على الحياة الجمعياتية تصمد أكثر من غيرها أمام مختلف الهزات التي قد تنتابها نظرا لتغلغل الشعور المشترك بالمسؤولية عن الحياة اليومية وبتجذر التضامن بين الأفراد" (5).

وتقوم فلسفة العمل الجمعياتي على الانخراط الطوعي وبكلّ إرادة حرّة في تنظيم معيّن لتحقيق ها ف من الأهداف النبيلة ولغايات غير مادية تُنم من ورائها الأرباح وهي أهداف تصب في مجملها في خدمة قطاع أو صقل موهبة أو مهارة أو هواية أو لفائدة فئة أو مجموعة معيّنة من الناس ؛ وبالتالي فإنّ الغاية من العمل الجمعياتي هو مشاركة الإنسان في بناء مجتمع متضامن متكاتف يشد أفراده بعضهم بعضا كالبنيان المرصوص، ويكون المجتمع المدني بهذا المعنى مجتمع تآزر ووفاق لا مجتمع تناحر وتصادم.

ويحيلنا البحث في موضوع تطوّر العمل الجمعياتي في تونس إلى جملة من المعطيات الموضوعية نذكر من أهمّها:

– تجذّر روح التطوّع والتضامن اللذين يمثلان أساس العمل الجمعياتي في عقلية المواطن التونسي.

– تنوّع وثراء أشكال ومضامين العمل الجمعياتي عبر مختلف العصور والعهود التي عرفتها بلادنا.

* مدير عام الدراسات والتشريع بوزارة العدل وحقوق الإنسان..

- تفاعل العمل الجمعياتي في تونس مع محيطيه الداخلي والخارجي وانخراطه في التيارات الكونية السائدة.

- مشاركة المرأة في العمل التطوّعي والجمعياتي وإسهامها الفاعل في حركة التغيير الاجتماعي من أجل بناء مجتمع متضامن متآزر متسامح.

- حصول نقلة نوعيّة في العمل الجمعياتي منذ تحوّل السابع من نوفمبر بفضل المنزلة الرفيعة التي بوأه إياها سيادة رئيس الجمهورية وبفضل ما توفّر من تشاريع وحوافز جعل عدد الجمعيات يتطوّر بصفة ملحوظة ليبلغ اليوم حوالي تسعة آلاف جمعية في حين أنه لم يكن يتجاوز ألفي جمعية سنة 1987. ويمثّل إقرار يوم وطني للجمعيات تحتفل به تونس كلّ سنة شاهدا قويّا على النقلة النوعيّة للمسألة الجمعياتية في الخطاب السياسي الجديد في تونس، الذي يرى في الجمعيّة "مدرسة اجتماعية وفضاء إضافيا لتحقيق عمل جليل في مختلف القطاعات يكمّل ما تقوم به الدولة ويجسّم قيام المجتمع المدني بدوره في تحقيق أهدافه في كافة قطاعات الحياة بمشاركة كافة أفـراده" (6).

والمتأمّل في مسيرة العمل الجمعياتي في تونس وفي إرثها الضارب في التاريخ يمكن له أن يخرج بالفكرتين التاليتين :

الأولى: أنّ العمل الجمعياتي عرف تحولا كمياً ونوعياً على مستوى طبيعته، وتدرّج شيئا فشيئا لينتقل من مرحلة العمل المبني على التطوّع الصرف إلى المرحلة القائمة على الشراكة الفاعلة.

الثانية: أنّ العمل الجمعياتي عرف تحولا كمياً ونوعيّا على مستوى نطاقه ومداه إذ خرج مع مرور الوقت من إطاره الوطني المحلي الضيّق إلى نطاق الكونية الواسعة.

فماذا عن مضامين ومؤشرات هذه التحولات بتفصيل أكثر.

I - من التطوّع إلى الشراكة :

يتميّز انتقال العمل الجمعياتي من التطوّع إلى الشراكة بثلاث مراحل كبرى وهي مراحل طبعت تقريبا تطوّر عمل مختلف المنظمات غير الحكومية في العالم والتي عرفت ثلاثة أجيال :

- **جيل أول،** تميّز بظهور حركات اجتماعية في أواخر القرن السابع عشر في بعض البلدان الأوروبية أخذت في التحرك والنشاط خارج العمل السياسي الذي كانت تسيطر عليه الكنيسة وكردّ فعل على سلطتها. ثم بدأت تبرز بعض المنظمات الخيرية والإسعافية وجمعيات الإغاثة، وذلك بعد الحرب العالمية الأولى بسبب ما خلفته من دمار ومن مآس تفاقمت حدّتها بعد الحرب العالمية الثانية أيضا. وقد تكونّت هذه المنظمات في أشكال مختلفة مثل وكالات ومنظمات الإغاثة وإعادة التعمير بأوروبا وبالعديد من المناطق الأخرى في العالم التي امتدت إليها آثار الحربين الكونيتين المذكورتين.

- **جيل ثان،** تزامن مع مرحلة انحسار المدّ الاستعماري وحصول عديد الدول على استقلالها. وقد تميز باندماج عمل الجمعيات ضمن حظيرة الدولة الكافلة كما تميّز بمواصلة التركيز على النشاط الخيري، ثم توسّع ليشمل المجال التنموي بمختلف أبعاده إذ أصبحت العديد من الجمعيات تقدّم خدمات اجتماعية واقتصادية ذات بال وتستقطب عديد الأفراد سواء في إطار العمل التطوّعي أو في إطار العمل بمقابل.

- **جيل ثالث،** أفرزته التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها العالم تحت تأثيرات العولمة وتطوّر وسائل الاتّصال وثورة المعلومات وقد تميّز بتوسيع أفق العمل الجمعياتي وخروجه من إطار العمل المكفول من قبل الدولة إلى نطاق العمل المسؤول المتكفّل بذاته. كما تميّز باتّخاذ النشاط الجمعياتي توجها

استراتيجيا جعله يتموقع ضمن الخطط الوطنية للدول في إطار شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص.

وقد أكدت قمّة الأرض الملتئمة بجوهانزبورغ بجنوب إفريقيا سنة 2002 على أنّة: "لا مجال لتحقيق تنمية مستديمة دون مساهمة أطراف ثلاثة فيها هي الدولة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص".

كما تميّز هذا الجيل بانخراط عديد الجمعيات في منظومة الأمم المتحدة. وقد كان المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي نُظّم في فيانا سنة 1993 من أكبر المحافل الدولية التي جمعت عديد المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان من مختلف بلدان العالم.

إنّ مختلف هذه الأجيال التي عرفتها مسيرة الجمعيات في العالم انعكست بوضوح على مسيرة العمل الجمعياتي في تونس والتي عرفت في تطوّرها المراحل الثلاث التالية:

1) مرحلة العمل الخيري والاجتماعي القائم على التطوع

إنّ جذور هذه المرحلة بالنسبة للمجتمع التونسي قديمة وهي تحيلنا إلى ما عرفته فترة ما بعد الفتح الإسلامي من ظهور مبادرات فردية وجماعية تقوم على أعمال البرّ والخير وذات طابع تقليدي؛ وهي مرحلة أسبق تاريخيا من ظهور الحركات الإجتماعية المؤسسة لمفهوم المجتمع المدني الذي عرفته أوروبا؛ وحسبنا التذكير في هذا المجال بالأعمال الخيرية التي أنجزتها الأميرة عزيزة عثمانة بنت أبي العباس أحمد ابن محمد بن عثمان داي في منتصف القرن الحادي عشر والتي من بينها إقامة مارستان داخل الحاضرة بحومة العزافين وقد صار يسمى بعد المستشفى الصادقي، وتجردّها من كل ما تملكه لتجعله وقفا لأوجه البرّ والإسعاف(7)، وكذلك ما أقدم عليه علي باي الثاني وهو أحد بايات الدولة الحسينية سنة 1775 من إنشاء ملاجئ للعجز سميّت بالتكايا، وأيضا ما تمّ إنشاؤه في القرن الثامن عشر من دور للمعاقين وأصحاب العاهات كانت تسمى في ذلك الوقت "بالدمنات"(8).

وعلى إثر إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس 1881 تمّ بتاريخ 15 سبتمبر 1888 صدور أول أمر نظّم الجمعيات في تونس على طريقة التقنين الحديث وقد سمح للكثير من التونسيين بإنشاء العديد من الجمعيات الثقافية والفنيّة والخيرية والشبابية والرياضيّة وغيرها(9). ثمّ صدر أمر 6 أوت 1936 الذي ألغى أمر 15 سبتمبر 1888 والذي تأسّست في ظلّه أيضا العديد من الجمعيات التونسية(10). وقد شهدت بلادنا بعد صدوره إرتفاعا في عدد الجمعيات إذ أشارت بعض الإحصائيات الرسمية الصادرة سنة 1937 إلى أنّ عدد الجمعيات الشبابية تطوّر وارتفع من 51 جمعية إلى 94 جمعية منها 20 جمعية رياضية، و25 مدرسية، و43 أدبية ومسرحية، و6 كشفية(11).

وقد مثل العمل الجمعياتي في فترة الحماية رافدا مهماً من روافد الحركة الوطنية إذ فضلا عن أنّ الأحزاب السياسية كانت تمارس نشاطها في تلك الفترة في إطار العمل الجمعياتي، فقد تحولّت العديد من الجمعيات الثقافية وبطريقة غير مباشرة إلى ممارسة النضال الوطني؛ وقد شهدت أواخر الثلاثينات مساهمة فعلية ومكثفة للعنصر النسائي الذي اضطلع بدور ريادي في العمل الوطني. وتواصلت هذه المساهمة فيما بعد إذ تنامى الحضور النسائي في الجمعيات وكان من آثاره أن تمّ في أكتوبر 1947 إنشاء أولّ مدرسة لتعليم البنت المسلمة.

2) مرحلة العمل التنموي ضمن برامج الدولة وهياكلها :

يمكن تحديد الحقبة الزمنية لهذه المرحلة من بداية قيام دولة الإستقلال إلى غاية تحولّ السابع من نوفمبر وقد تميزّت على مستوى علاقة الدولة بالجمعيات بالخصائص التالية:

أولا : تركيز أسس الدولة الحديثة ضمن رؤية

حداثية تعطي الأولوية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأجهزتها ومؤسساتها واستقطاب كافة مكوّنات المجتمع المدني حولها بوصفها روافد للعمل التنموي وتقديم المساعدات والإعانات لها.

ثانيا : إلغاء نظام الأوقاف والأحباس لما تسبّب فيه ذلك النظام من تجميد للملك العقاري ووضع حدّ لنشاط الزوايا والطرق وإلغاء عدد من الجمعيات ذات الطابع الديني.

ثالثا : تأطير الدولة للعمل الجمعياتي من خلال إصدار أوّل قانون نظّم الجمعيات في تونس وهو القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرّخ في 7 نوفمبر 1959.

رابعا : إخضاع تأسيس الجمعيات للرقابة القانونية من خلال نظام الترخيص المسبّق.

خامسا : إندماج عمل الجمعيات التي ظهرت في تلك الفترة أو التي تأسست في الحقبة التي سبقتها ضمن حضيرة الدولة الحديثة وذلك اعتبارا للدور الذي كانت تقوم به الدولة الكافلة والذي يجعلها هي الفاعل الرئيسي والوحيد تقريبا في عملية التنمية. ومن مظاهر هذا الإندماج ما أقرّه الباب الثاني من قانون الجمعيات من أحكام في خصوص الجمعيات ذات المصلحة القومية إذ -حسب الفصل 12 من قانون 1959 المذكور- يمكن بمقتضى أمر يصدر باقتراح من وزير الداخلية منح كلّ جمعية المصلحة القومية وذلك بعد قيام الإدارة بالبحث عن هدفها وطرق نشاطها. ولا يمكن منح الصفة المذكورة إلا للجمعيات التي لم تمرّ سنتان على تكوينها.

وإنّ منح صفة المصلحة القومية للجمعية يجعلها قريبة إلى حدّ ما من المؤسسات العمومية بحكم المساعدات والإعانات التي تنجرّ عن ذلك المنح.

سادسا : تميّز الجمعيات التي تأسست في هذه الفترة باتجاهها نحو العمل الإجتماعي والتضامني مثل الجمعيات التي تعنى بالأسرة والطفولة والمسنين والمعاقين وكذلك بعض الجمعيات التنموية. وقد أورد دليل الجمعيات ذات الصبغة الإجتماعية الذي أصدرته وزارة الشؤون الإجتماعية سنة 1994 جردا في هذه الجمعيات والتي من ضمنها تلك التي نشأت في بلادنا منذ صدور قانون 1959 إلى غاية سنة 1994(12).

3 - مرحلة العمل التنموي المستديم في إطار الشراكة

انطلقت هذه المرحلة في تونس مع تحول السابع من نوفمبر عندما أقدمت الدولة بإرادة سياسية قوية من سيادة الرئيس زين العابدين بن علي على إدخال إصلاحات عميقة جسّمها بالخصوص تنقيح القانون الأساسي للجمعيات سنة 1988 في إتجاه تبسيط الإجراءات وإبدال نظام الترخيص بنظام التصريح وإسناد القضاء الإختصاص في حل الجمعيات عند وجود أسباب خطيرة لذلك، وتنقيح سنة 1992 في إتجاه تعزيز الممارسة الديمقراطية وفسح المجال لمشاركة عدد أكبر من المواطنين في النشاط الجمعياتي، ووضع تصنيف للجمعيات وكذلك إصدار قوانين أساسية أخرى تتّصل أيضا بالعمل الجمعياتي مثل القانون الأساسي المتعلق بالقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات(13) أو بإحداث مركز إفادة للبحوث والدراسات التوثيق والإعلام(14) حول الجمعيات ليكون سندا للجمعيات لما يوفّره من فرص التكوين وتسهيل الإستفادة من شبكات المعلومات، فضلا عن وضع حوافز معنوية ومادية لدعم النسيج الجمعياتي وتحسين أدائه مثل إشاعة ثقافة التطوّع والتضامن وإسناد جائزة حقوق الإنسان في أكثر من مناسبة لجمعيات تميّزت بإسداء خدمات جليلة للعديد من الفئات الإجتماعية. ولقد كان لكلّ هذه الإصلاحات الأثر الكبير في تطوّر المؤشرات النوعية للعمل الجمعياتي وفي إذكاء الوعي بقيمته كرافد للعمل التنموي(15).

وتشمل مرحلة الشراكة التي تقوم بين القطاع العمومي والقطاع لخاص والقطاع الجمعياتي عديد

المجالات والأطراف كما يمكن أن تتم وفق صيغ متعدّدة.

فعلى مستوى المجالات تمتد الشراكة إلى المساهمة في عضوية الهياكل والهيئات والمجالس الاستشارية الوطنية. وللجمعيات التونسية اليوم حضور في أغلب المجالس الاستشارية مثل المجلس الأعلى للتنمية، والمجلس الأعلى للطفولة، والمجلس الأعلى للإتصال وغيرها... كما لها حضور أيضا في الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما تمتد الشراكة إلى إنجاز دراسات وبحوث لفائدة الدولة حول مواضيع تهم المجموعة الوطنية مثل التشغيل والطاقة وغيرها، إلى جانب تأطير طالبي الشغل بتعويدهم على التعامل أكثر مع الجمعيات وبتسهيل تعاملهم مع الآليات القائمة وبتوفير المعلومات المفيدة لهم، والمساهمة في تنفيذ البرامج الوطنية ذات الطابع التنموي وخاصةّ المحدثة لمواطن الشغل.

وتقوم العديد من الجمعيات التونسية بنشاط هام في هذا المجال وذلك خاصةّ إمّا من خلال إقامة مشاريع في عمق القرى والأرياف التونسية أو من خلال تنظيم قوافل تضامنية اجتماعية وصحية.

وتمتد الشراكة أيضا إلى مساهمة الجمعيات التي لها تجارب هامة وناجحة في التعامل مع المؤسسات الدولية في تكوين إطارات جمعياتية في مجال تصورّ وتقديم مشاريع صغرى للتمويل من قبل المؤسسات الدولية.

أمّا على مستوى أطراف الشراكة فإنّها تكون بين الجمعيات فيما بينها، وبين الجمعيات والجماعات العمومية والمحلية (بلديات، مجالس جهويـّة)، وبين الجمعيات والمؤسسات الخاصةّ، وبين الجمعيات والمؤسسات الدولية المهتمة بالتنمية كالبنك العالمي.

وأخيرا فإنّة على مستوى صيغ الشراكة فغالبا ما تتم بـإبرام اتفاقيات ووضع برامج والمشاركة في عروض، وإبرام عقود مناولة.

II - من المحليّة إلى الكونية:

توجد علاقة متينة بين تنامي دور الجمعيات في تونس وتنامي دور المنظمات غير الحكومية في العالم، فتزايد دور هذه المنظمات يعتبر ظاهرة عالمية أفرزتها العولمة وتطورّ وسائل الإتصال التي جعلت من العالم قرية كونيـّة.

ولقد خلقت العولمة مناخا كونيا جديدا تميزّ بتغير فضاء تحرك الأفراد والجماعات وخاصةّ الجمعيات إذ أصبح بمقدور هؤلاء عن طريق ما يوفرّه لهم العالم الإفتراضي عبر الشبكات العنكبوتية من إبحار بين مواقعها وربط صلات وعلاقات وإبرام للإلتزامات وعقود دون ضرورة لإنتقال الأبدان من أماكنها ودون جوازات سفر ورخص عبور(16). ومن شأن كلّ هذا أن يغير من القيم السائدة وأن يولد في نفس الوقت جوانب إيجابية وأخرى سلبيةّ لوجود قوّى عالمية لها نفوذها على ذلك الواقع الإفتراضي فضلا عمّا يمكن أن تتعرّض له الأطراف الضعيفة في المعادلة أو الصاعدة من ضغوطات من قبل القوى المهيمنة والمتحكمة فيه.

كما تسببّت العولمة في نشأة مفاهيم جديدة لم تكن معروفة من قبل مثل مفهوم المواطنة فوق الوطنية(17) والتي مورست في البداية في إطار إقليمي ثم في إطار عالمي حيث برز مفهـوم المواطنة العالميـة(18) والذي مهّد بدوره لبروز مفهوم المجتمع المدني العالمي(19).

وهي مفاهيم تقيم الدليل على عمق التحولاّت التي أبرزتها العولمة وعمقّ تغيير المناخ الذي أصبحت تتحرك فيه منظمات المجتمع المدني في مختلف دول العالم والتي راح الكثير منها يتشوفّ لإقامة علاقات عبر الحدود والأوطان.

لقد تنامت في ظلّ هذا المشهد العالمي الجديد أدوار وأنشطة المنظمات غير الحكومية وخاصةّ تلك

التي تتميّز بكثرة منخرطيها وتوزعهم بين دول مختلفة وتعدّد فروعها ومصادر تمويلها مما جعل البعض ينتقد عبارة المنظمات غير الحكومية ويراها غير مناسبة لمثل هذه المنظمات التي كبر حجمها وأصبح يطلق عليها المنظمات الدولية غير الحكومية(20).

كما أفرز هذا المناخ العالمي الجديد تزايد حضور المنظمات غير الحكومية في هياكل وأجهزة الأمم المتحدة من خلال مشاركاتها مثلا في لجنة حقوق الإنسان التي أصبحت تعرف منذ 15 مارس 2006 بمجلس حقوق الإنسان، وكذلك مشاركاتها في اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان وفي اللجان المعاهداتية المنبثقة عن الإتفاقيات والعهود الدولية.

ومن مظاهر تنامي دور المنظمات غير الحكومية في زمن العولمة تنظيم منتديات موازية بإسم المجتمع المدني للقمم العالمية والتي كان آخرها المرحلة الثانية للقمّة العالمية التي احتضنتها تونس في نوفمبر 2005 حول مجتمع المعلومات.

ويمكن القول إنّ تطوّر العمل الجمعياتي في تونس وتحقيقه لنقلة كميّة ونوعيّة من إطار وطني محليّ إلى نطاق عالمي كوني مرّ عبر ثلاث مراحل رئيسية:

- الأولى مرحلة التفاعل مع دور المنظمات غير الحكومية الأجنبية المنتصبة في تونس والتعامل الإيجابي معها.

- الثانية مرحلة انخراط الجمعيات التونسية في المسار الأممي.

- الثالثة مرحلة إقامة الجمعيات التونسية لعلاقات تعاون وشراكة مع أطراف أجنبية.

1) مرحلة التفاعل مع تنامي دور المنظمات غير الحكومية الأجنبية

إنّ تفاعل المجتمع التونسي مع الجمعيات الأجنبية له جذور قديمة وهذا يدل على انفتاح المواطن التونسي على الآخر وتعامله الإيجابي معه خاصةً إذا كانت الأغراض من القيام بأي نشاط لهذه الجمعيات في بلادنا هي أغراض إنسانية نبيلة وهادفة، كما يدل أيضا على حرص الشعب التونسي على التواصل مع الشعوب والأمم الأخرى.

وقد تأسّست في بداية القرن الماضي عدّة جمعيات أجنبية في تونس بحكم تواجد عدد من الرعايا الأجانب في بلادنا إبّان عهد الحماية(21).

وتفاعلا مع الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية الأجنبية في زمن العولمة، وتشجيعا من الدولة على إنتصاب المنظمات غير الحكومية الأجنبية بتونس، فإنها لم تكتف بالإطار القانوني الذي جاء به القانون 1959، وإنما سنت قانونا أساسيا جديدا سنة 1993 يتعلق بانتصاب المنظمات غير الحكومية بتونس تضمّن عدة تسهيلات لهذا الإنتصاب جاءت في شكل إمتيازات من بينها تمكينها من حق اكتساب الأملاك اللازمة لنشاطها وفق التشريع الجاري به العمل والتصرّف فيها، وقبول الهبات والوصايا والمساعدات والتقاضي لدى المحاكم والإنتفاع بالتشريع الجاري به العمل من حيث شروط الإقامة والنشاط بالبلاد التونسية بالنسبة إلى مسيّريها ومستخدميها والتمتّع بالإعفاءات من الأداءات والمعاليم القمرقية على المعدّات والتجهيزات والعربات والمنتجات التي يستوجب اقتناؤها أو توريدها لضرورة النشاط.

ومن الشروط التي وضعها القانون المذكور لانتصاب المنظمات غير الحكومية الأجنبية بتونس هو أن تكون نصف تركيبة الهيئة المديرة لهذه الجمعيات من الأجانب، وأن ينتمي المسيرون وكذلك الأعضاء في هذه المنظمات إلى أكثر من دولة.

وقد شجع هذا الإطار القانوني الجديد والمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الملائم الذي تعيشه تونس عديد المنظمات غير الحكومية الأجنبية على فتح مكاتب لها بالبلاد التونسية. ويفوق حاليا عدد المنظمات المنتصبة بتونس الستين(22).

2) مرحلة إنخراط الجمعيات التونسية في المسار الأممي :

شهدت السنوات الأخيرة اعتماداً متزايداً من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصّصة ومن منظمات دولية عديدة على المنظمات غير الحكومية وذلك بسبب ما تقدّمه هذه المنظمات من مساعدة لتلك الهيئات والوكالات وخاصة في محال اعمال حقوق الإنسان.

واستنادا لما جاء بالفصل 71 من ميثاق الأمم المتحدة فإنّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن له أن يمنح لمنظمة غير حكومية الصفة الاستشارية أي صفة ملاحظ. وتسمح لها هذه الصفة بالمشاركة في أشغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي دون أن يكون لها حق التصويت وكذلك المشاركة في أشغال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تحوّلت إلى مجلس لحقوق الإنسان، وفي هياكل فرعية أخرى.

وتوجد الآن مئات من المنظمات غير الحكومية التي لها هذه الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولدى وكالات متخصّصة.

ويفوق عدد الجمعيات التونسية التي تحصلت لحدّ الآن على هذه الصفة الاستشارية الـ30 جمعية(23).

3) مرحلة إقامة الجمعيات التونسية لعلاقات تعاون وشراكة مع أطراف أجنبية :

تقيم عديد الجمعيات التونسية علاقات تعاون وشراكة مع منظمات غير حكومية أجنبية ومع مؤسسات دولية تمّ بفضلها إنجاز مشاريع تنموية بجهات مختلفة.

ومن شأن علاقات الشراكة خدمة التنمية المتضامنة بين الأمم بما يساعد على مدّ جسور التواصل والتكامل بين الشعوب وإرساء روح التسامح والتوافق بينها.

وما أحوجنا في عالم اليوم المتميز بسرعة تحولاته وكثرة توتراته إلى أن يضطلع النسيج الجمعياتي بدور إشاعة قيم التضامن والتسامح والتفاهم مع الآخر.

إنّه بالقدر الذي يجيز فيه القانون وجزيان العمل ربط علاقات شراكة بين جمعيات تونسية وأطراف أجنبية بقدر ما يضع القانون محاذير وضوابط في إقامة مثل هذه العلاقات بحكم الانحرافات التي قد تحصل عند ممارسة العمل الجمعياتي ولاسيما عند قبول وتلقي تمويلات من الخارج، إذ قد تنعدم في بعض الأحيان النزاهة والبراءة سواء في جانب المعطي أو المتلقي. فالأموال المتأتية من الخارج للمنظمات غير الحكومية قد يكون في ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب، وقد تستعمل الجهة المعطية والمتلقية غطاء المشروعية لقيامهما معا أو لقيام أحدهما بأعمال غير مشروعة. وعليه فإنّ ضمانا لشفافية المعاملات المالية في زمن العولمة وزمن سرعة تحوّل الأموال، وتجنّبا لتوظيف تلك المنظمات واستغلالها لمآرب شتّى، فقد وضع المشرّع التونسي قواعد للتصرّف الحذر تنسحب على جميع الذوات المعنوية بما فيها الجمعيات؛ وتتمثّل هذه القواعد بالخصوص في:

- الامتناع عن قبول أي تبرعات أو مساعدات مالية مجهولة المصدر أو متأتية من أعمال غير مشروعة.

- الامتناع عن قبول أي اشتراكات تتجاوز قيمتها السقف المحدّد قانونا.

- الامتناع عن قبول أي تبرعات أو مساعدات مالية أخرى مهما كان حجمها ماعدا الاستثناءات المقرّرة بمقتضى نصّ خاص من القانون.

- الامتناع عن قبول أيّ أموال متأتية من الخارج، إلاّ بواسطة وسيط مقبول يوجد مقرّه بالبلاد التونسية، وبشرط أن لا يحول القانون الجاري به العمل دون قبولها(24).

ويضاف إلى كلّ هذه المحاذير ما يتوجب على الذوات المعنوية بما فيها الجمعيات من مسك لحساباتها ولقائمة في المقابيض والتحويلات التي لها علاقة بالخارج وإعداد موازنة سنويّة.

وتندرج كلّ هذه المحاذير والضوابط لا فقط في إطار مبدإ الشفافية الذي يتعيّن أن يسود العمل التطوّعي المبني على الشراكة وإنما أيضا في إطار ما يقتضيه كل مجتمع منظم من ضرورة الاستناد إلى أحكام القانون ومبادئ الشرعية.

إنّ العمل الجمعياتي في تطوّره من التطوّع إلى الشراكة ومن المحليّة إلى الكونية يبقى في جوهره ومنطلقاته مبنيا على فكرة التطوّع التي تعني التبرّع من ذات النفس، وهو عمل يستند على حافز شخصي واختيار حرّ ويأخذ أشكالا وأنماطا متعدّدة هدفها الأخير الالتزام بقضايا المجتمع وخدمة المجموعة بتوفير إجابات للتحدّيات التي يواجهها المجتمع وخلق فرص تعاون وتبادل للخبرات واكتساب المهارات وتنمية الإمكانيات الذاتية والعامة.

غير أنّ ما يلفت الانتباه بالنسبة للمشهد العالمي لعمل المنظمات غير الحكومية في زمن العولمة هو حصول تحوّل نوعي في طبيعة أنشطة العديد منها الذي أصبح يمارس اليوم العمل السياسي إمّا بحكم اهتماماته به أو بسبب صعوبة الفصل في بعض الأحيان بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي.

والبعض من الجمعيات التونسية حملها تيّار هذا التحوّل في طبيعة العمل الجمعياتي؛ إلاّ أنّ الاستفهام الذي يُطرح يتعلّق بضرورة الوقوف عند الحدود الفاصلة بين العمل الجمعياتي الذي يقوم على التطوّع داخل مُحدِّدات المجتمع المدني وضمن الأطر القانونية المنظمة له من جهة أولى، والعمل السياسي الذي ينبني على قناعات وأفكار معيّنة ويمارس وفق شروط وأطر قانونية محدّدة من جهة ثانية (25). فهل أنّ هذا التحوّل في طبيعة العمل الجمعياتي وخروج البعض من الجمعيات من ثوبها التقليدي الذي أخاطه لها المشرّع كان بسبب ضيق هذا الثوب؟ أم هو مجاراة للتيار الكوني المستجد؟ أم هو محاولات مقصودة من بعض الجمعيات لملامسة الشأن السياسي بدل الاكتفاء بالعمل الجمعياتي التطوّعي التقليدي وتحوّلها نتيجة لذلك إلى ما يشبه "الجمعيات المتحزّبة" سيّما وأنّ ما تثيره من جلَبَة يتخطى في بعض الأحيان ما تثيره جلَبَة بعض الأحزاب السياسية نفسها.

الهوامش والإحالات

1) عبد الرحمان ابن خلدون - المقدمة، دار القلم، بيروت، لبنان ـ الطبعة الأولى 1978 ـ ص 434ـ 435ـ 421ـ 422.
2) أديب وفيلسوف فرنسي (1712–1778) ؟ العقد الإجتماعي.
3) مؤرّخ وفيلسوف فرنسي (1805–1859).
4) سياسي وصحفي وأديب إيطالي وأحد مؤسسي الحزب الشيوعي الإيطالي (1891–1937).
5) René LENOIR, le phénomène associatif, revue projet n°107,1976.
6) مقتطف من خطاب سيادة رئيس الجمهورية يوم 23 أفريل 1993 بمناسبة احتفال تونس لأوّل مرّة باليوم الوطني للجمعيات.
7) حسن حسني عبد الوهاب. خلاصة تاريخ تونس. الطبعة الثالثة. دار الكتب العربية الشرقية. باب منارة – تونس ص 156.
8) أحمد بن ميلاد. الطب العربي التونسي. ص 170.
9) نذكر من بين الجمعيات الثقافية: الخلدونية (1896)، قدماء الصادقية (1906)، ومن الجمعيات الفنية : الرحاب التمثيلي (1910)، الرشيدية (1931)، ومن الجمعيات الخيرية: الجمعية الخيرية بالعاصمة (1905)، جمعية البر العربية بصفاقس (1913)، ومن الجمعيات الشبابية: نجم شمال إفريقيا (1926)، أحباء الطلبة (1931)، الشبيبة المدرسية (1932)، الكشافة التونسية (1933)، ومن الجمعيات الرياضية: الترجي الرياضي التونسي (1919)،

النادي الإفريقي (1920)، سكك الحديد الصفاقسي (1920)، النجم الرياضي بالكاف (1922).

10) نذكر من بين هذه الجمعيات المنظمة الوطنية للطفولة التونسية (1947)، الشبيبة النسائية (1956).

11) تونس عبر التاريخ. الجزء الثالث. الحركة الوطنية ودولة الاستقلال تأليف نخبة من الأساتذة الجامعيين بإشراف الأستاذ خليفة شاطر، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والاجتماعية. تونس 2005 ص 107 و108.

12) نذكر من بين هذه الجمعيات: المنظمة التونسية للتربية والأسرة (1964)، الجمعية التونسية لمساعدة الصم (1970)، الجمعية التونسية لقرى الأطفال S.O.S (1981)، جمعية رابطة الأجيال (1985).

13) – قانون أساسي عدد 67 لسنة 1999 مؤرّخ في 15 جويلية 1999 يتعلّق بالقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات. الأعمال التحضيرية، مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 13 جويلية 1999. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 58–20 جويلية 1999 ص 1368.

– قانون أساسي عدد 70 لسنة 1999 مؤرّخ في 15 جويلية 1999 يتعلّق بأحكام جبائية خاصة بالقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات. الأعمال التحضيرية، مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 13 جويلية 1999. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 58–20 جويلية 1999 ص 1369.

14) الأمر عدد 688 المؤرّخ في 5 أفريل 2000.

15) يبلغ عدد الجمعيات التونسية اليوم: 8943 موزعة كالآتي: جمعيات نسائية: 20، جمعيات رياضية: 1169، جمعيات علمية: 397، جمعيات ثقافية وفنية: 5777، جمعيات خيرية وإسعافية واجتماعية: 421، جمعيات تنموية: 537، جمعيات ودادية: 524، جمعيات ذات صبغة عامّة: 98.

16) أحمد عياض الودرني. النسيج الجمعياتي وتحديات العولمة ورهاناتها. محاضرة بمقر التجمع الدستوري الديمقراطي يوم 17 أكتوبر 2006.

17) حول مفهوم المواطنة فوق الوطنية (la citoyenneté supranational) يمكن الرجوع لـ: زهير المظفر. المواطنة والعولمة. محاضرة غير منشورة.

18) مثل القول: مواطن مغاربي، مواطن أوروبي، مواطن عالمي. حول المواطنة العالمية يمكن الرجوع لكتاب: مواطنون– دعم المجتمع المدني في العالم – سيفيكوس CIVICUS – التحالف العالمي لمشاركة المواطنين. طبع في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1994 وتمت ترجمته في جمهورية مصر العربية – دار المستقبل العربي 1995.

19) مواطنون – دعم المجتمع المدني في العالم – المرجع السابق ص 413.

20) OING : Organisation Internationale Non Gouvernementale.

21) نذكر من بين هذه الجمعيات جمعية الرفق بالحيوان التي كوّنها عدد من الرعايا المالطيين بتونس سنة 1912 وقد ظلت تعمل عدّة سنوات وأحدثت لها عدّة فروع داخل الجمهورية.

22) نذكر من بين هذه المنظمات منظمة العفو الدولية (1988)، منظمة قرين بيس (1992)، جمعية أرض الإنسان (1999)، منظمة أندا المحيط والتنمية بالعالم العربي (1999)، الرابطة الدولية للصحافيين من أجل افريقيا (2006)، المجمع المغاربي لحقوق الطفل (2006)، المنظمة العربية للسلامة المرورية (2006)، الجمعية الدولية للإعاقة (2006)، المكتب الإقليمي لشمال إفريقيا التابع للإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (2006).

23) نذكر من بين الجمعيات التونسية التي تحصلت على الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: المنظمة التونسية للتربية والأسرة (1997)، جمعية أطباء شبان بدون حدود (1998)، الجمعية التونسية تونس 21 (1999)، جمعية المرأة والتنمية (2000)، الجمعية التونسية للأمهات (2001)، الإتحاد الوطني للمرأة التونسية (2002)، منظمة الأم المغاربية (2003)، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (2004).

24) إنّ قواعد التصرّف الحذر المتعلّقة بتلقي الجمعيات لأموال خارج مصادر تمويلها الذاتي ليست حديثة العهد في القانون التونسي إذ تعود جذورها إلى الأمر العلي المؤرخ في 8 ماي 1922 المتعلّق بجمع التبرعات المالية وإلى القانون عدد 154 لسنة 1959 المتعلق بالجمعيات والأمر عدد 630 لسنة 1982 المتعلق بضبط تراتيب مراقبة الجمعيات ذات الصبغة الإجتماعية التي تنتفع بمساعدة الدولة والجماعات العمومية. وقد تعزّزت هذه المنظومة التشريعية بأحكام القانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال (الفصل 69 على وجه الخصوص).

25) يجدر التذكير أنّ التشريع التونسي وخلافا لبعض التشاريع الأخرى يفرّق بين الإطار القانوني للعمل الجمعياتي والإطار القانوني للعمل السياسي إذ إضافة للقانون عدد 154 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلق بالجمعيات، فقد تمّ سنة 1988 إصدار القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 3 ماي 1988 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية.

العمل الجمعيّاتي ورهانات الاقتصاد التضامني

فتحي الجرّاي (*)

قد لا يسعنا اليوم أن نفكرّ بطريقة جيوسياسيّة بحتة والعالم يغالب عولمة اقتصاديّة جارفة تكاد تأتي على ما تبقّى من بنى الاقتصاديّات المحليّة وأسباب تماسكها. ولكنّ تفكيرنا بطريقة اقتصاديّة يجب ألاّ يتّجه إلى تزكية اقتصاد السّوق على علاته، وإنّما يجب أن يتّجه إلى البحث عن مسالك أنسنة هذا الاقتصاد المعولم. لقد أزفت ساعة العولمة المضادّة أو الموازية، التي أصبحت تعرف في أحدث أدبيّات الاقتصاد السّياسي بعولمة التضامن أو العولمة التضامنيّة.

ولاشكّ أنّ الاقتصاد التضامني يمثّل فضاء حيوياً لهذه العولمة الجديدة ويعتبر جزءا لا يتجزأ من الآليّات الكبرى للتغيير الاجتماعي في العالم بأسره، وخاصة في ظلّ تنامي أشكاله ومجالاته، حيث أصبح في الثمانينات من القرن المنقضي اتجاها سياسياً واقتصادياً دولياً تتبناه ليس فقط المنظّمات غير الحكوميّة، وإنّما أيضا كثير من الحكومات ولاسيما في أوروبا الشمالية حيث ارتقت إلى سدّة الحكم أحزاب اشتراكيّة ديمقراطيّة تنهج طريقا ثالثا بين اللّيبراليّة والاشتراكيّة. كما ظهرت في الفترة ذاتها مؤسّسات اقتصاديّة تضامنيّة من قبيل التعاونيّات وصناديق التمويل الخيري ومؤسّسات التجارة العادلة وجمعيّات الإدماج وخدمات الجيرة، مثلت سنة 1990: 5،6٪ من مجموع المؤسّسات الاقتصادية الأوروبيّة.

وإذ أصبح الاقتصاد التضامني اليوم ملمحا أساسياً من ملامح التنمية المتضامنة، وتعبيرة تجسّد المقاربة الاجتماعيّة للاقتصاد، فقد بدأت تتوطّد أركانه كنظام يؤلّف بين مقتضيات التنمية الاقتصاديّة ومتطلّبات التقدّم الاجتماعي، ويوحّد بين جهود الدّولة وجهود مكوّنات المجتمع المدني. وهكذا، أصبح للجمعيّات في منظومة الاقتصاد التضامني مكانة تضاهي مكانة المؤسّسات الاقتصادية في منظومة الاقتصاد التنافسي. وهذا يعني أنّ الجمعيّات قد أصبحت بعدُ فاعلا اجتماعياً واقتصادياً. ولنا في الجمعيّات التنمويّة خير مثال على ذلك، حيث أصبحت هذه الأخيرة توظّف آليّات الاقتصاد التضامني، على غرار القروض الصغّرى، في تمويل المشروعات العائلية ومشروعات صغار الحرفيّين وأصحاب الشهادات العلميّة والمهنيّة والتأهيليّة. وبذلك استطاعت أن تخرج كثيرا من العائلات من دائرة التهميش والإقصاء إلى دائرة الإنتاج والفعاليّة، وأن تساعد كثيرا من طالبي الشغل على الإندماج المهني والاجتماعي، محقّقة بذلك رهانا مركزياً من رهانات الاقتصاد التضامني هو «الإدماج الاجتماعي عن طريق الإدماج الاقتصادي». وهو ذات الرّهان الذي عملت على تحقيقه مؤسّسات أخرى للاقتصاد التضامني كالبنك التونسي للتّضامن الذي بعث من أجل إسناد القروض لأصحاب المهن

* أستاذ العلوم الاجتماعية ومدير قسم الدّراسات الاجتماعيّة بالمعهد الوطني للشغل والدّراسات الاجتماعيّة بتونس.

الصغرى والحرف (من بين حاملي الشهادات) الذين تعوزهم إمكانيّات التمويل الذاتي الكامل لمشاريعهم وتوفير الضّمانات البنكيّة الاعتياديّة. وهذه صيغة مستحدثة للإدماج المهني الاجتماعي تساهم في نشر ثقافة المبادرة والاعتماد على الذّات وخلق فرص العمل وتعزّز صيغا أخرى مثل الصّندوق الوطني للنّهوض بالصّناعات التقليديّة والمهن الصّغرى.

ومثل هذه الآليّات التضامنيّة غير التقليدية أصبحت تحظى باهتمام أكبر جهة تمويل تنمويّ في العالم وهي البنك الدّولي للتّعمير والإنماء الذي يعرف بالبنك العالمي، حيث أصبح هذا الأخير يمول مشاريع مقاومة الفقر ومكافحة الأمراض السّارية، فضلا عن مشاريع إعادة الإعمار إثر الحروب أو الكوارث الطبيعيّة. كما تلقى تشجيعا خاصّا من قبل الهيئات والبرامج الأمميّة ولاسيما برنامج الأمم المتحدة للتنمية. ولنا في إنشاء بنك الفقراء (The Grameen Bank) ببنغلاديش مثال جيّد لذلك، حيث بعث هذا البنك الشعبي من أجل تمويل إنشاء المؤسّسات الصّغرى حتى تكون موارد عيش قارّة للأسر الفقيرة.

وهنالك صيغ أخرى للاقتصاد التضامني وآليّاته، حول العالم، نذكر منها شركات التأمين التكافلي بإفريقيا السّوداء التي عُرفت باسم التونتيّات (Les tontines) نسبة إلى صاحب هذه الصّيغة من التأمين الاجتماعي، الإيطالي «تونتي». وهي صيغة يتشارك بموجبها عدد من الأشخاص بحيث توزّع حقوق أحدهم، عند وفاته، على رفاقه المتشاركين معه، حتى إذا توفّوا جميعا إلاّ واحد، انتقلت جميع حقوقهم إليه. كما نذكر أيضا مؤسّسات خدمات الجيرة ووكالات الأحياء بفرنسا وهي أطر تضامنيّة لتعبئة وتنظيم جهود أفراد الجيرة وتوجيهها لحلّ مشاكلهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة ومن ثمّ التوظيف الأمثل لكافة مواردهم البشريّة والماديّة. أمّا في إيطاليا، فنجد التعاونيّات الاجتماعيّة وهي تعاونيّات للتضامن الاجتماعي. كما نجد تعاونيّات العمل المشترك في إسبانيا ووكالات التنمية الجماعيّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وكندا. وفي نفس هذا البلد نجد بمقاطعة الكيباك مؤسّسات الإدماج وروابط التنمية الاقتصادية المحلية وروابط التنمية الجماعيّة وملتقيات الشباب والتشغيل. وكلّ تلك آليّات ومبادرات تضامنيّة جادّة تحيي ما كان يسمّى قديما في بلدان الشمال بالاقتصاد الاجتماعي وترمي إلى تطوير صيغه وأشكاله. فالاقتصاد الاجتماعي كما قال «ديموستيه» Demoustier (2001) ـ وهو أحد منظريه ـ هو «اقتصاد تضامنيّ أو لا يكون».

والحقيقة أنّ الاقتصاد الاجتماعي مفهوم عامّ يجمع عالم التعاونيّات والتعاضديّات والجمعيّات والرّوابط والاتحادات والتشاركيّات، منذ أكثر من قرن ونصف القرن، أي منذ ظهور الحركات العماليّة في أعقاب الثورة الصّناعيّة، وما عبّرت عنه من رفض للرأسماليّة المتوحّشة التي تقيّم كلّ شيء وكلّ شخص وفق معيار الربحيّة والمردوديّة ليس إلاّ. لقد قاومت تلك الحركات اختزال أداء المجتمع في آليّة العرض والطّلب التي قام عليها اقتصاد السّوق، ثم تحولت إلى مؤسّسات ومنظمات تضامنيّة مهيكلة مثل شركات التساند والتكافل والتعاونيّات والجمعيّات والرّوابط والاتحادات، وكلّها تنظيمات أهليّة تجعل من الاقتصاد التضامني أداة لتحسين الكفاية الانتاجيّة للفئات الاجتماعية المختلفة، بما فيها الفئات العطوبة والأسر ذات الدّخل الضعيف.

أمّا التجربة التونسيّة في مضمار العمل الجمعيّاتي في ارتباطه بالنّشاط الاقتصادي التضامني فهي ضاربة في عمق تاريخ تونس الاجتماعي. فقد ظهرت في الحواضر التونسيّة ـ منذ زمن بعيد ـ روابط الحرفيّين وأمناء الأسواق وانتشرت في الواحات الجمعيّات ذات المصلحة المشتركة وبالأخصّ الجمعيّات المائيّة. كما عرفت المدن والقرى التونسيّة الخيريّات والمشروعات

الخيريّة الأهليّة منذ حوالي ألفي سنة، حيث تذكر بعض المصادر التاريخيّة المطاعم الخيريّة التي انتشرت بإقليم قرطاج في العهد الرّوماني منذ القرن الثاني للميلاد. وهي شكل تضامنيّ "فذّ" ـ في ذلك الوقت ـ كان أفضل سند لمجهودات السّلطات الرّومانية في مقاومة فقر أهل الإقليم، حيث كانت توزّع نوعين من الخبز على المعوزين: خبز مجاني (Panis gradilis) مخصّــص للفقــراء المعدميــن، وخبز مدعّم (Panis fiscalis) مخصّص لضعيفي الدّخل. ولقد جاءت تعاليم المسيحيّة التي انتشرت بتونس بشكل واسع خلال القرن الثالث للميلاد تُبارك هذا المدّ الخيريّ وتشجّع الانحياز إلى صفّ الفقراء، ممّا أعطى دفعا جيّدا لحركة البرّ والإحسان التي شمل مداها، فضلا عن الفقراء، المرضى والعجزة وذوي العاهات وغيرهم ممّن نصنّفهم اليوم ضمن الفئات الاجتماعية العطوبة. وليس بدعا أن يجمع المؤرّخون على أنّ قرطاج التي عرفت هذا المدّ التضامنيّ النوعيّ «كانت منارة حضاريّة استشهد أرسطو بدستورها ومؤسّساتها التمثيليّة، وبنظامها السياسي عامّة، معتبرا إيّاه أفضل النظم في العهد القديم».

وبانتشار الإسلام في تونس، ابتداء من القرن السابع بعد الميلاد، عرف التضامن الاجتماعيّ الوطني نقلة نوعيّة في فلسفته وأشكاله، حيث إنّ فرض الإسلام الزكاة على الأموال واعتبارها حقّا معلوما للسائل والمحروم، وترغيبه في الصّدقات وسائر وجوه الإحسان، قد قلّص بشكل ملحوظ الهوّة بين الأغنياء والفقراء وأفضى إلى ظهور أشكال جديدة من التكافل الاجتماعي مثل الصّدقات الجارية والمؤسّسات الخيريّة الصّوفية ومستشفيات الفقراء أو «الدمّن» التي انتشرت بالمدن التونسيّة الكبرى (القيروان وسوسة وصفاقس وتونس) وخاصّة في عهد الدّولة الأغلبيّة التي حكمت البلاد التونسيّة من سنة 800م إلى سنة 915م. ولقد كانت الخلفيّة التضامنيّة ماثلة في كلّ نظم الدّول الإسلاميّة التي تعاقبت على حكم تونس كالدّولة الفاطميّة والدّولة الموحّديّة والدّولة الحفصيّة، حيث نسجت جميعها على منوال الدّولة الأغلبيّة، بل إنّها لم تقتصر على كفالة رعاياها المحليّين، فأكرمت وفادة المسلمين الذّين هاجروا إليها بعد سقوط الأندلس وأحسنت قبول اللاّجئين اليهود الذين وفدوا معهم طلبا للأمن والاستقرار.

وهكذا، برهن الشعب التونسي على مدى تاريخه الطويل عن حسّ تضامنيّ رفيع وعن روح تسامحيّة عالية، جعلته يجسّد مقولة «التضامن الآلي» الدوركايميّة بامتياز، ويعبّر عن التحامه وتكامليّة نسيجه الاجتماعي والاقتصادي بأشكال تنظيميّة مختلفة منها الجمعيّات التي تمّ تقنين نشاطها على النمط الحديث في 15 سبتمبر 1888، فظهرت منذ ذلك العهد جمعيّات عريقة مازالت تنشط بفعاليّة وتساهم في دفع حركة الإصلاح والتغيير إلى اليوم، كالجمعيّة الخلدونيّة (1896) وجمعيّة قدماء الصّادقية (1904).

إنّ الحديث عن الاقتصاد التضامني في علاقته بالعمل الجمعيّاتي انطلاقا من التجربة التونسيّة ووصولا إلى استكشاف الفضاء العالمي، يقتضي من الناحية المنهجيّة أن ندقّق أكثر هذا المفهوم المستحدث وأن نرسم دور الجمعيّات في تحقيق التنمية المتضامنة، تفعيلا لمكانتها الخصوصيّة في الفضاء الاقتصادي التضامني، باعتبار أنّها الفاعل الأساسيّ فيه. فالاقتصاد التضامني يعتبر امتدادا للاقتصاد الاجتماعي أو أحد صوره الجديدة. وكما جاء في «إعلان ليما» بمناسبة الملتقى العالمي الأوّل حول عولمة التضامني، فإنّه «يضع الشخص البشريّ في مركز اهتمامات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، حيث أنّ التضامن في الاقتصاد يقوم على مشروع اقتصاديّ وسياسيّ واجتماعيّ مندمج يفضي إلى أسلوب جديد في ممارسة السياسة وفي إقامة علاقات إنسانيّـة على قاعدة الوفــاق الاجتمــاعي وفعل المواطنة» (1).

إن الاقتصاد التضامني، باعتباره وريث الاقتصاد الاجتماعي، اقتصاد ذو منظور إنساني "تعاوني" غالب. وهو، من هذا المنطلق بالذات، ينحو نحو تخفيف وطأة النظام الاقتصادي "العالمي" الجديد الذي جسدته آخر إفرازات الليبرالية الجديدة ونقصد بذلك العولمة الاقتصادية بما تعنيه من إلغاء للحدود والإجراءات الحمائية التي دأبت الاقتصاديات الوطنية على التشبث بها. ومعلوم أن التنافذ الاقتصادي والانتقال الحر للسلع والخدمات من شأنه أن يخدم اقتصاديات الدول المتقدمة أكثر مما يخدم اقتصاديات الدول النامية ما لم تعمد هذه الأخيرة إلى تأهيل قطاعاتها الانتاجية والخدمية والإدارية سعيا إلى مزيد من الفعالية والمرونة وضمان الجودة. ولقد كانت البلاد التونسية واعية بهذا التحدي، فرفعته من خلال برنامج التأهيل الشامل، وكان من أهم نتائجه أن حصلت حوالي ستمائة مؤسسة تونسية على شهادة المطابقة لمواصفات الجودة العالمية، مما بوأ تونس المرتبة الثانية في إفريقيا والمرتبة الرابعة في الوطن العربي من حيث عدد المؤسسات ذات النشاط الاقتصادي المقيس عالميا.

وعلى عكس ما يعتقده الكثيرون - خطأ - فإن الاقتصاد التضامني ليس خصما لدودا لاقتصاد السوق، وإنما هو عنصر تعديل لازم لكبح النزعة الربحية الذرائعية التي يتسم بها النظام الاقتصادي الليبرالي. كما انه ليس اقتصادا مغلقا على ذاته، وإنما هو فضاء مفتوح على القطاعين العمومي والخاص، حتى ان البعض يسميه بالقطاع الخاص الاجتماعي والبعض الآخر يسميه بالقطاع الاجتماعي أو التضامني أو التعاوني. فهو يتبادل التنافذ مع اقتصاد السوق ويتعاطى معه بشكل إيجابي، من ذلك أن كثيرا من الفاعلين في ميادين الاقتصاد التضامني كالأنشطة البيئية والطاقات المتجددة والنظيفة والتجارة العادلة والتنمية المندمجة، هم من أصحاب المال و/أو الأعمال الذين يؤمنون بأنسنة الاقتصاد ويساهمون بشكل واع في مجهود الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني التخصصي، أو في الحفاظ على البيئة من خلال الالتزام بمواصفات الجودة، أو في تأمين سلامة القوة العاملة من الأمراض المهنية وحوادث الشغل.

وإذا كان مثل هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين يستثمرون أموالهم من أجل أنسنة الفعل الاقتصادي، فإن الفاعلين الاجتماعيين الذين ينشطون من خلال العمل الجمعياتي يستثمرون من جانبهم رؤوس أموال مادية - وإن كانت محدودة - وأخرى رمزية لا حد لها تتمثل في المجهودات الطوعية والأفكار والخبرات التي تستثمر في تأهيل الموارد البشرية وتصحيح الذهنيات والتربية على السلوك المتحضر وبث الحس البيئي والتنشئة على المواطنة والحس المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان. وكلها مسارات تلتقي بشكل أو بآخر مع مسالك الاقتصاد التضامني والتنمية المستديمة والحس الإنساني الرفيع.

إن المقاربة الواقعية للمجالين الاقتصادي والاجتماعي تقودنا إلى تصور اقتصاد ذي سوق بديل عن اقتصاد السوق، أي اقتصاد تعددي، يمتزج فيه الاقتصادي بالاجتماعي، أو لنقل يتعايشان ويتكاملان في إطار من التضامن المهيكل الذي ترعاه دولة قانون عصرية ويفعله مجتمع مدني حي. إنها نموذجية الجمع بين المبادرة كخاصية أساسية لاقتصاد السوق، والتضامن كجوهر للاقتصاد الاجتماعي، في كل طريف ونوعي يؤمن «إمكانية المؤالفة بين أنشطة متنوعة جدا تتيح إحلال الاقتراح محل الاحتجاج، وبناء البدائل جماعيا محل المقاومة والمعارضة - كما قال الاقتصاديان «نوي فافرو» و«لوسي فريشات(2). وهي ذات نموذجية التجربة التونسية التي راهنت على تنمية تضامنية تكاملية لا تفصل الاجتماعي عن الاقتصادي ولا تجعله عربة خلفية له. ذلك أن المبدأ الأساسي المحرك لهذه التجربة التي جمعت بين الانخراط في مسار العولمة (بمعنى تبني نظام اقتصادي مفتوح) والمحافظة على

الأبعاد الاجتماعيّة للتنمية، هو مبدأ التضامن الذي أمسى رمزا وطنيا وثقافيا لتونس.

ولقد مكّنت هذه المعادلة الصعبة التي نجحت تونس في تحقيقها وأصبحت تذكر بها نموذجا يحتذى في المحاصرة الذكيّة للآثار الاجتماعيّة السلبية لعولمة الاقتصاد، من بناء نموذج تنموي تضامني غير مسبوق، يعبّر عن حقيقة شخصيّة التونسي الأساسيّة ويوظّف نزعات الخير والانفتاح والغيرية المتأصلة فيه. بل إنّ التجربة التونسيّة التي قلّصت نسبة الفقر إلى 4،2٪ سنة 2000، بعد أن كانت تلك النسبة 12،9٪ سنة 1980، أصبحت مرجعا توثّقه التقارير الإممية. ولقد تحقّق كلّ ذلك في ظلّ نقلة سياسيّة اجتماعيّة نوعيّة ارتقت بالنظرة إلى التضامن من مجرّد القيمة الأخلاقيّة المرعيّةإلى مستوى الحقّ الذي لا تستقيم منظومة حقوق الإنسان بدونه.

ولقد نوّهت الندوات والمؤتمرات الدّولية بنموذجيّة التجربة التضامنيّة التونسيّة ممثّلة بصندوق التضامن، قبل أن يعزّز بالبنك التونسيّ للتضامن سنة 1998 والصّندوق الوطني للتشغيل (21 ـ 21) سنة 2000. ومن تلك المؤتمرات العالميّة الكبرى قمّة كوبنهاقن حول التنمية الاجتماعية (مارس 1995) ومؤتمر بيكين حول المرأة (سبتمبر 1995) ومؤتمر أنقرة حول المستوطنات البشريّة (جوان 1996). كما أصبح صندوق التضامن الوطني مصدر إلهام، في مضمار التنمية التضامنيّة، لكثير من الدّول النامية، حيث أنشأت عدّة دول صناديق تضامنيّة تحاكيه، من ذلك ما فعلته كلّ من اليمن والكنغو والسينغال ومالي وبوركينا فاسو.

وهكذا، فإنّ عهد المبادرات والنماذج التنمويّة التي تأتي صرورة من دول الشمال قد ولّى وأصبح بإمكان دول صغيرة في حجمها الجغرافي، كبيرة بذكاء أبنائها أن تعكس المعادلة. ولقد فهم هذه الحقيقة كثير من الباحثين الاستراتيجيّين في المجال الاقتصادي، فتلاحقت دعواتهم إلى ضرورة مراجعة منطق الاقتصاد الغربيّ الرأسماليّ القائم على قيم المنافسة المفتوحة والتوسّع اللامحدود والفردانيّة، باتجاه القبول بمبدإ تعدّديّة الاقتصاديات والأنماط الاقتصاديّة وتبادل المصالح والعمل على تحقيق أهداف إنسانيّة موحّدة مع إحداث التغييرات اللاّزمة هنا وهناك على خلفيّة تخادميّة وتضامنيّة تقرّ بجمعيّة الاقتصاد وتعدّديّة وديمقراطيّة.

ولقد انصبّت جميع مناقشات الملتقى العالمي الثاني حول عولمة التضامن الذي التأم بمدينة كيباك، خريف سنة 2001، على بؤرة اهتمام مشترك وحيدة هي «التنمية التضامنيّة التي تحترم الاختلاف والتنوّع». فليس المقصود، بالضرورة، بعولمة التضامن بعث منظمة عالميّة لتنظيمه وتحديد مسالكه، وإنّما المقصود، على وحه الدقّة، هو خلق شبكات تضامنيّة على المستوى المحلّي تكون مفتوحة على شبكات أخرى على المستوى العالمي، وتشعّ بدورها لتصبح عالميّة في إطار شراكة كونيّة جديدة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب تعتمد على النديّة والتّمين المتبادل. ولا شكّ أنّ شبكات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تنتشر اليوم حول العالم تساهم في ترسيخ أركان مجتمع مدنيّ عالميّ يدفع باتجاه عولمة جديدة مختلفة عن العولمة الاقتصاديّة، تسمّى بعولمة التضامن، كما سلف الإلماع إليه.

إنّ التنمية الشاملة لا تنصبّ على حاجات الإنسان الماديّة فحسب، وإنّما تستهدف أيضا حاجاته غير الماديّة. وهكذا، فإنّ النتيجة ليست اقتصاديّة فقط وإنّما هي ذات جوانب اجتماعيّة أيضا. ومن هنا جاءت أهميّة الاهتمام بدعم العلاقة بين التنمية على المستوى المحلّي والتنمية على المستوى الوطني، حيث تنعكس ذاتيّة الوطن وهويّته الحضاريّة. ويلتقي هذا المنظور مع تعريف الأمم المتّحدة لتنمية المجتمع اعتمادا على طريقة التنظيم الجماعي، باعتبارها «عمليّة يمكن

بواسطتها توحيد جهود المواطنين المواطنين والجهود الحكوميّة، لتحسين الأحوال الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة للمجتمع، وربط المحليّات بالمجتمع الأكبر، ومساعدة المواطنين على المساهمة في تقدّم الأمّة».

ولاشكّ أنّ قيام المشاركة أو الجهود المنظمة في إطار عمل الجمعيّات بالتصدّي لمشكلات المجتمع عن طريق مؤسّسات المجتمع المدني القائمة على الجهد التطوّعي، وخاصّة منها الجمعيّات التنمويّة والاجتماعيّة، من شأنه أن يقاسم الدّولة أعباء الإنفاق الاجتماعي وأن يذكي من ثمّ ذهنيّة المشاركة والتساند التي تعتبر أحد أهمّ أسّس التنمية المتضامنة. ولقد أصبح العمل الجمعيّاتي الفاعل، الذي يقيّم بنتائجه أكثر مما يقيّم بمظاهره، محرارا لقياس فعاليّة المجتمع المدني ومجسّا ينبئ عن مدى تجذّر قيم التضامن بين مكوّنات المجتمع الواحد، فضلا عن أنّه أحد مؤشّرات النموّ الإنساني.

وباعتبار أنّ العمل الجمعيّاتي قائم بالضرورة على مبادئ التطوّع والغيريّة والنّزعات الإنسانيّة والخيريّة، فإنّه يظلّ مؤسّسا ـ مهما تعددّت أشكاله ومناحيه ـ على قاعدة التضامن والتآزر والتساند حتى يحفظ فعاليّته ويخرج عن دائرة الهبّة العاطفيّة العابرة. ومن الواضح أنّ المجتمعات التي يتوفّر أفرادها على حسّ مدنيّ عال يوظّفونه بشكل جيّد في أعمال جماعيّة أهليّة هادفة ومثمرة، تكون أقدر على حفظ توازنها وتماسكها حتى في أحلك الظروف التاريخية كالحروب والكوارث والتحولات الاقتصادية العنيفة أو المباغتة، وذلك بفضل المناعة الوظيفيّة التي يكتسبها نسيجها الاجتماعيّ ذو العناصر المتكافئة، المتساندة، المتضامنة.

أمّا على المستوى العالمي، فإنّ العلاقات الدّولية تحتاج إلى «نقلة نوعيّة» وإلى «إقامة نظام اقتصاديّ عالميّ متوازن»، يفضي إلى تقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء في العالم ليس فقط داخل المجتمع الواحد وإنّما أيضا بين الشعوب، حيث أنّ مليارا ومائتي مليون شخص مازالوا يعيشون ـ في مستهلّ القرن الواحد والعشرين ـ دون عتبة الفقر بدخل يوميّ لا يتجاوز دولارا واحدا وقد لا يصل إليه، ينضاف إليهم ثلاثة مليارات آخرون يعيشون بدخل يقلّ عن دولارين اثنين يوميّا. كما إن البلدان المتقدّمة تستأثر اليوم بـ 80٪ من الدّخل العالمي، مع انّها لا تمثل سوى 20٪ من سكّان العالم. على أنّ المشكلة لا تكمن فقط في اتساع الهوّة بين أثرياء الشمال وفقراء الجنوب، وإنّما أصبح الفقر يهدّد قطاعا واسعا من مجتمعات الشمال، حيث يضمّ الاتحاد الأوروبيّ وحده أكثر من خمسين مليون فقير. ولقد أصبحت أجهزة الاقتصاد الأوروبيّ المعولم تفرز مزيدا من المهمّشين وخاصة في صفوف الشباب والنّساء والمهاجرين، وهؤلاء هم من تحمّلهم حركات اليمين المتطرّف تبعة تفشّي البطالة والمشكلات الاجتماعيّة التي تئنّ تحت وطأتها البلدان الأوروبيّة.

وإنّنا لنميل إلى الاعتقاد أنّ السّاعة قد أزفت للخروج بالتضامن الدّولي إلى تصوّرات أكثر تطوّرا وإجرائيّة بما من شأنه أن يقلّص الفوارق بين الأغنياء والفقراء ويضمن التوازن التنمويّ بين الشعوب والأمن الاجتماعيّ في العالم، باعتبار أن الفقر يشكّل أهمّ تهديد للاستقرار السّياسي والتماسك الاجتماعي وسلامة المحيط. ويصبح هذا الأمر أكثر إلحاحا إذا ما تذكّرنا أنّ ثلاثمائة وثمانية وخمسين شخصا من أباطرة المال والأعمال يمتلكون ثروة تساوي ما يمتلكه مليارا ونصف المليار من سكان المعمورة، أي أنّ ثروتهم تقارب مجموع ما يملكه نصف سكان العالم. وهؤلاء هم أصحاب الشركات العابرة للقارّات ورؤوس الأموال الطيّارة التي لا تكاد تستقرّ في بلد نام دون أن يحصل أصحابها على امتيازات جبائيّة عالية وتشجيعات استثماريّة نوعيّة.

لذلك كلّه ولسواه مما لا يتّسع المجال لذكره، نادى بعض القادة السياسيّين بوضع خطط وآليّات

تضامنيّة دوليّة لمعالجة معضلة الفقر والخصاصة في العالم، مقترحين لها صيغا مختلفة للتساند والتخادم والتآزر والتشارك المثمر بين أعضاء الأسرة الدّولية من جهة، وبينهم وبين المنظمات غير الحكومية من جهة ثانية، ولاسيّما بعد النقلة النوعية التي شهدتها هذه المنظمات حيث أصبح لها حضور عالميّ فعّال في المحافل الدّوليّة والهياكل الأمميّة. وبالمناسبة، فإنّ بضع عشرات من الجمعيّات التونسيّة قد حصلت على الصّفة الاستشاريّة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة خلال السّنوات الأخيرة. ولاشكّ أنّ دور المنظمات غير الحكومية والجمعيّات بأنواعها قد تعزّز في الآونة الأخيرة وأصبح مرشحا لأن يكون بحقّ دورا تاريخيّا وحضاريّا إذا ما استطاعت بفعل تماسك نسيج المنظمات الأهلية والدّوليّة أن تجنّب صانعي القرار حول العالم الوقوع في فخّ الطمع في ثروات الآخرين أو تقوية سلطة رأس المال على حساب الأمن الاجتماعي العالمي والمحلّي.

إنّ منظمة الأمم المتحدة وهي تتبنّى مبادرات من هذا النّوع، تسجّل لأوّل مرّة في تاريخها تطوّرا نوعيّا في فهم التضامن الدّولي يخرجه من دائرة الإحسان والعمل الخيري التقليدي والمساعدات الإنسانيّة إلى دائرة الشراكة التفاعليّة من أجل تنمية تضامنيّة عادلة يشارك فيها جميع الفاعلين الدّوليّين شمالا وجنوبا.

ومع أنّ اللحظة التاريخيّة التي نعيش هي لحظة الاقتصاد التضامنيّ بامتياز، إلاّ أنّ مستقبل هذا الاقتصاد المؤنْسَن - كطريق اقتصاديّ ثالث - يظلّ مرهونا بدعم الدّولة له كخيار استراتيجيّ متناغم مع خيارات أخرى أساسيّة أهمّها الدّيمقراطيّة والتنمية الشاملة والمستديمة. كما إنّ مستقبل الاقتصاد التّضامني يظلّ مرهونا أيضا بمدى استقلاليّة الفاعلين في المجتمع المدني ونجاعة فعلهم وقيمة إضافتهم في مضمار حلّ المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها البطالة والأمّية بأشكالها المختلفة وسوء التوافق الاجتماعي، وهي الأسباب الرئيسية للإقصاء الاجتماعي. وينضاف إلى ذلك كلّه مدى قدرة مكوّنات هذا المجتمع المدني، ولاسيّما الجمعيّات التي هي رافده الأساسي، على توحيد جهودها وتنسيقها من خلال شبكات تضامنيّة ترفع تحدّي مضاعفة مستويات التدخّل وتنويعها (محليّا ووطنيا وإقليميا وعالميا) حتى تحصل النّقلة في العمل التضامني من الإطار المضيّق (العمل التضامني على الصّعيد المحلّي) إلى الإطار الموسّع الذي يسمح بإحداث تغييرات على الصّعيدين الوطني والعالمي.

لقد أصبح للاقتصاد التضامني، اليوم، شبكات تضامنيّة كونيّة تتنادى وتتساند وتتآزر وتعبّر عن ذاتها في كلّ تظاهرة عالميّة، على غرار ما يحصل في القمم والمنتديات الاقتصاديّة العالميّة والأمميّة، حيث تدفع تيّارات المجتمع المدني العالمي باتجاه دعم حركة تضامنيّة عالميّة بديلة عن الحركة الانتاجيّة الصّرفة التي لا تكاد تثمّن إلاّ الاقتصادي، جاعلة من الاجتماعيّ سيّارة إسعاف ليس إلاّ. وتؤكّد المؤشّرات الإحصائيّة أنّ الجمعيّات والمنظمات غير الحكوميّة بشكل عامّ هي أقدر التنظيمات على بناء شبكات التضامن الدّولي وتفعيلها باعتبار أنّها متحرّرة من التعقيدات البيروقراطيّة، حيث نجد مثلا أنّ أكثر من خمسين ألف منظمة غير حكوميّة مرتبطة عبر شبكة الإنترنات في إطار ما يعرف بشبكة (APC)(3). وهذا الارتباط الشبكيّ يوفّر لكلّ منها إمكانيّة الحصول على معلومات محيّنة من خلال بنوك المعطيات والندوات النقاشيّة المفتوحة. ولاشكّ أنّ هذا الارتباط الموصول يجعل الفضاء التضامنيّ الكونيّ من أكثر الفضاءات نبضا بالحياة والتفاعل فينمو ويمتدّ نسيجه حول العالم. إلاّ أنّه قد يعرّضه أحيانا للاختراق من قبل تنظيمات منحرفة أو عنصريّة أو إرهابيّة تجعله غطاء لغسل أموالها أو لتزكية أعمالها.

وطالما ان الاقتصاد التضامنيّ قائم - في جانب كبير

منه - على نشاط الشبكات التضامنيّة والجمعيّات التنمويّة والرّوابط المهنيّة والاتحادات والتعاونيّات والخيريّات ومؤسّسات التضامن والتساند المختلفة، فإنّ الجمعيّات التونسية ولاسيما تلك التي تتوخّى أهدافا تنمويّة واجتماعيّة في المقام الأول مطالبة بأن تكون مدارس اجتماعيّة وفضاءات تضامنيّة تكمّل ما تقوم به الدوّلة وتجسّم قيام المجتمع المدنيّ بدوره في تحقيق أهدافه في كافة قطاعات الحياة بمشاركة كافة أفراده. كما إنّها مدعوّة إلى تجسيد مبدإ «دولة التكافل بدلا من دولة الكفالة» ومقاومة عقليّة الاتكاليّة والشّحاذة، وإعادة تفكير العمل الجمعيّاتي والاجتماعي بشكل أعمّ، بما يفضي إلى مرافقة المستفيدين ومساعدتهم على مساعدة أنفسهم وعلى تدقيق مشروعاتهم الحياتيّة وتوضيحها، بدلا من منحهم مساعدات جاهزة، منمّطة، وانتظار عودتهم بعد حين لطلب مثلها.

إنّ الجمعيّة، في زمن الاقتصاد التضامني، لم تعد مجرّد فضاء تعاونيّ تقليديّ وإنّما أصبحت مؤسّسة تشاركيّة بإمكانها المساهمة في الحركة الاقتصاديّة وتقديم خدمات جوار أو تسهيل العمليّات التجاريّة العادلة أو مساعدة الشباب على الاندماج المهني والاجتماعي. كما انّ بإمكان كثير من الجمعيّات، اليوم، أن تعتمد على مواردها الذاتيّة لا فقط في تسيير نفسها وإنّما أيضا في تمويل مشروعات تنمويّة محلية أو إسناد قروض صغرى للعائلات ذات الدخل المحدود أو صغار الحرفيّين... إلخ. وبمثل هذا يتجلّى أكثر فأكثر دور الجمعيّات كرافد حقيقيّ لمجهود الدوّلة في مضمار التنمية التضامنيّة.

ولاشكّ أنه بإمكان عديد الجمعيّات - بفضل تنامي المشاركة الاجتماعيّة في نشاطها وكذا تنامي مواردها المتأتية من دعم المنظمات الأمميّة والإقليميّة لها - أن تخفّف العبء الماديّ عن كاهل الدوّلة، وأن تقاوم عقلية انتظار المنجزات الحكوميّة، والاستقالة، والاستهلاك السلّبي. كما إنّ بإمكان الجمعيّات التنمويّة - على وجه التحديد - أن تعتمد بعض صيغ الادّخار التضامني لتمويل مشاريعها التنمويّة والاجتماعيّة. أمّا الجمعيّات المهنيّة والعلميّة والاجتماعيّة، فهي مدعوّة إلى الاهتمام بأولى الأولويّات وهي التشغيل والإدماج المهني، بأن تأخذ على عاتقها مسؤوليّة إدماج بعض الخريّجين الجدد أو بعض المسرّحين من أعمالهم لأسباب اقتصاديّة أو غيرها، من خلال برامج تأهيليّة وتوعويّة تهدف إلى رفع درجة التشغيلية لدى هؤلاء وأولئك وتفضي إلى إدماجهم في سوق الشغل. ومن المهمّ أن يتمّ ذلك في إطار من الشراكة التفاعلية مع المؤسّسات الاقتصاديّة. وأمّا الجمعيّات العاملة بالخارج فتتحمّل مسؤوليّة حضاريّة وتاريخيّة تتمثّل في إشاعة صورة صادقة ومشرقة عن الوطن الأمّ، فضلا عن تأطير الجاليات وحثّها على الاستثمار في أرض الوطن بعد اطلاعها على الامتيازات الاستثماريّة النّوعية التي وضعت على ذمّتها.

وليس من شكّ في أنّ من أهمّ ملامح الإضافة التي يمكن أن تقدّمها الجمعيّات في مضمار الاقتصاد التضامني، تكوين قواعد بيانات وبنوك معلومات وبناء شبكات للتّساند بين الشبّاب الباحثين عن العمل وتشجيع التشارك بينهم فقي شكل مجموعات ضيقّة تبعث مشاريع مشتركة تحمل صفة الشركات ذات المسؤوليّة المحدودة. وهذا طريق جيّد إلى إرساء تقاليد العمل المستقلّ وكذا تقاليد الشّراكة والتشارك في الآن نفسه. كما إنّ مختلف الجمعيّات مدعوّة اليوم إلى أن تبادر، من خلال الشبكات التضامنيّة، إلى بعث تعاونيّات خدميّة ومراكز للخدمات الجماعيّة، فضلا عن منح القروض الاجتماعيّة الصغرى.

وإذ نسجّل، بكثير من التثمين، ما تمّ من اتفاقيات شراكة بين عدد من الوزارات التونسيّة وبعض الجمعيّات، وبين صندوق التّضامن الوطني وبعض

مكوّنات المجتمع المدني مثل جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن والاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي والاتحاد الوطني للمرأة التونسية، فإنّنا نرنو إلى الوقوف على أشكال أخرى غير مسبوقة من الشراكة التضامنيّة تنضاف إلى نموذجيّة التجربة التونسية في مجال إدارة التضامن وتفعيل آليات الاقتصاد التضامني. ونقترح في هذا الاتجاه العمل على إبرام عقود برامج بين الجمعيّات والمؤسّسات الحكوميّة أو الدوّليّة أو الخاصّة، لإنجاز مشاريع تنمويّة، توفّر بموجبها الجمعيّات الخبرات والموارد البشريّة وتوفّر المؤسسات التمويلات أو المساعدات اللوّجستيّة. ويمكن دفع هذا النوّع من الشراكة إلى أبعد من التعّاون التضامني، بحيث يصبح اشتراكا في تصميم المشروعات التنمويّة وإدارتها وتقييمها. كما يمكّن تطبيق الشراكة التعاقديّة مع الأسر المنتجة أيضا، من أجل تفعيل نمط إنتاجها وتثمينه ومساعدتها على تسويق منتجاتها عبر مسالك الترويج التقليديّة ومن خلال الأسواق الافتراضيّة التي أصبحت توفّر فرصا جيّدة للتسويق العالمي ليس فقط للمنتوجات وإنّما أيضا للرّموز الثقافيّة.

الهوامش والإحالات

1) إعلان ليما، 1997.

2) Louis Favreau et Lucie Fréchette, Mondialisation, économie sociale, développement local et solidarité internationale, Presses de l'Université de Québec, 2002.

3) http://www.apc.org.

المجتمع المدني ومجتمع المعرفة

شكري مامغلي (*)

نتطرق فيما يلي إلى التعريف بمفهوم المجتمع المدني الذي ما انفك يبرز ويتطور لأخلص تباعا إلى تحديد دوره في إرساء اقتصاد ومجتمع المعرفة وفي تحقيق التنمية المستديمة .

إن المجتمع المدني، في شكله الحديث، يتكون من الجمعيات والمجموعات الناشطة في الحقل الثقافي بمفهومه الشامل والرمزي ،الذي يغطي كافة الميادين. ونعني بذلك المنظمات غير الحكومية، بمختلف أشكالها، والمنظمات الوطنية والجامعات ووسائل الإعلام. وتختلف هذه المنظمات عن الأجهزة المهيكلة للتسيير، التي تنشط في الحقل السياسي وعن شبكة المؤسسات التي تعمل في الميدان الاقتصادي .

وبناءا على هذا التعريف، يمكن القول بأن للمجتمع المدني دورا ثقافيا واجتماعيا مختلفا عن دور مؤسسات الإنتاج الاقتصادي وبعيدا عن الأدوار السياسية وعن ممارسة السلطة التي تضطلع بها مؤسسات الدولة والهياكل الحكومية والأحزاب السياسية .

ولمفهوم الثقافة في هذا التعريف، معنى شامل. فنحن نقصد بذلك، الفضاء الاجتماعي الذي تبنى فيه الهوية ويحدد فيه المعنى. ولعله لا يمكن الفصل بين هذين العنصرين لأنهما يشحذان عزم الإنسان ويوجهان مسيرته وتطلعه إلى إدراك المعرفة والسمو بالإحساس وتحكيم الأخلاقيات. فالثقافة في كنهها، هي التي تحدد تصرفات الإنسان وتغذي إحساسه بإنسانيته وبالمعاني السامية لوجوده.

وتنتج عن فقدان الهوية، سلسلة من التصرفات ، خارجة عن مفاهيم ومقاييس المجتمع. ومن الثابت أن تأصيل الكيان وتجذيره وتحديد معنى الأشياء يطوران الإبداع، ويضفيان النجاعة في كل المجالات. ويتجلى بوضوح، أن المجتمع المدني ، بما له من تأثير على هذين العنصرين ، وبالتالي على تصرف الإنسان، له مسؤولية كبرى في نحت نمط المجتمع، محليا، وبالتالي في نحت ملامح المجتمع العالمي.

إن بروز اقتصاد جديد يسمى "باقتصاد المعرفة" أو "باقتصاد المعلومة"، يمثل أهم ظاهرة شهدتها المجتمعات المدنية في مختلف البلدان، وأثارت اهتماماتها وتساؤلاتها. ويرجع تطور هذا النوع الجديد من الإنتاج المعولم والعابر للحدود، إلى تغيرات هامة وعديدة عرفها العالم، ونذكر منها بالخصوص:

أولا ، إعادة تحديد مهمة الدولة ودورها، وذلك في كل بلدان العالم وخاصة الراقية منها. فقد انسحبت الدولة من قطاع الإنتاج التنافسي للاضطلاع بمسؤولية السهر على التوازنات الإقتصادية العامة، وعلى إعادة توزيع المداخيل من خلال السياسة الاجتماعية، وذلك علاوة على الاضطلاع بمهمات السيادة.

* أستاذ جامعي بمعهد الدراسات التجارية ، مدير المعهد الأعلى للتّصرّف بتونس.

أما التطور الثاني، فهو على المستوى الدولي. ويتمثل في التوقيع ، من قبل العديد من البلدان، على اتفاقيات كان لها الوقع الإيجابي على تحرير تبادل البضائع والخدمات، وتنقل رؤوس الأموال بين البلدان. وقد كان لكل هذه الاتفاقيات انعكاس إيجابي على اندماج الأسواق وعلى الشراكة الدولية للمؤسسات الاقتصادية وانصهارها في بعض الأحيان.

أما ثالثة الظواهر، التي كان لها وقع على بروز اقتصاد المعرفة، فهي التطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفه العالم خلال العشريتين الأخيرتين، في ميادين جديدة ومستحدثة، وهي ميدان تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، وبصفة أدق ، الإعلامية على مستوى المعدات والبرمجيات، تكنولوجيات التشبيك التي أفرزت تطور الشبكات الخاصة والعامة كشبكة الأنترنات، وتكنولوجيات الاتصالات، من حلال تطور استعمال الهاتف الجوال والأسلاك الضوئية والأقمار الصناعية. كل هذه الميادين عرفت منافسة شديدة بين المؤسسات الاقتصادية أفضت إلى انخفاض كلفة الاستعمال وبالتالي إلى إقبال المستعملين.

وتمثل البيوتكنولوجيا الميدان الثاني الذي حقق خطى هامة، نتيجة الاكتشافات في ميادين الكيمياء العضوية، والبيولوجيا وعلوم الحياة . وقد انعكست هذه الاكتشافات إيجابيا على الأنشطة الفلاحية، والغذائية والصيدلانية والطبية.

أما الاتجاه الثالث للتقدم المعرفي، فقد شمل ميدان العموم الدقيقة ووجد له تطبيقات في ميدان التكنولوجيا الدقيقة "Les Nanotechnologies" . وسيكون لكل هذه الأنشطة، شأن كبير في المستقبل القريب، في ميادين الإعلامية والطب والمعاملات الإلكترونية، وغيرها.

إن كل هذه النطورات، التي حصلت في ميدان المعرفة، وفي هيكلة الأسواق، وعلى مستوى إنتاج وتسويق البضائع والخدمات، كان لها الوقع الكبير في كل البلدان وذلك على مستويات مختلفة. ولعل الظاهرة التي تشد الاهتمام، تتمثل في بروز مؤسسات اقتصادية، متعددة الجنسيات، تنشط في قطاعات مرتكزة على البحث، وعلى تطوير خدمات وسلع تستعمل فيها الاكتشافات في الميادين المعرفية الثلاثة. ولقد انتفعت القطاعات التقليدية لجهاز الإنتاج، هي الأخرى، من التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل. فقد مكنها هذا العامل من تحقيق تحسن في الإنتاجية لا مثيل له في العشريات الأخيرة. ونذكر على سبيل المثال الأنشطة المالية والبنكية، والصناعات المعملية.

وقد شملت هذه التطورات أيضا، القطاعات الثلاثة التي يغلب فيها الطابع العام على الطابع الخاص، وهي البحث العلمي والتعليم، والصحة، والإعلام، التي استفادت أيما استفادة من تطور تكنولوجيات الاتصال و المعلومات. ويمثل العمل على القضاء على الهوة الرقمية بين المتدخلين في هذه القطاعات الثلاثة أي ، الباحثين، والأطباء، ورجال الإعلام، أنجع وسيلة لإرساء علاقات كثيفة ومتواصلة وسريعة، تكون لها انعكاسات إيجابية على نوعية انتاجهم العلمي وعطائهم المهني، لما لها من تأثير على طريقة العمل.

أما على مستوى سوق الشغل، فقد حصلت في كل أنحاء العالم، تغييرات كبيرة تمثلت في انقراض مهن لم تعد تواكب حاجيات المؤسسات، وفي بروز مهن أخرى تتماشى مع الواقع الجديد وتوفر لأصحابها مداخيل أوفر، ومستوى عيش أرفع، وتحثهم على التطور والترشد الذاتي. ويمثل تطور التعليم عن بعد، والتدخل الطبي عن بعد، واستعمال الشبكات والأقمار الصناعية في ميدان الإعلام شكلا من أشكال هذه التغيرات .

إن في الواقع الجديد، لتحدّيات لكل النظم الاقتصادية ولكل المجتمعات.

ويبرز التحدي الأول، على مستوى التشريع، فلئن مثلت هذه التكنولوجيات الجديدة فرصة بالنسبة

للمؤسسات الاقتصادية لتطوير منتوجها، فهي لا تخلو من مخاطر عديدة قد تهدد صحة المستهلك، وسلامته و حرية اختياره ومعتقداته. وقد يسبق الاستعمال أحيانا، إصدار التشريعات. وقد يفاجىء المشرع. ولعل دور المجتمع المدني يتمثل على هذا المستوى، في إنارة السبيل أمام المتدخلين في الحقل السياسي، حتى يستأنس برأيه ويُستعان به، ليتماشى الإطار القانوني مع المصلحة العامة.

ويكمن التحدي الثاني، في بروز المعرفة والمعلومة كعنصر إنتاج مستحدث، لم يكن له وجود من قبل في حلقة الإنتـــاج. وهذه الظـاهرة تمثل بالنسبـــة للعلوم الاقتصادية، ثورة كبرى لأن عناصر الإنتاج التي أخذت بعين الاعتبار في وضع الأمثلة الاقتصادية لحد الآن، قد اقتصرت على العمل وعلى رأس المال دون سواهما. وهذه الثورة لا تقل أهمية عن تلك التي حصلت منذ قرنين، عندما دخلت الإنسانية العصر الصناعي. ولعل علماء الاقتصاد الذين يقدرون هذا التغيير حق قدره، مدعوون ومطالبون باقتراح أمثلة جديدة تمكن المؤسسات من إدماج المعلومة والمعرفة كعناصر إنتاج توظف بطريقة علمية.

أما التحدي الثالث، فهو متعلق بوضع نظام جديد يمكن الاقتصاد، على المدى الطويل، من المحافظة على قدرته التنافسية وعلى تطويرها. وهذا النظام مطالب بمواكبة الأسواق الداخلية والخارجية والتغييرات التي تحصل فيها، وبمتابعة تطور المعرفة والتكنولوجيا واستغلال الكم المعرفي المتوفر للحصول على القيمة المضافة. وهذا التحدي يحمل النظام التربوي ومنظومة البحث والتجديد، المسؤولية الأولى في المحافظة على القدرة التنافسية للشعوب. ويدعو الجامعات وهياكل البحث والمؤسسات الاقتصادية المستعملـة للتكنولوجيـات الجديدة، إلـى وضع آليـات تسهر علـى اليقظـة الاقتصـادية والتكنولوجية.

ومن دواعي الفخر والاعتزاز، أن تونس واعتبارا لما تميزت به قيادتها من حكمة ومن رؤية استشرافية، كانت، ولا تزال، في مسيرتها الثابتة نحو الرقي والتقدم، سباقة إلى الأخذ بأسباب الحداثة واستيعاب التطورات وتطويع المستحدثات وتوظيفها لما فيه الخير للمجموعة الوطنية. ولقد تبوأت تونس مركز الريادة أمام العديد من البلدان بفضل سياستها المتميزة، إذ سعت باكرا إلى إحداث منظومة متكاملة من الأقطاب التكنولوجية المتخصصة في الميادين السابقة الذكر وبتوفير الحوافز المشجعة على الانتصاب بهذه الأقطاب. وذلك علاوة على القروض العمومية المخصصة لتمويل البحث العلمي.

وقد أقر البرنامج الانتخابي لتونس الغد، مضاعفة هذه القروض والحث على تحديد أولويات وطنية، في العديد من الميادين العلمية التي تهم البلاد بصفة أكيدة، وكذلك على تطوير الشراكة العلمية مع فرق بحث من أوروبا وأمريكا وآسيا، وعلى السهر على وضع البراءات العلمية.

وقد شمل الاستثمار في ميدان المعرفة أيضا، ميدان التربية والتعليم وذلك بفتح أبواب الجامعة من جديد أمام المنقطعين، وتكريس مبدأ التعلم مدى الحياة، والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة للانخراط في مجتمع المعرفة. ولإدراك هذه الغايات، أقر البرنامج الرئاسي، توفير الحواسيب في كل المدارس، والحث على استعمال الحوامل الرقمية في تدريس عدد كبير من المواد، و تشبيك كل مؤسسات التعليم العالي، وتوفير أكبر عدد ممكن من الشعب المجددة لاستقطاب المزيد من الطلبة. ومن شأن هذه المجهودات التي تقوم بها الدولة أن تعطي لكل مواطن فرصة لتطوير قدراته وتنمية مواهبه، ولكل مؤسسة اقتصادية إمكانية انتداب طاقات بشرية وخبرات تضمن لها مجابهة تحديات المنافسة، وتوفر لها شروط وظروف التواصل، ومواكبة التحولات المتسارعة.

وحتى يكتمل البناء، فقد توجهت العناية الرئاسية إلى

إرساء أسس المجتمع المدني، اعتبارا لما له من دور هام في هذا المجال، فللجمعيات العلمية وللجمعيات التنموية مسؤولية كبيرة، إذا أخذنا بعين الاعتبار الإشعاع الذي تتمتع به عند العديد من الشرائح الاجتماعية، وتواجدها في كل تراب الجمهورية. فهي مطالبة بمعاضدة هياكل الدولة، وبتكريس روح المبادرة وتوسيع مجال الثقافة الرقمية واقتصاد المعرفة، عند الفئات الاجتماعية التي لا تتعامل مع النظام التربوي، ومع منظومة التكوين المهني.

ويتمثل دور هذه الجمعيات، خاصة في المساعدة على نشر الثقافة العلمية، والتعريف بالتكنولوجيات الحديثة، والطرق الجديدة لاقتحام الأسواق الداخلية وحتى الخارجية منها.

من جهة أخرى، إن الاقتصاد الجديد يغير الطرق التقليدية للتسويق وللإشهار، والاستهلاك والتعامل المالي. تتمثل هذه التحولات مثلا في بروز خدمات مالية جديدة وفي تطور التجارة الإلكترونية، وفي تعميم الإنتاج الفلاحي الذي يعتمد البيوتكنولوجيا، وفي استعمال وسائل الاتصال الجديدة. وكل هذه التحولات تولد عند المستهلك تساؤلات ومخاوف عدة.

وتبرز على هذا المستوى مسؤولية الجمعيات، التي تعنى بالدفاع عن المستهلك وبحمايته من كل المخاطر والتجاوزات. وهي مطالبة، من موقعها، بدعم هياكل الدولة العاملة في هذا المجال وبتحسيس المؤسسات ومقدمي الخدمات. وقد أخذ البرنامج الرئاسي بعين الاعتبار هذا الدور الهام، حيث أعطى كل العناية للقدرة الشرائية للمستهلك، ولسلامته وصحته، وذلك من خلال تطوير الآليات التي تشرك القطاع العام والمجتمع المدني.

إن مفهوم مجتمع المعرفة أشمل وأعم من مفهوم اقتصاد المعرفة. فالنشاط الاقتصادي لا يمثل إلا جزءا من النشاط البشري، إذ للإنسان أنشطة متعـــــددة، منها الثقافي والترفيهي والاجتماعي واللغوي. هذه الجوانب كلها، تخرج عن نطاق اقتصاد المعرفة وتتعداه، لتجرنا إلى البحث عن نوعية العلاقة بين التطورات التكنولوجية والحياة الاجتماعية، وعن دور المجتمع المدني في هذا المجال.

إن اعتبار كل هذه الجوانب يسوقنا إلى الحديث عن مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة. ويتبين، حسب تعريف المنظمات الدولية، **كمنظمة اليونسكو**، أن مفهوم مجتمع المعرفة أشمل من مفهوم مجتمع المعلومات. لأن الاقتصار على تكثيف المعلومات، ليس كافيا لإعطاء كل الفرص التي توفرها المعرفة في خدمة النمو.

و يتيح مجتمع المعرفة لكل إنسان، بدون إقصاء، إمكانية الانتاج والحصول والتبادل والاستعمال، للمعلومة وللمعرفة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. وتعتبر تكنولوجيات الاتصال والمعلومات وسيلـة هـامـة لبلـوغ النمـو ، لا هدفا في حد ذاته.

إن احترام حق التعلم وكل الحقوق الثقافية الأخرى، هو الشرط الأساسي لبناء مجتمع المعرفة، الذي يكون الحصول فيه على المعلومة الدقيقة ذات الجودة، وعلى المعرفة للأغراض التربوية والثقافية، على درجة قصوى من التطور. فمجتمع المعرفة يضمن التنوع الثقافي ويقاوم طمس الهوية، ويحافظ على اللغات المستعملة ويشجع على إنماء وتوزيع المنتوج الثقافي والعلمي والتربوي، وذلك علاوة على المحافظة على التراث السمعي والبصري والرقمي.

ويعمل مجتمع المعرفة أيضا، على وضع شبكات اتصال بين الخبراء في ميدان واحد، وبين المتدخلين في قطاع معين، وتمثل هذه الشبكات وسائل تبادل وشراكة أثبتت نجاعتها أينما وضعت. ويظهر من هذا التعريف، أن اقتصاد المعرفة هو شرط أساسي، دون الكفاية، لإرساء مجتمع المعرفة.

لذلك فإن دور السلطة العامة والمجتمع المدني هو العمل على تطوير اقتصاد المعرفة بدون الإخلال بالتوازنات الاجتماعية والثقافية، ويكون ذلك بالعمل على القضاء على الهوة الرقمية داخل المجتمع، حتى لا تكون التكنولوجيات الجديدة حكرا على فئة معينة. كما يحصل بالعمل على توفير الموارد المعلوماتية والفكرية وعلى إزالة العوائق التي تحول دون نشر الثقافة الجديدة. وعلى القضاء على الجوانب السلبية المتمثلة في الاعتداءات الثقافية واللغوية والأخلاقية.

إن تحليل كل هذه المهمات، يبين أن للمدرسة وللجمعيات المتخصصة في ميدان نشر الثقافة الرقمية وفي الميدان التربوي دورا مصيريّا بالنسبة للمجتمع. إن المدرسة بالمعنى الواسع، تمثل، بجانب الخلية العائلية، المؤسسة التي تبنى فيها الهوية وترسخ فيها القيم التي تسير المجتمع. لذلك فالمدرسة مطالبة بالعمل على تطوير الحس المدني وهاجس الصالح العام، والانفتاح على الغير وثقافة التسامح والتضامن والاعتدال، والتصرف العقلاني في معالجة كل المسائل، والثقة بالنفس عند التعامل مع الآخر.

والمدرسة مدعوة أيضا، للمحافظة على القيم المتفق عليها داخل المجتمع، والتي تقنن العلاقات. ونذكر بالخصوص المحافظة على اللغة العربية وعلى القيم الأخلاقية التي تهيكل شخصيتنا العربية الإسلامية. ويمكن القول إذن، بأن المدرسة مطالبة من جهة، بمقاومة مخاطر الانكماش والانغلاق على النفس، ومن جهة أخرى بالحرص على محاربة التهميش الثقافي والتبعية. وقد عملت القيادة الحكيمة على تكريس هذه المبادىء السامية من خلال الإصلاح التربوي في كل مرحلة من مراحل الدراسة وجعلت منها القاعدة لبناء مدرسة الغد.

وللمجتمع المدني دور هام في هذا المجال. فالعديد من الجمعيات تعاضد مجهود الدولة في الميدان التربوي، وتحيط بالأطفال وبالمراهقين وبعائلاتهم، وهي تساعد على تخطي الصعوبات وعلى تفادي الحواجز التي تجر إلى الانقطاع المدرسي. ويتمثل نشاطها في استقطاب التلاميذ و إعانتهم على المستوى الدراسي وإعطائهم إمكانية استعمال الحاسوب والإبحار عبر الشبكات الإعلامية. وتعنى العديد من هذه المنظمات أيضا، بالفضاء المدرسي وتساعد على توفير إمكانيات إضافية للمدارس وللمعاهد.

إن كل هذه الأنشطة تساهم في إقرار انفتاح المجتمع على الثقافات الأخرى وعلى اللغات الأجنبية وعلى التطورات التكنولوجية التي تحدث في الخارج.

ومن جهة أخرى فقد أثبتت الدراسات العلمية، أن السهولة التي يبحر بها الطفل أو المراهق على الشبكات، والمدة الزمنية التي يقضيها عبرها، توهمه بالانتماء إلى ثقافات أخرى وتجعله يعيش في عالم افتراضي لا علاقة له بواقعه اليومي. ويلاحظ على الشاب ظهـور تصرفات عنيفة، وحالة من اللاّمبالاة في صورة عدم الإحاطة العائلية والمدرسية والجمعياتية به. لذلك فإن العديد من المنظمات تعمل أيضا على تفادي هذه المخاطر.

إن تطور مجتمع المعرفة يرتكز أيضا، على السياسة المتبعة في ميدان البنية الأساسية، وفي ميدان ترويج الثقافة الرقمية و في العناية بالتراث الثقافي. ولقد حققت بلادنا في هذا المجال أشواطا هامة وهي مرشحة للمزيد.

إن البرنامج الرئاسي للفترة القادمة، يقر عددا هاما من الأهداف، نذكر منها بالخصوص، بلوغ نسبة تغطية هاتفية تساوي 80٪، وإعطاء كل مواطن إمكانية الحصول على عنوان إلكتروني، والعمل على ترويج مليون حاسوب لفائدة العائلات التونسية، والتعميم التدريجي للسعة العالية، ومضاعفة طاقة الربط الحالية بالشبكة العالمية للأنترنات بخمس مرات.

وللمجتمع المدني دور هام أيضا في إنجاح هذه السياسة، لأن الجمعيات التي تنشط في ميدان ترويج الثقافة الرقمية، متواجدة في كل الجهات، وهي مطالبة

بالعناية بالشرائح العمرية للمجتمع التي تؤم المدرسة، وبالفئات الاجتماعية التي غادرت مبكرا النظام التربوي أو التي لم تتلق تكوينا في هذا المجال بحكم سنها.

وقد احتوى البرنامج الرئاسي على تشجيعات هامة لفائدة هذه الجمعيات. نذكر منها بالخصوص، إمكانية الإيواء المجاني لمواقع الواب، والحصول على إعانات مالية عند إنجاز موقع واب يتضمن محتويات وطنية.

وتمثل الجمعيات الثقافية عنصرا آخر في إرساء مجتمع المعرفة. وهي مدعوة لاستعمال الوسائل الحديثة في مجال المحافظة والنهوض بالتراث اللغوي والثقافي والفني. ويمكن لهذه الجمعيات، تنمية عدد منخرطيها وروادها من خلال تطوير مواقع الواب، وتسويق حوامل رقمية للتعريف بالتراث التي هي مدعوة للحفاظ عليه. ومن جهة أخرى، فإن هذا النوع من النشاط يمكنها من مداخيل إضافية، و يضفي حركية على قطاع تصنيع المعرفة، ويساهم في الدفاع عن الهوية الوطنية، وفي التعريف بها من خلال استعمال وسائل حديثة يقبل عليها الجمهور.

إن مجتمع المعرفة مدعو لاحترام متطلبات التنمية المستديمة. وقد برز هذا المفهوم في العشرية الماضية خلال قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992 وطور خلال قمة جوهانزبورغ سنة 2002 .

وكانت تونس من بين البلدان التي شاركت في هاتين القمتين وساهمت في إقرار الأجندا العالمية 21، التي تم أخذها بعين الاعتبار في كل القطاعـــات، وذلك من خلال إرساء أجندا 21 تونسية.

وحسب هاتين الوثيقتين، يدخل في نطاق التنمية المستديمة، كل برنامج تنموي له نجاعة اقتصادية، يوفر العدالة الاجتماعية ويحترم المحيط. بعبارة أخرى، إن العمل التنموي مطالب بالنهوض بمستوى عيش الأجيال الحالية، بدون تهديد مستوى عيش الأجيال القادمة. وهذا التعريف يكرس أهمية احترام المحيط والعمل على التضامن الاجتماعي.

ويبين تحليل مفهوم التنمية المستديمة، أن الاكتفاء باحتساب الانعكاسات المباشرة للمشاريع التنموية، قد يضفي عليها في بعض الحالات، صبغة النجاعة. غير أن إدماج الانعكاسات الغير مباشرة، يغير نتائج التقييم والاختيارات . لأن البرامج التنموية تنعكس سلبيا على الموازنات الاجتماعية وعلى المحيط بتهديدها للتعدد البيئي وباستهلاكها المشط للفضاء وللطاقة .

وللدولة والمجتمع المدني دور أيضا في هذا المجال، لا يقل أهمية عن المسؤولية التي يتحملانها في الحقل الاقتصادي والثقافي . فالدولة مطالبة بوضع الإطار القانوني وتسخير الحوافز التي من شأنها أن تشجع المتدخلين في الحلقة الاقتصادية، على احترام الضوابط الاجتماعية والبيئية، وبعث الهياكل والآليات التي تمكن من التحولات الاجتماعية ومن مساعدة الفئات الضعيفة. و من جهة أخرى، فإن الدولة مدعوة لاحترام هذه الضوابط عند تدخلها في المجال الاقتصادي وفي ميدان تشييد البنية التحتية .

أما دور المجتمع المدني، فهو يتمثل في المساهمة في إرساء الضوابط الاجتماعية، وفي تحديد المقاييس التي تقيم على أساسها المشاريع التنموية. وهذه المساهمة تحصل بالتحليل وبالممارسة الميدانية.

إن كل هذه الجوانب لها علاقة مباشرة بمجتمع المعرفة، لأنها تضمن الاستقرار وتمكن من القضاء على الفوارق المشطة بين الفئات الاجتماعية وتضمن حدا أدنى من الانتفاع بالتطورات العلمية والتكنولوجية. و لذلك، لقيت كل الدعم من البرنامج الرئاسي للفترة القادمة، الذي أقر، وضع آليات وحوافز لدعم العمل التطوعي البيئي، وتحديد أجندا وطنية للعمل الجمعياتي في مجال البيئة والتنمية المستديمة، وإعطاء دور أكبر لمكونات المجتمع المدني في الإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية.

تلك هي الأفكار التي يفضي إليها تحليل نوعية العلاقة بين المجتمع المدني ومجتمع المعرفة، ويتواصل هذا التفكير في صلب العديد من الفضاءات الرسمية، والأكاديمية والجمعياتية، ومثلت المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي انعقدت بتونس، إطارا وفرصة تاريخيّة للإجابة عن عديد التساؤلات... ولم يكن انعقاد القمة العالمية بتونس، من محض الصدف، فكل النخب في جميع أنحاء العالم تعلم بما أنجز في تونس على هذا المستوى، وتقدر الاختيارات التنموية التي اعتمدتها بلادنا فذلك يثبت بأن لا تقدم بدون امتلاك أسباب المعرفة.



تجربة الميثاق الوطني
ومقاربة حقوق الإنسان في تونس

سعيد بحيرة (*)

يشكل تاريخ 7 نوفمبر 1987 محطة هامة في تاريخ تونس المعاصرة، فهو يسجل قطيعة مع الفترة السابقة التي اتّسمت بتردي النظام وبالصراعات من أجل الخلافة(1) وبتفاقم المشاكل في مختلف مجالات الحياة الوطنية. وقد جاء بيان السابع من نوفمبر ليرسم الإطار السياسي الجديد لتونس وذلك في نطاق النظام والمسؤولية ودون إلغاء لمكتسبات الماضي انطلاقا من معركة التحرر الوطني ووصولا إلى بناء الدولة المستقلة وتنميتها. ولقد أزاح عبئا ثقيلا من على كاهل التونسيين الذين كانوا يعيشون نهاية حكم تمازجت فيها المناورات والصراعات وتعدد الأجنحة داخل الحزب الحاكم. والحال أن شرائح اجتماعية عديدة أصبحت مهيأة لحياة سياسية أرقى في بلد يحفظ له التاريخ سبقا متكررا في الانخراط في التحولات الإيجابية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

وقد استطاع الرئيس زين العابدين بن علي، من منطلق معرفته الدقيقة بالوضع الداخلي، أن يضمن انتقالا دستوريا سلميا قل أن عرفت مثله الأقطار العربية فاتحا بذلك عهدا جديدا، ومكرّسا حق التونسيين في إطار سياسي متقدم إذ بلغوا من الوعي والنضج ما يسمح لهم بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونهم(2).

وقد تشكلت الديمقراطية والتعددية وتعزيز حقوق الإنسان الهدف الأكبر من بيان السابع من نوفمبر الذي أعلن عن الروح الجديدة للحياة السياسية، وهي التي ستتكرس بالتدرج عبر مبادرات متواصلة وإجراءات مختلفة وتغييرات متواترة شملت مختلف أوجه الحياة لاسيما السياسية والاجتماعية منها.

1- الميثاق الوطني وتجسيم المصالحة:

يشكل تنظيم الحياة السياسية وتطويرها أحد مرتكزات بيان السابع من نوفمبر، وهو يعكس وعيا عميقا بالواقع الوطني وبضرورة وضع إطار واضح يحوز على الإجماع ويوفر الأرضية المشتركة التي توحد التونسيين وممثليهم في الأحزاب القانونية والعائلات الفكرية والمنظمات المهنية والوطنية ذات التمثيلية. ولم تمر سوى بضعة أشهر حتى أعلن الرئيس زين العابدين بن علي مشروع صياغة ميثاق وطني تساهم فيه كافة القوى الحية ويكرس أسس الدولة العصرية والقواعد الأخلاقية التي يرتكز عليها التعامل الحضاري(3). ولقد أراد بذلك أن يحيط المشروع الوطني الجديد بضمانات النجاح المتمثلة في التقدم بعزم نحو الأمام في مجال الإصلاحات الوطنية الديمقراطية والتقدمية الضرورية وتشريك جيل بلغ عمر المسؤوليات من أبناء شعب يطمح إلى مزيد الرسوخ في الحداثة بما يمكنه من

* باحث في التاريخ السياسي والثقافي.

مواجهة تقلبات التقدم (4). ولا شك أن نسق المبادرة فاجأ العديد من الفاعلين السياسيين في الداخل لكنه أثبت الترابط بين المشروع المجتمعي الجديد وبين العمل على تكريسه على أرض الواقع قاطعا الطريق أمام كل تشكيك في النوايا (5). وتنبع فكرة الميثاق من الثقافة السياسية العريقة التي استندت إليها مختلف حقب الإصلاح في تونس. وهي في ذات الوقت ذات جذور في الحضارة العربية الإسلامية باعتبار الاتفاق الممضى بين مختلف القوى الوطنية التونسية ليلة القدر سنة 1946 والذي أعلن (إعدام) نظام الحماية في تونس كما جاء على لسان رئيس المؤتمر القاضي العروسي الحداد . . . أما في الغرب فإن الآباء المؤسسين للديمقراطية أشاروا كل بطريقته إلى نوع من الميثاق يجمع تارة بين الدولة والمجتمع، ويربط تارة أخرى بين الدولة ومكونات المجتمع المدني مثل فكرة الإنقاذ العمومي لدى هوبز و"المصلحة العمومية" لدى جان جاك روسو ومصلحة البلاد أو الإنقاذ العمومي لدى توكوفيل وإقحامه لفكرة تشريك الجمعيات واعتماد الديمقراطية المحلية.

وتبرهن هذه المرجعيات على مدى نضج مسألة المصالحة الوطنية والاجتماع على حدود دنيا تضمن لحمة قوية بين أهم الأطراف الفاعلة في الساحة الوطنية، كما أن إعلان رئيس الدولة عن مبادرته ونيته في توجيه رسائل إلى هذه الأطراف لدعوتها إلى إبداء رأيها يمثل تحولا في أسلوب التعامل السياسي إذ أنه أصبح يفسح المجال للمشاركة، وفي ذلك تحميل للمسؤولية واقتناع بوجود درجة عالية من الوعي والنضج، والاعتراف بالأطراف الأخرى غير الحزب الحاكم بصفتها شريكا حقيقيا في نحت المجتمع السياسي الذي أصبح واقعا معيشا يعتمد على تبادل الاعتراف بين السلطة من جهة ومكونات المجتمع المدني من جهة أخرى، وهي بداية بناء الثقة المتبادلة التي هي أساس التشارك والمواطنة. ويتضمن نداء رئيس الدولة إلى الأحزاب والمنظمات الوطنية ومختلف الفاعلين للمشاركة في صياغة الميثاق الوطني رمزية مشحونة طالما تطلع إليها التونسيون ليشعروا بالمواطنة والنضج ولكنهم لم ينعموا بهذا الشعور المدني النبيل بصفة عملية إلا بعد تحول السابع من نوفمبر الذي لم يتردد في الإقرار بأحقية التونسيين في حياة سياسية راقية والإصداع بحق الأطراف ذات التمثيلية الحقيقية في جدارتها بالمساهمة في بناء المشروع المجتمعي الجديد. وتشكل هذه المبادرة إيذانا بالمنحى الجديد لتجسيد التعددية والسعي الجاد للبناء الديمقراطي السليم بعد أن طال أمد المظاهر المشككة في المجتمع السياسي الحديث من جهويات تنخر أسلوب التنمية، و ولاءات تتضارب مع عقلية المؤسسة، وتشخيص لا صلة له بالقانون وعلويته، ونعرات من مشارب مختلفة. ولا مناص للمرحلة الجديدة المليئة بالأمل بالنسبة للتونسيين من الاعتراف بأن مجرد توجيه الدعوة من قبل رئيس الجمهورية إلى أطراف المجتمع المدني والنخبة لإثراء فكرة الميثاق الوطني تمثل في حد ذاتها جرأة سياسية تنسجم مع روح التحول وتترجم عن عزمه على الانتقال من طور الأحادية السياسية إلى طور التعددية الحاملة للثراء والالتزام الجماعي.

وقد عرفت تونس بين شهر أفريل تاريخ إعلان فكرة الميثاق الوطني وشهر أكتوبر 1988 سيلا من الكتابات والسجالات والمساهمات تمحورت حول فكرة الميثاق وساهمت فيها النخبة الثقافية والفكرية والسياسية بصفة فاعلة مما أثرى المشروع، ونبه إلى مختلف جوانبه، ودفع به نحو الصياغة الأرقى. وأصبحت الصحف والدوريات والإذاعات والتلفزة ومنتديات التفكير والثقافة منابر تزخر بحركية قلما شهدتها البلاد بل تذكر بالتحولات الكبرى في تاريخ تونس على غرار عهد الأمان، وانقسام الحزب الدستوري سنة 1934، والتحام القوى الوطنية من أجل الاستقلال سنة 1946، والمسألة الاشتراكية في

خيارات الدولة خلال الستينات. وانضمت إلى المطارحات قوى أقصى اليسار وقوى أقصى اليمين مما فسح المجال للمجتمع السياسي كي يفصح عن اتجاهاته، وحتى تتحاور مكوناته باعتماد الحجة والبرهان، وأصبح الحزب الحاكم أحد مكونات هذا المجتمع بعد أن كاد يحتكر العمل السياسي ووسائل الاتصال والإعلام قبل التحول.

وسعيا إلى إيجاد الشكل الأرقى لتأطير مبادرة رئيس الدولة تم تشكيل لجنة عليا للميثاق الوطني تلقت أجوبة كل الأطراف على رسالة الرئيس، كما استمعت إلى عديد الشخصيات للوقوف على أوجه الوفاق حول القضايا الهامة (6). وقد أدركت كل الأطراف أنه مهما كان الاختلاف في الرؤى فإن لتونس مصالح عليا تشكل الرابطة الوثقى التي تؤلف بين الجميع، واقتنعت هذه الأطراف أيضا بأن الرئيس زين العابدين بن علي كان مخلصا في مبادرته السياسية وهو ما يحتم إخلاصهم أيضا. وساهمت الشخصيات المكونة للجنة العليا في صياغة نص الميثاق بعد أن استفادت من مختلف الأطروحات وعملت على أن يكون الميثاق شاملا لأهم المسائل والقضايا المشتركة بين التونسيين.

والمتمعن في الميثاق يكتشف بيسر أن هذا النص المكثف والمختزل جاء ليحيط بأهم محاور الحياة الوطنية على أساس الإجماع والتشارك في فهمها وتحديدها ورسم ملامحها ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

ويعتبر هذا المظهر مكسبا هاما لأنه لم يحصل أن شهدت البلاد مثله وبهذه الصفة بعد الحصول على الاستقلال رغم بعض محاولات بناء جبهة وطنية أو تحالف انتخابي سرعان ما آل إلى الفرقة والخلاف. وهو في نفس الوقت التجسيم للمصالحة الوطنية ويترجم عن إجماع التونسيين على تكريس الخيار الديمقراطي(7). ذلك أن من غايات العهد الجديد تحقيق مصالحة التونسيين فيما بينهم بعد أن استشرت في الجسم الاجتماعي والحقل السياسي ظواهر المحسوبية والولاء وساد التخوف من التهميش والحرمان. وكان لزاما أيضا أن يتصالح التونسيون مع الدولة ودواليبها إذ أن الريبة خيمت على العلاقة بينهما لاسيما في صفوف الأجيال الشابة التي أصبحت فريسة للحيرة أمام مستقبل مجهول المعالم مما دفعها أحيانا إلى الاحتماء بملاجئ نفسية وعقائدية بحثا عن التوازن والأمل. ومن المصالحات العديدة المأمولة استرجاع الثقة في العمل السياسي والشعور بالانتماء للوطن الذي من شأنه إحياء روح المواطنة. وقد نجح العهد الجديد في تجسير هذه الفجوات عبر نص الميثاق الوطني الذي استطاع أن يجمع حوله وفي نفس القاعة فرقاء الأمس من رسميين ومعارضين. وحصل التجاوز بعد سنة واحدة من إعلان السابع من نوفمبر وهو في حد ذاته نقلة ذات أهمية بالغة لأنها انتقلت بالبلاد من مناخ التصادم والتوتر إلى مناخ الوفاق والحوار.

وتوفق الميثاق الوطني أيضا إلى استيعاب تأليفي ينم عن نضج ومسؤولية لأهم مراحل النضال الوطني سواء في عهد الإصلاح أو في عهد الحركة التحريرية أو في عهد دولة الاستقلال. ويعكس هذا المظهر توافقا بين الموقعين حول طبيعة المكاسب التي حققها الشعب والتي يتعين الحفاظ عليها والذود عنها والتمسك بها.

وفي هذا الالتزام ضمان لرؤية سياسية وطنية تشكل أرضية موحدة تعكس عمق الوعي و"يؤكد التطور النوعي الحاصل في طريقة التعامل بين مختلف الأطراف، كما يؤكد أن التونسيين يتمتعون بمرونة فائقة وكبيرة في مستوى المرحلة ومتطلباتها"(8).

وقد أكد الميثاق الوطني مرة أخرى أن للتونسيين قواسم مشتركة تشهد على تمازجهم عبر حقب التاريخ وتؤكد التقاءهم حول قضايا مشتركة في مراحل متعاقبة وهو ما راكم المشاعر الانتمائية لوطن واحد ذي أبعاد مستوعبة جماعية برزت في محاور الميثاق انطلاقا من مسألة الهوية التي لم يختلف ممثلو المجتمع المدني حول تنضداتها المختلفة من يوغرطة البربري المقاوم

للاحتلال إلى حنبعل القائد العسكري اللامع سليل قرطاج ابنة البحر المتوسط العريق، ووصولا إلى القيروان قاعدة الفتح العربي الإسلامي في بلاد المغرب وإفريقيا يليهما عهد الإصلاح والاجتهاد والتوق إلى النهضة. إنها هوية مركبة لكنها منصهرة كما بيّنها الميثاق ومتلاحمة الأطوار أنتجت شخصية تونسية متميزة منفتحة وأصيلة صمدت في وجه غزوات شديدة البأس وقاومت إمبراطوريات عتيدة بدفاعها الذاتي وبتفعيل عناصر التحصن في داخلها. فكيف تعجز مثل هذه الشخصية الثرية والتاريخية عن تطوير نظام سياسي وفاقي ومتطور؟ إنها كانت في صلب النداء من أجل "مغالبة الحكم القهري والمطالبة بالحكم المقيد بالقانون" (9). وكان ذلك في فجر النهضة والإصلاح الذي عرف أوج عطائه في تونس عبر الدستور وعهد الأمان.

ولئن عرفت مرحلة الدولة الناشئة في عهد الاستقلال زيغا وانحرافا في نهاية حكم الزعيم الحبيب بورقيبة فإن عهد السابع من نوفمبر جاء ليقوّم الأمور ويرجعها إلى نصابها من خلال ضمان حياة ديمقراطية سليمة تسودها الحرية وحقوق الإنسان وقيم التسامح والتعايش بعيدا عن التكفير والفتنة. وجاء الميثاق الوطني" كوثيقة تلخص تطلعات كافة التونسيين في تأكيد مقومات هويتهم وإثرائها بمكاسب الحداثة والعقلانية وفي تثبيت ركائز الديمقراطية والتعددية السياسية وتدعيم حقوق الإنسان واحترام حقوق المرأة والسير نحو توحيد المغرب العربي"(10). ولتأكيد عمق التوجه الجديد في ظل عهد التغيير عاود الميثاق الوطني الإشارة وبالوضوح الكامل إلى نهاية عهد الحزب الواحد، وشخصنة الحكم، والانفراد بالسلطة مؤكدا على أنها ممارسات مخالفة للدستور وسبب في عديد الأزمات. وعندما يقدم نظام الحكم على مثل هذا النقد الذاتي فإن عقبة كأداء تم تجاوزها ممثلة في عقدة الشرعية التاريخية التي طالما وظفت كغطاء للتجاوز وتبريرا للمخالفات. وبهذا التمشي يمكن القول بأن ما سمي الشرعية التاريخية للآباء المؤسسين لجمهورية الاستقلال لم تعد عبئا على التونسيين بل أصبحت بداية من 7 نوفمبر 1987 جزءا من تاريخهم الجماعي يفتخرون بها، ويحيون ذكرياتها دون أن تشكل عائقا أمام بناء مجتمع ديمقراطي تعددي، فلا إلغاء لصفحات الماضي ولا نفي لمساهمات قيادات حركة التحرير، وإنما تقلب الصفحات لتشييد صروح جديدة في النضال والتنمية بقيادة شخصية ذات تجربة وحنكة سياسية خبرت النظام وأصغت بحسّ مرهف لتطلعات المجتمع. فهو "رجل تقدم وحداثة وقائد يسيّر شؤون الدولة تحت غطاء التواصل والحزم يحدوه طموح وحيد يتمثل في الارتقاء بالبلاد إلى مرتبة جديدة في السيرورة الطويلة للنمو"(11).

وتحت قيادة هذا القائد اجتمع التونسيون على تحديد دور الدولة لتكون محل ثقة المواطن فهي الضامنة للحريات الأساسية في نطاق القانون، وهي دولة كل التونسيين وليست دولة حزب أو مجموعة أو جهة، فمصداقيتها مرتبطة بحرية الإنسان التونسي، وقوتها وهيبتها رهن التفاف التونسيين حولها مهما اختلفت آراؤهم واتجاهاتهم الفكرية. وفي هذا المناخ التصالحي المفعم بالأمل في ظل عقد حضاري اجتماعي سياسي بين القوى الحية في البلاد(12) اتفقت قيادات الرأي والسياسة على خطوط أساسية لأسلوب التنمية المرتقب بدءا بتفعيل قيم العمل والتضامن والدقة والإتقان ووصولا إلى التوزيع العادل للثروات، الكفيل بمجابهة جيوب الفقر والحرمان التي كرستها الفئوية والجهوية على أن تقوم المنظمات المهنية بأنواعها بدورها لضمان التوازن في نطاق سياسة تعاقدية مبنية على الحوار وإعلاء مصلحة الوطن.

ولئن توفق المضمون على الميثاق إلى تجاوز "الإجماع الشكلي والوحدانية المصطنعة والشخصانية وصيغ " الوحدة القومية" البالية التي فرقت أكثر مما

وحدت" (13) فإنهم أعادوا مرة أخرى تأكيد انتمائهم في إطار الدوائر الحضارية والتاريخية القريبة والبعيدة المغاربية والعربية والإسلامية والإفريقية والمتوسطية والإنسانية، وهي ثوابت نحتت في المدى التاريخي الطويل لكنها ليست جامدة إلى حد التقوقع، فبقدر ما يتشبث التونسيون باستقلالهم وحرية قرارهم بقدر ما يعملون في نطاق الوفاء لانتمائهم والتعلق بمبادئ الأمم المتحدة المبنية على السلم والتوازن والتنمية والشرعية الدولية.

وعملا على تفعيل وثيقة الميثاق الوطني دعا الرئيس زين العابدين بن علي في الذكرى الثانية للتحول إلى إحداث مجلس أعلى للميثاق الوطني وذلك من أجل إقامة حوار سليم " حول تنظيم فترة الانتقال من طور التعددية الفكرية والسياسية الحاصلة فعلا ومجال التواجد القانوني نحو التعددية الممكنة والمنشودة داخل المؤسسات الدستورية". وقد استبدل المجلس لاحقا بهيئة عليا للميثاق يرأسها الوزير الأول وتتكون من الأحزاب السياسية المعترف بها قانونيا ومن المنظمات الوطنية الأربع وعهد إليها بدراسة المواضيع التي يعرضها عليهارئيس الجمهورية".

2 - مقاربة جديدة لحقوق الإنسان :

عرفت نهاية الثمانينات من القرن العشرين أفول العهود الذهبية للإيديولوجيات، بل إن سقوط جدار برلين سنة 1989 أذن بحلول حقبة جديدة في مسار الإنسانية تتسم بملامح تبدو متناقضة: فالعولمة تكتسح العلاقات الدولية في مستوياتها المختلفة وفي ذات الوقت تستيقظ القوميات والاثنيات والثقافات المحلية وتبرز الخصوصيات بأحجامها المتعددة. كان ذلك يحدث في رعاية ليبرالية مزهوة بانتصارها الذي بدا وكأنه نهائي. ولعل مسألة حقوق الإنسان التي اعتبرها الغرب من المآخذ الكبرى على الأنظمة الاشتراكية المتهاوية وجدت الفرصة الملائمة لتقفز إلى صدارة الاهتمام، بل إنها ستصبح شكلا جديدا من الإيديولوجيا، لكنها أخذت منعرجا جديدا وخطيرا في نفس الوقت (14).

ولم تكن تونس لتنزعج من هذا المنعرج لأن التاريخ يذكر أن الشعب التونسي كان من أول الشعوب في الحضارة العربية الإسلامية التي انخرطت منذ أواسط القرن الماضي في المسار التحرري الإنساني، سواء بالمبادرة بمنع الرق في عهد أحمد باي سنة 1846 أو بإصدار عهد الأمان في 1857 وما تفرع عنه من تشريعات تنظم علاقة المواطن بالسلطة وبالخصوص دستور 1861" (15).

ولم لا نقول بأن السابع من نوفمبر استبق التحول العالمي الكبير بإعلانه المدوي بأن "لا مجال للظلم والقهر". ودعا إلى اعتماد ديمقراطية مسؤولية ومشاركة أوسع للشعب في تصريف شؤونه، وعلوية القانون، وكان ذلك إيذانا بانخراط مبكر في ثقافة حقوق الإنسان المتجذرة والتي كانت ضحية التردد والتخوف في العهد السابق.

وقد انطلقت منذ 7نوفمبر 1987 مسيرة تدعيم حقوق الإنسان عبر مبادرات وإجراءات وتعديلات قانونية مختلفة لم تتوقف إلى اليوم بهدف تعزيز الحقوق المدنية وتوسيعها من ذلك مصادقة تونس دون تحفظ سنة 1988 على اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب وغيرها من أشكال المعاملة أو العقاب القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وعلى اثر ذلك تم تعديل المجلة الجنائية بإضافة أحكام تحدد جريمة التعذيب. كما بادرت تونس بإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة سنة 1989 وألغيت الأحكام بالعمل الإصلاحي والخدمة المدنية، وتم تعديل النظام القانوني للإيقاف التحفظي. وجاء قانون 11 ماي 2001 متضمنا أحكاما حديثة تضمن حقوق المساجين وتحدد واجباتهم وفق المقاييس الدولية المتعلقة بمعاملة المعتقلين بما يحفظ كرامتهم وإنسانيتهم".

ولأول مرة في تاريخ التشريع التونسي تضمن قانون أكتوبر 2002 المتعلق بالتعويض للمساجين والمحكوم عليهم الذين تثبت براءتهم إمكانية المطالبة للحصول على تعويضات من الدولة لكل من يحكم عليه بالسجن ثم تبرئ ساحته فيما بعد.

وإضافة إلى هذه الحقوق المدنية أصبحت المؤسسات السجنية من أنظار وزارة العدل عوض وزارة الداخلية بداية 2001. ويعكس هذا التمشي سيرا حثيثا لكنه ثابت ومتأنّ في اتجاه التكريس الكامل للحقوق المدنية للتونسيين وتحقيق الانسجام بين التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية.

وفي عالم تتجاذبه الأصوليات الدينية وينذر بعض مثقفيه بما يسمى "صدام الحضارات" تشبثت تونس بقيم التسامح والتلاقح الحضاري، فنص قانون 3 ماي 1988 المتعلق بالمساجد على أن "التعبد في المساجد حر للأفراد والجماعة" وأن الدولة تتولى حرمة المساجد واحترامها، وتحمي الدولة أماكن العبادة لجميع الديانات، كما تضمن حق الأقليات الدينية في ممارسة طقوسهم الخاصة. وبذلك تم حسم الخلاف الذي ما انفكت تفتعله الجماعات الدينية المسيسة.

ومعلوم أن القانون التونسي ومنذ دستور سنة 1959 يمنع التحريض على الكراهية الدينية أو العنصرية. ويساهم النظام التربوي المتجدد طبقا لقانون 23 جويلية 2002 على شرعية التعدد وقبول الاختلاف والمساواة بين الأجناس ومع الجنسين.

ولو تصفحنا مواثيق أجيال حقوق الإنسان لوجدنا أن تونس قد انخرطت فيها بفاعلية. فقد كانت من البلدان التي تبنت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدولين لحقوق الإنسان، وهما عماد الجيل الأول لحقوق الإنسان (16).

وركزت تونس بعد 7 نوفمبر 1987 على مضمون الجيل الثاني من حقوق الإنسان الأساسية كالمأكل والمجلس والخدمات الصحية والتعليم. وتجد هذه الحقوق سندها في العديد من الصكوك الدولية التي صادقت تونس على أغلبها نذكر منها خاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية، والإعلان الخاص بحقوق المعوقين والاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم" (17).

وكانت تونس في صلب الالتزام بالجيل الثالث لحقوق الإنسان الذي يخص حق تقرير المصير والحق في الهوية والحق في اختيار الأنظمة السياسية التي تتلاءم مع ثقافة وحضارة كل بلد . . . ويذكر التاريخ العلاقات الوطيدة التي كانت لحركة التحرر الوطني التونسي برابطة حقوق الإنسان الفرنسية.

ولا تزال ملامح الجيل الرابع من حقوق الإنسان تشكل ارتباطا وثيقا بالتطور العلمي والتكنولوجي للإنسانية. وقد برهنت تونس بعد 7 نوفمبر 1987 على أنها تعمل بحزم لمواكبة التشريعات الجديدة والانخراط في منظومة الحقوق الجديدة وربطها خاصة بضمان نوعية حياة جديدة ومتوازنة وكريمة للمواطن من حيث الحق في التعليم والصحة والشغل والمسكن اللائق وضمان توزيع عادل للثروات. وتعكس مختلف المؤشرات التونسية تقدما لابأس به في مختلف المجالات مقارنة مع البلدان الشبيهة بتونس من حيث الثروة والموارد والمسار التاريخي.

وبدون استعراض مفصل لما تحقق لتعزيز منظومة حقوق الإنسان بتونس فإننا نكتفي بالمحطات الكبرى ذات الرمزية العميقة مثل إلغاء محكمة أمن الدولة ومنصب الوكيل العام للجمهورية سنة 1987، والقانون الدستوري المؤرخ في 27 أكتوبر 1997 الذي يضبط دور الأحزاب في الحياة العامة ويوسع مجال اللجوء إلى الاستفتاء فيما يخص القضايا المصيرية للبلاد..

وكرست التعديلات المدخلة على الفصل 40 من الدستور تعدد المترشحين لرئاسة الجمهورية وتكرس ذلك في انتخابات 1999 و 2004. ووفرت التنقيحات التي أدخلت في جويلية 2003 على المجلة الانتخابية مزيدا من الضمانات القانونية للناخبين، كما أرست نظام المراجعة المستمرة للقائمات الانتخابية.

ويتشكل المشهد السياسي التونسي اليوم من مجموعة من الأحزاب القانونية منها من هو ممثل بمجلس النواب ومنها من حصل على تأشيرته حديثا كالتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات الذي أصبح حزبا قانونيا بداية 25 أكتوبر 2002 إلى جانب صحف متنوعة إما ناطقة باسم الأحزاب أو مستقلة، وقد دعاها رئيس الدولة بنفسه إلى اعتماد مزيد من الجرأة في تناول القضايا الوطنية ولكن بمسؤولية وأخلاق مهنية ثابتة (18). وتتدعم مشاركة الأحزاب في تصريف الشؤون المحلية والجهوية من سنة إلى أخرى وهي متواجدة في مستوى البلديات والمجالس الجهوية للتنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولا يبيح الدستور التونسي استغلال الأنشطة السياسة تحت غطاء الدين أو العرق إذ نص في فصله الثامن على أنه "لا يجوز لأي حزب أن يستند أساسا في مستوى مبادئه وأهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة ".

وجاء الإصلاح الدستوري لسنة 2002 ليدعم توسيع حقوق الإنسان وتكاملها ومبدأ علوية القانون والتعددية وقيم التضامن والتسامح والحرية.

وكرست التعديلات الجديدة مبدأ عدم انتهاك سرية الاتصالات وقدسية المعطيات الشخصية.

ويؤكد الفصل الخامس من الدستور على الأهمية التي توليها تونس لحقوق الإنسان في كونيتها وترابطها.

ومن الغني عن التعريف الحقوق التي تتمتع بها المرأة التونسية بداية من صدور مجلة الأحوال الشخصية في 13 أوت 1956 ووصولا إلى تعديلات 1993 التي عززت حقوق المرأة وأرست علاقة شراكة بين الزوجين. وتم إنشاء صندوق خاص بهدف تأمين دفع جراية النفقة للمرأة المطلقة وأولادها. ويحظر القانون كافة أشكال التمييز ضد المرأة سواء في العمل أو داخل المجتمع. وفي سنة 1998 تم إحداث نظام الملكية المشتركة بين الزوجين والتنصيص عليها ضمن عقد الزواج. وصادقت تونس على كل آليات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

وترسيخا لهذه المكاسب المختلفة تم وضع عدد من الآليات للنهوض بحقوق الإنسان من بينها الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي أحدثت سنة 1991 وهي تضم نخبة من الخبراء المختصين وتعد تقريرا سنويا يرفع إلى رئيس الجمهورية. كما أحدثت وحدات حقوق الإنسان بوزارات الشؤون الخارجية، والعدل وحقوق الإنسان، والداخلية والتنمية المحلية. وأحدثت خطة المنسق العام لحقوق الإنسان وجائزة رئاسية لحقوق الإنسان، تسند إلى الشخصيات والمنظمات والمؤسسات والأشخاص الذين يتميزون بأعمالهم البارزة في النهوض بحقوق الإنسان ونشر ثقافتها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

ورغم هذا الانخراط الواسع والمعمق في ثقافة حقوق الإنسان وإقحامها في المنظومة التربوية والإعلامية فإن تونس تطمح دوما إلى تحقيق المزيد من المكاسب مع ما يعتري مسألة حقوق الإنسان من آراء خلافية وتوظيفات ألحقت أفدح الأضرار بها. وقد دفعت عديد الأطراف نحو التصلب لغرض مقاربة صدامية لحقوق الإنسان واعتماد تأويلات تعسفية وانتقائية أدخلت بلبلة كبيرة حتى في مستوى المحافل الدولية. وأرادت هذه الأطراف أن تستغل التوترات التي شهدتها بعض مناطق العالم أمام التحولات المتسارعة لتطلق شعار "حق التدخل" و"واجب التدخل " في شؤون البلدان الأخرى والحال أنها لا

تقبل حتى نقاش التدخل في شؤون بلدانها الأصلية، وكيف لذلك أن يحدث في ظل نظام عالمي مهتز تسيطر عليه قوة عظمى وحيدة ؟ وبعد أن كانت منظمات حقوق الإنسان تناضل من أجل لفت النظر إلى النقائص والانتهاكات وتنشر ثقافة حقوق الإنسان على نطاق أوسع أصبحت أقرب ما يكون إلى الأحزاب الراديكالية وأضاعت فرصا ثمينة لمساعدة المواطن على نيل حقوقه كاملة، بل إنها ابتعدت عنه أكثر وصارت في مجابهة مباشرة مع السلطة محتلة بذلك موقع الأحزاب السياسية.

وساعدت أطراف دولية فاعلة على تضخيم دور المنظمات والجمعيات غير الحكومية دافعة إياها إلى لعب دور المناولة في " مشاكسة " الأنظمة، لكن حدوث بعض الأعمال التي تسمى " إرهابية " جعل بعض المتنفذين يتراجعون في رؤيتهم ويتركون تلك الجمعيات في مواقع الإحراج والتردد.

ولاشك أن التراكم التاريخي هو الكفيل وحده بتحديد طبيعة المكاسب ونوعية النضالات وشرعيتها ... ومن كان يصدق في القرن التاسع عشر أن يصبح عهد الأمان مبعث افتخار لأجيال تونس اليوم ؟

محطات بارزة في مجال حقوق الإنسان منذ 7 نوفمبر 1987:

29/ 12/ 1987: إلغاء محكمة أمن الدولة، إقراراً لوحدة القضاء وحذفا لكل قضاء استثنائي.

29/ 12/ 1987: إلغاء خطة الوكيل العام للجمهورية دعما لاستقلال القضاء.

11/ 07/ 1988: تونس توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1984 الخاصة بمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية.

27/ 05/ 1989: إصدار القانون القاضي بإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة وتعويضها بالسجن.

07/ 01/ 1991: إحداث الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية دعما لآليات حماية حقوق الإنسان في تونس.

26/ 06/ 1991: إحداث خطة مستشار لدى رئيس الجمهورية مكلف بحقوق الإنسان.

13/ 08/ 1992: إعلان الرئيس زين العابدين بن علي بمناسبة الاحتفال بعيد المرأة عن مجموعة من الإجراءات لدعم حقوق المرأة وصيانة الأسرة.

12/ 10/ 1992: إحداث خطة الموفق الإداري الذي تتمثل مهمته في التوسط بين الإدارة والمواطن.

05/ 07/ 1993: صدور القانون المحدث لصندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق.

22/ 11/ 1993: صدور القانون المتعلق بتنقيح بعض فصول مجلة الإجراءات الجزائية في خصوص تخفيض مدة الإيقاف التحفظي وإحداث خطة القاضي المنفرد.

11/ 01/ 1996: دخول مجلة حماية الطفل حيز التطبيق

03/ 04/ 1996: إحداث لجنة وطنية للتربية على حقوق الإنسان

21/ 05/ 1997: إحداث "البنك التونسي للتضامن".

02/ 08/ 1999: إرساء عقوبة العمل لفائدة المصلحة العامة بالمجلة الجنائية كعقوبة بديلة للسجن.

02/ 08/ 1999: الحط من الحد الأقصى لأمد الاحتفاظ من 10 أيام إلى 6 أيام.

07/ 02/ 2000: إلغاء بعض الأحكام من مجلة الالتزامات والعقود التي كانت تقر التمييز في العمل بين الجنسين.

17/ 04/ 2000: إرساء نظام التقاضي على درجتين في المادة الجنائية.

2000/05/22 : إرساء نظام التقاضي على درجتين في المادة الجنائية في قضاء الأطفال.

2000/07/31 : إحداث خطة قاضي تنفيذ العقوبات بمجلة الإجراءات الجزائية.

2000/11/07 : إحالة المؤسسات العقابية وإدارتها إلى وزارة العدل.

2001/05/03 : تعديل بعض الأحكام من مجلة الصحافة في اتجاه الحد من الطابع الزجري.

2001/05/14 : إصدار القانون المتعلق بنظام السجون.

2001/07/11 : تعديل مجلة الإجراءات الجزائية وإحالة اختصاصات وزير الداخلية في منح السراح الشرطي إلى وزير العدل.

2002/04/17 : إتمام مجلة حماية الطفل بإضافة فقرة للفصل 10 منها تتعلق بإحداث ما يسمى "ببرلمان الطفل".

2002/05/07 : الترخيص في انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلالهم.

2002/06/01 : إصدار القانون الدستوري المتعلق بتنقيح وإتمام بعض الأحكام من الدستور.

2002/06/03 : إصدار القانون المتعلق بالإعانة العدلية.

2002/07/23 : إصدار القانون التوجيهي المتعلق بالتربية والتعليم المدرسي.

2002/09/05 : إلحاق قطاع حقوق الإنسان بوزارة العدل وإحداث خطة منسق عام لحقوق الإنسان بوزارة العدل وحقوق الإنسان.

2002/10/29 : تنقيح وإتمام مجلة الإجراءات الجزائية في اتجاه تدعيم صلاحيات قاضي تنفيذ العقوبات و إمكانية منحه للسراح الشرطي.

2002/10/29 : إرساء نظام الصلح بالوساطة الجزائية.

2002/10/29 : إصدار القانون المتعلق بالتعويض للموقوفين والمحكوم عليهم الذين ثبتت براءتهم.

2003/02/15 : إصدار القانون المتعلق بإحداث مؤسسة قاضي الضمان الاجتماعي.

2003/07/07 : تنقيح القانون المتعلق بإسناد لقب عائلي للأطفال المهملين أو مجهولي النسب وإتمامه.

2003/08/04 : إصدار القانون الأساسي المتعلق بتنقيح وإتمام المجلة الانتخابية.

2004/02/23 : صدور القانون الأساسي المتعلق بتنقيح وإتمام القانون المتعلق بجوازات ووثائق السفر.

2004/07/12 : مصادقة مجلس النواب على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجلس الدستوري.

2004/07/27 : إصدار القانون الأساسي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

2006 : انتخاب تونس في مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة.

الهوامش والإحالات

1) (Sraib (N) Le mouvement du corps ministériel Tunisien (1987/1997) in» Anciennes et nouvelles élites du Maghreb», I.R.E.M.A.M, 2003 p229.

2) الرئيس زين العابدين بن علي" بيان السابع من نوفمبر" 7 نوفمبر 1987.

3) الرئيس زين العابدين بن علي: خطابه في ذكرى عيد الشهداء سنة 1988.

4) Hajji Salah «un appel à l'éveil collectif» in la presse du 27/8/1988

5) Voir l'article de Hichem Jaït : Le consensus du président, in réalités 19-26 avril 1988

6) المظفر زهير : من الحزب الواحد إلى حزب الأغلبية – تونس مارس 2004 ص 167.

7) من كلمة رئيس الجمهورية في حفل التوقيع على الميثاق الوطني – الصباح 8/4/1988.

8) تصريح لنورالدين البحري : أحد الشخصيات الممضية على الميثاق – الصباح 8/11/1988.

9) الميثاق الوطني : فقرة "النظام السياسي".

10) الطريق الجديد – 9 نوفمبر 1988.

11) Kéfi (Ridha) la maison Tunisie, essai géo-politique, Ed Cérès - Tunis 1994 p177

12) Haddad (Mezri) p 220

13) الطريق الجديد 9/11/1988.

14) المظفر زهير : من الحزب الواحد إلى حزب الأغلبية، تونس مارس 2004، ص167.

15) الدالي الجازي : ثقافة حقوق الإنسان،محاضرة في افتتاح السنة الجامعية 1997–1998 بكلية الآداب بسوسة.

16) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 : نحو الحرية في الوطن العربي، عمان 2004، ص70.

17) التكاري البشير : حقوق الإنسان والتنمية البشرية: المقاربة التونسية، تونس أفريل 2003، ص4.

18) تدخل رئيس الدولة في التلفزة يوم 3 ماي 2001.



دور المجتمع المدني
في إرساء مبادئ الحداثة والإصلاح

المنجي الزيدي (*)

تقديم

تتناول هذه الورقة موضوع دور المجتمع المدني في إرساء مبادئ الحداثة والإصلاح، وذلك من خلال العناصر التالية:

1 ـ في مفهوم المجتمع المدني.

2 ـ الأصول التاريخية لعلاقة المجتمع المدني بقيم الإصلاح والحداثة في تونس.

3 ـ المجتمع المدني والمشروع الإصلاحي والتحديثي في تونس التغيير.

4 ـ المجتمع المدني وتحديات العولمة.

1 ـ في مفهوم المجتمع المدني:

انتشر استخدام مصطلح المجتمع المدني في أوساط كثيرة وفي أدبيات متنوّعة ومختلفة الاختصاصات والمناهج، ومع ذلك فإنّنا لا نقف على اتفاق في شأن المفهوم بل إنّ الاختلاف في الفهم والمقاربة والاستعمال يظلّ السمة اللازمة(1). ولئن لم يظهر هذا المصطلح في الخطاب الثقافي والاجتماعي والسياسي العربي ولم يصبح متداولا في الدراسات والمقالات والتقارير إلاّ حديثا(2) فإنّ نشأته في الغرب تعود الى القرن السابع عشر. فالزمان المرجعي الذي تمت فيه صياغة نظرية المجتمع المدني لتصل إلى الصورة التي نجدها في الكتابة السياسية الحديثة امتدّ للفترة المتراوحة بين القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا. ولم تكن هذه النظرية من إنتاج فيلسوف واحد ولم تولد في بلد أوروبي دون آخر(3) بل هي نتاج تراكمات فكرية وفلسفية عديدة. وقد ارتبط هذا المفهوم بالقطيعة الحاسمة التي أحدثها الفكر الغربي الحديث مع النظام -التيوقراطي القديم الذي يقوم بالأساس على سيطرة الكنيسة وسطوة المقدس والسلطة المطلقة، لينتج قيما جديدة في الأدب السياسي والاجتماعي مثل قيم «المنفعة» و«الصالح العام» و«الرابطة الاجتماعية»، ويدرجها في محاور رئيسية في البنية النظرية اللبرالية وهي: المواطنة والملكية والديمقراطية(4). وتلازمت نشأة هذا المفهوم نظريا وتاريخيا مع ظهور النظرية الحديثة حول الدوّلة والسلطة «إنّ هذه الدولة الجديدة (الدوّلة اللبرالية) القائمة على فكرة الإجماع والتعاقد ليست أكثر من دولة لمجتمع جديد هو المجتمع المدني: مجتمع المواطنين، مجتمع الحرية المدنية والحق الطبيعي...»(5). وهذا التلازم يجعل من الصعب تصوّر قطيعة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني في الفكر السياسي والتجربة التاريخية الغربية الحديثة. وإذا كان «هيغل» يؤكد على تحرّر واستقلال المجتمع المدني فإنّه يضع حدودا لهذا التحرّر، فهذا المجتمع لا يتحقق إلاّ عبر الدوّلة «على الدوّلة أن تؤمّن حلّ التناقضات الداخلية للمجتمع المدني ومن واجب

* جامعي تونسي

المجتمع المدني بالنتيجة أن يخضع إلى سلطة الدّولة. . . إنهما في المحصلة الأخيرة يشكّلان وحدة معقّدة من الصّراع والتّكامل. . .»(6). ويلقى هذا الوعي في الفكر اللبرالي بالتداخل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي امتدادا له في النظرية الماركسية ويتجلّى على وجه الخصوص في مساهمة «انطونيو غرامشي» و«لوي ألتوسير»(7) اللذين أبرزا دور الأجهزة الإيديولوجية والثقافية (التي تُدخِل في عدادها المدرسة والصحافة والأحزاب والجمعيات والنقابات والمثقّفين. .) في هيكلة حقل الدّولة وصناعة السلطة(8).

وفي مجال ثقافي مغاير هو المجال الأمريكي حيث الدّولة أقلّ حضورا ممّا هي عليه في أوروبا يتحدّث «ألكسيس دي توكفيل»(9) عن فنّ إنشاء الجمعيات وهو مبدأ من مبادئ المحافظة على المدنية وتطويرها وآلية من آليات التوازن بين المساواة كقيمة ومكسب من قيم ومكاسب الثورة الديمقراطية من ناحية وترشيد تدخّل الدّولة وسلطاتها من ناحية أخرى. الجمعيات عند توكفيل هي العين الفاحصة والمستقلة للمجتمع تقوم على التنظيم الذاتي وتهدف إلى المحافظة على القيم والمكاسب الديمقراطية وتقويتها (10).

وبالرّغم من حداثة مصطلح المجتمع المدني في الخطاب والفكر العربي فإنّ مضمونه في الواقع العربي يعود إلى عهود قديمة، ويتجلّى ذلك في التنظيمات الاجتماعية التي يمكن إدراجها تحت إسم «المجتمع الأهلي» الذي يقترحه بعض الباحثين لتحديد مظاهر العلاقة بين المجتمع العربي في التاريخ وبين الدّولة عبر هيئات ومنظمات مستقلّة وشبه مستقلّة أو وسيطة(11). ويمكن الإشارة هنا إلى نظم الطوائف الحرفية المنظمة على أساس اقتصادي /قرابي والطرق الصوفية والأوقاف كمؤسسات ذات وظائف دينية واقتصادية والدور الذي كانت تلعبه في عملية التنظيم الاجتماعي والقيام بوظائف معاضدة أو تعويض الدّولة في سدّ احتياجات الناس المادية والمعنوية(12).

إنّ القصد من الإشارة إلى هذه الجوانب المتعلقة بمفهوم المجتمع المدني التأكيد على ارتباطه (كأداة تحليلية في العلوم الاجتماعية والسياسية أو كمطلب اجتماعي) بالحداثة، من ناحية، وبجملة من القيم والمبادئ الأساسيّة من ناحية أخرى، هي الحرية والمواطنة والتضامن. . هذا فضلا عن التشديد على عدم صحّة فرضية القطيعة بين الدّولة والمجتمع المدني. . . فهما كما سبق الإشارة إليه وحدة متفاعلة تقوم على نوع من التداخل الوظيفي، فالافتراض أن العلاقة بينهما هي ـ حكما ـ علاقة قطيعة وطلاق لا يستقيم إلاّ متى أسقطنا عن الدولة والمجتمع معا، صفة الحداثة. . .»(13).

وعلى ضوء هذه القيم وهذا المبدإ سنحاول توصيف دور المجتمع المدني في تونس في ترسيخ قيم الحداثة والإصلاح، وهذا ما يستوجب في البداية التطرّق إلى الأصول التاريخيّة لهذا الدّور.

2 ـ الأصول التاريخيّة لعلاقة المجتمع المدني في تونس بقيم الإصلاح والتحديث :

تجدر الإشارة أولا إلى أنّ بلادنا قد شهدت منذ القديم أشكالا من الممارسة الجمعياتيّة في إطار ما اصطلحنا على تسميته بالمجتمع الأهلي. وتذكر بعض الدّراسات أن قرطاج في العهد الروماني ومنذ القرن الثاني للميلاد عرفت نوعا من المطاعم الخيريّة، وإنّه قد ظهرت في مدننا روابط الحرفيين وفي الأرياف الجمعيات المائية والتعاونيات الزراعية إلى جانب المشروعات الخيرية الضاربة في القدم وأشكال التكافل الاجتماعي التي تطوّرت مع انتشار الإسلام وتجسّمت في دور الإغاثة والإيواء ومشافي المعاقين منذ العهد الأغلبي(14).

هذه الأشكال من العمل التطوّعي والجماعي تؤكّد وجود قاعدة تاريخيّة واجتماعية وثقافية لنشأة صيغ أكثر تطورّا ستفضي إلى تكوّن مجتمع مدني متميّز في تونس. هذا المجتمع الذي ستتبلور ملامحه في إطار

تجربة تاريخيّة تستمدّ مضمونها من حركة تحديثيّة وإصلاحيّة بدأت مع خير الدّين التونسي لتصل إلى أوجها مع الرئيس «زين العابدين بن علي».

ولئن كنّا لا نعثر في كتابات «خير الدّين التونسي» على تركيز مخصوص على مفهوم المجتمع المدني فإنّ القيم والمبادئ التي قام عليها هذا المفهوم في الغرب تبقى هي نفس مبادئ وقيم ما أسماه بالتمدّن الأوروبي، وهي أساس وجوهر حركة الإصلاح والتحديث التي نادى بها للنهوض بالمجتمع التونسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهذه القيم هي الحرية والعدل والأمن والمساواة والتي هي من أسباب العمران والازدهار.

وتنقسم الحرية عند «خير الدّين» إلى صنفين، حرية سياسية تتمثّل في مشاركة الشعب في تدبير شؤون المجتمع وحرية شخصية تتمثّل في «إطلاق تصرّف الإنسان في ذاته وكسبه مع أمنه على نفسه وعرضه وماله ومساواته لأبناء جنسه»(15). ويعاضد هذين الصنفين صنف ثالث سماه «حرية المطبعة» ويقصد بها حرية التعبير والكتابة والنشر.

إنّ قيمة الحريّة، هذه، أساسيّة في نموّ المجتمعات وتطوّر ثقافتها ويقول «خير الدين» في هذا الاتجاه: «هذا وإن من واجبات الممالك التي تنال الحرية (وبالخصوص) الشخصية أن يقابلوا تلك النعمة بإظهار ثمارها بتعاطي المعارف وأنواع الصناعات الراجعة إلى الأصول الأربعة: الفلاحة والتجارة والأعمال البدنية والفكرية» (16).

لقد أثّرت أفكار «خير الدين» ومن عاصره من روّاد الإصلاح والتحديث كثيرا في الأجيال التي تلته من النخب المثقفة المتكوّنة أساسا من الشباب الذين وضعوا أسس حركة جمعياتية لعبت دورا أساسيا في تغذية الرّوح الوطنية لتتحوّل إلى مشروع تحرّري، يقول الشيخ «الفاضل بن عاشور» ليبيّن هذا الانتقال من طور العمل الجمعياتي إلى طور العمل التحرّري: «استشعر قادة النهضة أن النخبة المفكّرة التي كانت تسمّى يومئذ «الشبيبة» قد تضخّم أمرها، بتكاثر العدد وقوي صفّها، بالممتازين من ذوي الثقافة الغربية العليا، فرأوا الفرصة سانحة للدّخول في طور الاحتجاج والمطالبة، والانتهاء بالنهضة الفكرية والاجتماعية إلى غايتها السياسية برفع الستار بينهم وبين الفرنسيين المسؤولين عن تسيير السياسة التونسية...»(17).

ويمكن القول من هذا المنطلق إنّ الحركة الجمعياتية التي نشأت في بلادنا منذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تميّز بميزتين أساسيّتين هما: الأولى: تجسيم قيم الإصلاح والتحديث والثانية اعتمادها على عنصر الشباب. فلقد «برز عنصر الشباب في الحياة الاجتماعية بروزا فائقا بما أتيح لهم من قوة الكمّ وقوّة الكيف، وكان لشيوع الرّوح الإصلاحية التي أساسها النهوض العلمي معينا على هذا البروز...»(18).

إنّ الشباب هو حامل «الوصية الفكرية لخير الدين» كما قال «الشاذلي خير الله»(19). وهو الذي سيطوّر حركة جمعياتية شبابيّة ستطبع لاحقا الحياة الثقافيّة والسياسية والاجتماعية وتميّزها عن باقي أقطار المغرب العربي(20). وقد تجسّمت هذه الحركة انطلاقا من إصدار جريدة «الحاضرة» سنة 1888 من قبل مجموعة من المثقفين على رأسهم «علي بوشوشة» ومن بينهم «البشير صفر» و«سالم بوحاجب»...، وتطوّرت إلى عمل جمعياتي منظم بإحداث «جمعية الخلدونية» سنة 1896 التي مكّنت من تحقيق التقارب بين الصادقيين والزيتونيين وعملت على تحديث التعليم ونشر الفكر العلمي العصري، ومهدت لتكوين جمعية قدماء الصادقية سنة 1905 التي ناضلت من أجل المشاركة السياسية للتونسيين وترسيخ قيم التكافل والتعاون بين التلاميذ ونشر الثقافة والعلوم لدى كل فئات المجتمع، ويورد الشيخ «الفاضل بن عاشور» أن عدد المحاضرات التي نظمتها سنة 1970 مثلا بلغ 200 ونيف(21).

لقد وفّرت هذه الجمعية أرضية مناسبة لعبت فيها النخبة المثقفة والشابة دورها كفاعل اجتماعي وأفضت

إلى حركة سياسية هي «حركة الشباب التونسي»(22) بزعامة «علي باش حامبة» والتي تبنّت «مشروعا تأسيسيا» و«مهمّة تمدينية» تلازم فيها الوعي الثقافي الإصلاحي والتحديثي بالوعي السياسي التحرّري. وقد مهدّت هذه الحركة لإنشاء «الحزب الحرّ الدستوري التونسي» الذي عمل بدوره على مزيد دفع هذا العمل الجمعياتي وذلك بتكوين «جمعية الطلبة التونسيين (1925)(23) وإقراره في مؤتمره سنة (1927) إحداث جمعية الشبّان التونسيّين».. وتعزّز هذا المدّ بظهور جمعيات أهليّة ورياضية «كالترجي الرياضي التونسي» و«النادي الإفريقي».. ومنظمات شبابية كالكشافة التونسية 1933 و«الشبيبة المدرسية» 1931 و«جمعية مصائف الشباب»1948...

هذا إلى جانب نشأة الحركة النقابيّة التونسية التي قامت على مبادئ تحديثية يعبّر عن ذلك «الطاهر الحدّاد» بتعريفه للعمل التعاوني على النّحو التالي: «وليس التعاون مجرّد عمل مادّي ضمن مؤسساته فإن السّلطان الأعظم الذي تسير إليه وبه هذه المؤسسات إنّما هو بثّ روح التآخي والتعاضد على العمل وحبّ الاشتراك في المنفعة وتربية استقلال الفكر الذي أضاعه رأس المال الكبير وتنمية شجاعة النفس ـ التي أضاعها الاحتياج ـ لمقاومة الأزمات وما يأتي من مظالم رأس المال الكبير بما له من القوّة والتفوّق...»(24).

ولم تكن المرأة غائبة عن هذا المدّ الإصلاحي والتحديثي فقد كانت عنصرا فاعلا في الحركة الوطنية خلال الثلاثينيات من القرن العشرين على وجه الخصوص، وذلك عبر منظمات مختلفة الاتجاهات كاتحاد النّساء المسلمات والاتحاد النسائي بتونس والاتحاد القومي النسائي التونسي، وحبيبات الكشافة وكلّ هذه الجمعيات شكلت «مدرسة للتثقيف الاجتماعي والوطني النسائي ومكنّت الحركة الوطنية من إطار واسع لجلب العناصر النسائيّة البارزة وتوظيفها»(25).

على هذا النحو من الجمع بين الرّوح التحديثية والنّزعة الوطنية ساهم المجتمع المدني في تونس في تحقيق المشروع التحرّري وبناء الدوّلة المستقلة. ولئن شهد خلال العشريات الثلاث الأولى بعد الاستقلال ضمورا وتقلّصا فإنّ تغيير 7 نوفمبر 1987 مثّل منعرجا تاريخياً حاسما.

3 ـ المجتمع المدني والمشروع الإصلاحي والتحديثي في تونس التغيير:

لم يكن تحوّل 7 نوفمبر 1987 مجرّد حدث انتقالي في السلطة أملته ظروف معيّنة، بل هو منعرج حقيقي في تاريخ تونس المعاصر، إذ رافقه مشروع مجتمعي متكامل كان بيان 7 نوفمبر أرضيّته ومنطلقه وفلسفته. ويستمدّ هذا المشروع قيمته وأسباب نجاحه من الارتباط العضوي برصيد بلادنا الإصلاحي والتحديثي والعزم المتجدد على تكريس قيمه ومبادئه السامية. ولئن انخرطت كلّ القوى الوطنية فيه وأجمعت على خياراته فإنّ بروز مجتمع مدني فاعل على الساحة الوطنية كان أحد أبرز المكاسب المسجلة التي عاضدت هذا المشروع وعزّزته.

ويرتبط تصوّر المجتمع المدني في منظومة التغيير بقيمة عليا كانت دائما هي الهدف الأسمى لكل حركة إصلاحيّة وتحديثيّة وهي قيمة الإنسان كغاية ووسيلة. وقد أكدّ الرئيس «زين العابدين بن علي» دائما على أنّه محور كلّ عمل سياسي وإصلاحي وهدف الخطط التنمويّة والاجتماعيّة ومرجع كلّ القرارات والمبادرات «إذ لا قيمة للديّمقراطية والتعدّدية وحقوق الإنسان ما بقيت فئة من التونسيّين والتونسيات مهمّشة محرومة من أدنى ضرورات العيش الكريم ومعزولة عن دورة البلاد الاقتصادية»(26).

ومن هذا المنطلق فإنّ المجتمع المدني هو تكريس لهذه القيمة المرتبطة بقيمة الحريّة وهي وجه من وجوه حقوق الإنسان وجوهر عملية الإصلاح. ولا ينظر «الرئيس بن علي» إلى المجتمع المدني كمقولة مجرّدة صالحة لكلّ زمان ومكان بل هو يحرص على أن ترتبط بمقتضيات الحداثة أي بمقتضيات العصر وتحدّياته،

وهو يعتبر «أن الجمعيات اليوم جزء أساسيّ في بنية المجتمعات العصرية التي تعقدّت تركيبتها وأصبحت تعتمد أكثر فأكثر على شبكات من العلاقات تنظّم علاقة الفرد بالجماعة وعلاقات الجماعات فيما بينها وعلاقات المجتمع المدني بالدّولة»(27).

وبالفعل فإنّ التحولات المتسارعة اليوم تقتضي علاقة مميّزة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، تقوم على وعي الترابط التفاعلي وعلى قيمة الوفاق التي تجعل مهمّة النّهوض بالإنسان مهمّة مشتركة. فالدّولة في ظلّ العولمة لم تعد قادرة بمفردها على القيام بالوظائف التنموية بالمعنى الشامل للكلمة. لذلك هي في حاجة إلى نسيج جمعياتي يعاضد مجهودها فهي «تضطلع بمهمّة التنمية في أوسع مشمولاتها... والجمعيات تعمّق في أنفس منخرطيها الحسّ المدني والوعي بوجوب معاضدة مجهود الدّولة في الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تحتاج إلى الإضافة والإفادة»(28).

إنّ هذه العلاقة التشاركية التي تكرّس المواطنة بمعناها المعاصر وبوصفها «تجسيم لعملية البناء الذاتي التي تميّز كلّ مجتمع حديث يطوّر آلياته بنفسه»(29) هي أيضا نتيجة الحاجة إلى إعادة الاعتبار لقيم العمل الجماعي والتكافل والتضامن التي تراجعت نتيجة التحولات المستجدّة على مستوى كوني بمقابل تنامي النزعات الفردانية والأنانية. لذلك اعتبر «الرئيس بن علي» «أن في نشاط الحياة الجمعياتية وثرائها وانتشار ثقافتها وقيمها ترسيخا لذلك التوازن بين الفرد والمجموعة وقوّة لحلقة أساسيّة في النسيج الاجتماعي تحميه إلى جانب حلقات أخرى مثل الأسرة من التفكّك والإقصاء والتهميش»(30).

ولئن كان «التقدّم في العلوم» على حدّ تعبير «خير الدّين التونسي» أحد أسباب الإصلاح والتحديث، فإنّ الأخذ بوسائل العصر اليوم يقتضي أن يساهم المجتمع المدني في مزيد استغلال تقنيات الاتصال الحديثة ومواكبة ما يستجدّ في العالم من معارف وتقنيات واختراعات متسارعة، لذلك أكّد «الرئيس بن علي» «أن في اهتمام مكوّنات النسيج الجمعياتي ببلادنا بأنماط النشاط المستحدثة وخصوصا ما يتّصل منها بتكنولوجيات الاتصال والمضامين الرقمية وغيرها ما يساعد شعبنا على مواكبة التطوّرات المعرفية الجارية في العالم والتي أصبح لها تأثير كبير في تحديد بنى المجتمعات الفكرية والسلوكية»(31). ويقول في موضع آخر «لم يعد ممكنا في هذا العصر أن يركن الفرد والمجتمع إلى العزلة إذ لا مستقبل لمن يختار البقاء خارج السباق التكنولوجي والمعرفي والثقافي والحضاري الذي تعيشه الإنسانية وما النشاط الجمعياتي إلاّ أحد أهمّ العوامل لكسب هذا السباق»(32).

ولمّا كانت المرأة والشباب فئتين أساسيتين في مشروع الإصلاح والتحديث منذ بداياته، فقد عملت دولة التحوّل على ضمان إقبال التونسيين والتونسيات على النشاط الجمعياتي، فاعتبر «الرئيس بن علي» أن «مفهوم المجتمع المدني لا معنى له بدون المرأة طرفا فاعلا فيه...»(33). وإنّ انخراط الشاب فيه يمكنّه من «تجديد طاقاته باستمرار وتواصل حيويته عبر الأجيال»(34).

والمجتمع المدني في فكر «الرئيس بن علي» ليس مجالا لممارسة المواطنة بأبعادها السياسي فقط، بل هو ذو طابع شمولي، بوصفه فضاء مفتوحا يتسع لكلّ فئات المجتمع: للشباب والمسنّين والمرأة والنخب المثقّفة وذوي الاحتياجات الخصوصية، وباعتباره أيضا مجالا لممارسة أنشطة متنوّعة اجتماعية وثقافيّة وتنموية وتعاونيّة وعلمية وغيرها...

ومن ثمّة فإنّ المجتمع المدني هو بالأساس فضاء للتنشئة بمعناها الواسع: الاجتماعي والثقافي والسياسي يقول «الرئيس بن علي»: «إنّنا نريد للجمعيات أن تكون سندا فاعلا للإبداع والتثقيف العلمي وتطوير الطّاقات الفردية والجماعية التي تحتاجها عملية التنمية الشاملة وأن تتاح فيها مزيد الفرص أمام الشباب والمرأة لكي يضطلعا بدور أكبر في نشاطها حتّى يكون النسيج الجمعياتي شاملا

لمختلف الميادين ولكلّ شرائح المجتمع ولكافة مناطق البلاد»(35).

ولا تقتصر وظيفة التنشئة هذه على السعي إلى ترسيخ قيم التضامن والعمل الجماعي على المستوى الوطني فحسب، بل هي عمل تربوي متواصل يشارك العالم قيمه ومثله العليا وخصوصا تلك المتعلّقة بالسلم والتسامح ونبذ العنف والتطرّف وخدمة قضايا الإنسان في ظلّ العولمة والمتصلة بالحفاظ على البيئة والمحيط وتطوير المعارف والعلوم. لذلك كانت تونس سبّاقة للانخراط في المجهود الدّولي الذي تجسّم مثلا في أنشطة السنة العالمية للسّلم سنة 2000 والسنة العالمية للتطوّع سنة 2001 .

هكذا تنتظم كلّ هذه المستويات والمبادئ لتشكّل المقاربة التونسية لمفهوم المجتمع المدني فهو فضاء إصلاح شامل يصل الماضي بالحاضر ويهيئ للمستقبل وهو جهد متواصل يؤكّد «الرئيس بن علي» على استكماله «حتى نؤدّي الأمانة التي وضعها آباؤنا بين أيدينا ونبلّغ الرّسالة إلى الأجيال القادمة...»(36).

4 ـ الخاتمة :

المجتمع المدني وتحديات العولمة :

ثمّة اتفاق ـ اليوم ـ على أنّ المجتمع المدني في العالم يواجه تحدّيات جديدة ومتغيّرة بفعل العولمة. وإذا كان البعض يتحدّث عن مواطنة عالمية فإنّ الواقع يكشف عن تنامي النّزعات الفردية وعن إحياء للهويّات الاثنية والقومية علاوة على اتساع فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية بين الشعوب. وإنّنا نشهد في السنوات الأخيرة نموا في مجال الجمعيات والهيئات والمنظمات النوعية في الغربين الأوروبي والأمريكي ويعود ذلك إلى عدّة أسباب يجملها بعض الباحثين في:

ـ تراجع التمثيل السياسي العادي عن تغطية اهتمامات ومصالح الفئات الجديدة وبخاصة الشباب.

ـ بروز قيم وسلوكيات شديدة الفردية، بحيث سيطرت ممارسات الخصوصية والتي تلائمها الجمعيات والهيئات الصغيرة المتوائمة مع إحساسها بالحاجة للحميمية.

ـ النزوع المضادّ للخصوصية والمائل للعالمية الذي يستند إلى وعي بضرورة تجاوز الدّولة القومية والتدخل لإصلاح النّظام العالمي(37).

ولا تعني الفردية المدنية اليوم العزلة أو التقوقع بل هي «تلك المغامرة التي يؤكد الفرد فيها خصوصيته من دون أن ينسى شيئا من تبعيته للعالم... إنّ استقلالية الفرد نتاج للمجتمع المدني لأنّه في إطار المجتمع المدني الجديد يتوقّف الأفراد عن الشعور بأنّهم خصوم أو متنافسون محتملون: إنّهم يعتبرون بعضهم بعضا أعضاء في الطائفة العالمية نفسها ويكتسبون القوّة فيما بينهم مع تمسّك كلّ واحد منهم بفردانيته»(38) كما يؤكّد «جان زيغلر».

ومن هذه الوجهة، يمكن تحديد جملة من المهامّ ذات الأولوية الموكولة اليوم للمجتمع المدني في بلادنا لمواصلة ترسيخ مشروع الإصلاح والتحديث وفي ظلّ واقع عالمي متغيّر ومعقّد، ويمكن تمثّل أهمّ هذه الوظائف في مستويين.

1 ـ المستوى الوطني: وتبدو فيه المحافظة على المكاسب الوطنية وتطويرها أولى الأولويات، وذلك بتعزيز ثقافة الوفاق وتنشئة الأجيال القادمة عليها. وتتجسّم ثقافة الوفاق هذه أساسا انطلاقا من تمثّل متطوّر للعلاقة بين الحيّز الخاص والحيّز العام، بحيث تزداد الروابط الاجتماعية تماسكا بفضل الأنشطة والأهداف الجماعية التي تتسخّر طاقات وطموحات مشتركة لإنجازها. إنّه التصوّر الذي يصفه أحد الباحثين العرب على النّحو التالي: «ويجب أن يكون الفرد قادرا على تصوّر حيّز عام يهمّه كمجتمع بحيث تزداد أهمّية اتساع الشارع قرب البيت، وأهميّة الحديقة العامّة بين البيوت، والحاجة الاجتماعية إلى النادي الذي يلتقي فيه النّاس بدلا من ساحة البلدة القديمة، وغيرها من الخدمات التي تعوّض عن ضيق البيت

الفردي أيضا، وقد تتمّ على اتساع البيت. وتعتبر كلّها علامة على تطوّر نوعية الحياة ورقيّها»(39).

إنّ مثل هذا التصوّر بإمكانه أن يدرّب النّاس على القيام بأكبر الواجبات انطلاقا من احترام أبسط الأعمال ذات المصلحة العامّة والقيام بها بوعي وإيمان.

2 ـ أمّا على المستوى الكوني فإنّ المجتمع المدني بحاجة إلى المساهمة في مجهود الدّولة لإقامة شراكة فاعلة وبندية مع المجتمعات المتقدّمة وذلك في إطار تطوير شبكات تضامنيّة محليّة مفتوحة على نظيرتها في العالم تعمل على ترسيخ اقتصاد اجتماعي وتضامني يدفع باتجاه عولمة جديدة مختلفة عن العولمة الاقتصادية هي عولمة التضامن، كما أشار إلى ذلك «فتحي الجرآي»(40).

ولـمّا كانت بلادنا تحتلّ موقعا رياديّاً بتجربتها في مجال التنمية المتضامنة فإنّ المجتمع المدني مدعوّ للاستلهام من هذه التجربة والمساهمة في التخفيف من لا إنسانية العولمة واقتصاد السوق وفي إقامة ما يسمّيه «محمّد عابد الجابري» «الإعلان العالمي لأخلاقيات العولمة»(41).

ويتلازم هذا المجهود حتما ـ بضرورة ـ الاضطلاع بدور فاعل في وضع وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة بالتعاون مع الدّولة والقطاع الخاص، تساهم في تحويل الفجوة الرقمية الهائلة إلى فرص رقمية في إطار الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة العادل والمتوازن. وهو مجهود متعدّد الأطراف ويطرح على مستوى دولي.

إنّ الحداثة والإصلاح مسار لا يتوقّف، تتنوّع تحدّياته ورهاناته باختلاف المراحل التاريخيّة، ولعلّ اللحظة التاريخية الرّاهنة التي يمرّ بها العالم وبالخصوص المجتمعات العربية تستوجب وعيا دقيقا وشجاعة في تحديد الاختيارات وعزما على العمل الدؤوب والمثابرة عليه. فالوطن العربي يعيش عجزا بنيويا (راجع لأسباب داخلية وأخرى خارجية) عن تحقيق مشروع حداثته المنشود منذ أكثر من قرن ومازالت كثير من الاتجاهات متردّدة أو مرتابة من الإقدام على الإصلاح... ولعلّ موقع تونس التاريخي والجغرافي وريادة تجربتها الإصلاحية تؤهلّها لأن تكون بحقّ كما صرّح أحد كبار الأدباء العرب جسر العالم العربي نحو الحداثة.

الهوامش والإحالات

(1) يرى الأستاذ عبد الباقي الهرماسي أن مفهوم المجتمع المدني أصبح المكان الهندسي Le lieu génétique الذي تلتقي فيه كلّ الأفكار المتصلة به وبعلاقته بالدّولة ويشير إلى أن ما ربحه من سعة الانتشار قد خسره على مستوى الدقّة : انظر: المجتمع المدني والدّولة في ممارسة السياسة الغربية. مركز الدّراسات والتكوين، التجمّع الدّستوري الديمقراطي. تونس 1993، ص 21.

(2) عزمي بشارة : المجتمع المدني ـ دراسة نقدية (مع الإشارة إلى المجتمع المدني العربي) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998. ص 205 .

(3) سعيد بن سعيد علوي: نشأة وتطوّر مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992، ص 41.

(4) المصدر السابق، ص 48.

أنظر أيضا:

ROBERT PELLOUX: "Le citoyen devant l'Etat". Presses universitaires de France. Paris 1972.

و :

Claude GAUTIER: "L'invention de la société civile" Presses universitaires de France 1993

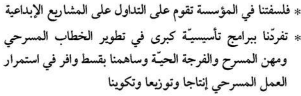
(5) عبد الإله بلقزيز: «في الديمقراطية والمجتمع المدني»: مراثي الواقع، مدائح الأسطورة» إفريقيا ـ الشرق ـ المغرب ـ 2001 ص 29 .

(6) عبد الباقي الهرماسي، مصدر سابق ص 8

(7) يمكن مراجعة: . ALTHUSSER (Louis): "Positions" éditions sociales. PARIS 1976
GRAMSCI (ANTONIO): GRAMSCI dans le texte. Paris, éditions sociales. 1975.
(8) بلقزيز: مصدر سابق ص 30 و31.
(9) حصيلة ملاحظات دي توكفيل (1805 ـ 1859) أثناء زيارته لأمريكا في أربعينات القرن التاسع عشر والتي ضمّها كتابه : . Alexis de Tocqueville: " de la démocratie en Amérique 2 volumes (Paris). Flammarion 1981
(10) نقلا عن الهرماسي، مصدر سابق 12 ـ 13 ـ 14.
(11) وجيه كوثراني: «المجتمع المدني والدّولة في التاريخ العربي»، في «بحوث ومناقشات ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق ص 120 .
(12) محمّد نور فرحات: «الدّولة والمجتمع المدني العربي: إشكاليّة العجز والهيمنة والتوجهات اللبرالية» في شؤون عربيّة. عدد 117. ربيع 2004 ـ جامعة الدّول العربية، ص 101 .
(13) بلقزيز ـ مصدر سابق ص 29 .
(14) فتحي الجراّي: «التجربة التونسية نموذجية في مجال الاقتصاد التضامني» الحريّة 24 أفريل 2003 ـ ص 3.
(15) خير الدين التونسي: «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، إصدار وزارة الثقافة، الدّار العربيّة للكتاب 1998، ص 207 .
(16) المصدر نفسه ص 209 .
(17) محمّد الفاضل بن عاشور، «الحركة الأدبيّة والفكريّة في تونس» الدّار التونسيّة للنشر، تونس 1983، ص 101.
(18) محمّد الفاضل بن عاشور، المصدر نفسه ص 167.
(19) Khaïrallah (Chedly): "Le mouvement jeune tunisien" Bonici-Tunis pp.20 - 23
(20) SRAIEB (Noureddine): "Pratiques culturelles et sociabilité In "Pratiques culturelles en méditerranée CEDODEC - Tunis 1991.
(21) ابن عاشور، مرجع سابق ص 174 .
(22) انظر لمزيد من التفصيل على سبيل المثال: نور الدين الدقي «حركة الشباب التونسي» المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1999، ص 49 ـ 154 .
(23) يوسف مناصرية: «الحزب الحرّ الدّستوري التونسي 1919 ـ 1934» دار الغرب الإسلامي بيروت 1988 ـ ص 181 ـ 183.
(24) الطاهر الحدّاد: «العمّال التونسيون وظهور الحركة النقابية»، الأعمال الكاملة، المجلد 2، وزارة الثقافة، الدار العربيّة للكتاب، تونس 1999، ص 38 .
(25) دلندة لرقش: في «نساء وذاكرة» الكريديف والمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1993 ص 18.
(26) الرئيس زين العابدين بن علي، خطاب اليوم الوطني للجمعيات، أفريل 2003 .
(27) الرئيس زين العابدين بن علي، خطاب اليوم الوطني للجمعيات أفريل 1993 .
(28) الرئيس زين العابدين بن علي. خطاب اليوم الوطني للجمعيات أفريل 1996.
(29) الرئيس زين العابدين بن علي. خطاب اليوم الوطني للجمعيات أفريل 1993.
(30) الرئيس زين العابدين بن علي. خطاب اليوم الوطني للجمعيات أفريل 1998.
(31) الرئيس زين العابدين بن علي. خطاب اليوم الوطني للجمعيات أفريل 2001.
(32) الرئيس زين العابدين بن علي. خطاب اليوم الوطني للجمعيات أفريل 2001.
(33) الرئيس زين العابدين بن علي. خطاب اليوم الوطني للجمعيات أفريل 1997.
(34) نفس المصدر.
(35) الرئيس زين العابدين بن علي. خطاب اليوم الوطني للجمعيات أفريل 2000.
(36) الرئيس زين العابدين بن علي. خطاب اليوم الوطني للجمعيات أفريل 1995.
(37) رضوان السيد: «الدولة والسياسة والإصلاح في الوطن العربي» في شؤون عربية عدد 117 ربيع 2004 ص 62.
(38) جان زيغلر: «سادة العالم الجدد» مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 2003 ص 232 .
(39) عزمي بشارة: «طروحات عن النهضة المعاقة» رياض الريس والنشر. بيروت 2003 ص 156.
(40) فتحي الجراّي، مصدر سابق.
(41) محمّد عابد الجابري: «أيّ دور للمنظمات الأهلية في زمن الخصخصة والعولمة» في «المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية» القاهرة، 1997.

مع الفنان محمّد إدريس
المدير العام للمسرح الوطني التونسي

أحمد عــامــر



* فلسفتنا في المؤسسة تقوم على التداول على المشاريع الإبداعية
* تفردّنا ببرامج تأسيسيّة كبرى في تطوير الخطاب المسرحي ومهن المسرح والفرجة الحيّة وساهمنا بقسط وافر في استمرار العمل المسرحي إنتاجا وتوزيعا وتكوينا
* تبنّينا لفنون جديدة دلالة على أهميّة دور المؤسسة المسرحية في تجديد القوى الحيّة واكتساب المعارف
* نسبة الفتوة عندنا تتجاوز 80 بالمائة وهذا لا يمكن أن نؤاخذ عليه

محمّد إدريس المدير العام للمسرح الوطني التونسي فنّان مسكون بهاجس الإضافة والتجديد والتطوير.. رجل يوظّف معارفه وثقافته وموهبته لتحديث الإبداع وضخّة بدماء الفتوّة وروح الشباب من أجل فرجة حيّة متطوّرة تقطع مع الترهّل والقوالب الجامدة... فرجة متجاوزة تتفاعل مع عصرها وترتقي بجمهورها انطلاقا من مقترحات تستمدّ مقوّماتها من الأصول الثابتة والقيم الجوهرية وكذلك من مستجدّات المنجز المسرحي المتطوّر والتعابير الجديدة التي تعطي نفسا بل أنفاسا جديدة لجسد المسرح...

كلّ هذا وأكثر يتجلّى بوضوح في أعمال محمّد إدريس والمتأمّل في رصيده منذ تولّيه إدارة المسرح الوطني التّونسي سنة 1988 يدرك ذلك جيّدا فمن «يعيشو شكسبير» إلى «المتشعبطون» مرورا بـ «حدّث» و«الهربة» و«مراد الثالث» و«ونّاس القلوب» و«راجل ومرا» و«دون جوان» وغيرها من الأعمال التي تحمل إمضاء محمّد إدريس في المسرح الوطني نلمس جماليات جديدة على مستوى الكتابة والفرجة وتوظيفا إبداعيا للتكنولوجيات الجديدة تفاعلا من المسرحي الواعي بمستجدّات عصره وانفتاحا من المسرح على محيطه وما يحدث فيه من اكتشافات تفيده في استحضار صور جديدة بالاستفادة من هذه التكنولوجيا كما حدث بالخصوص في «حدّث» و«الهربة» و«مراد الثالث».

ولأن الرّجل مسكون كما ذكرنا بهاجس الإضافة وتنويع التجارب فقد منح الفرصة لعديد الأسماء كي تسجّل حضورها الإبداعي الفاعل في صلب المؤسسة سواء بأعمال أنتجها المسرح الوطني أو هي أعمال مشتركة

مع فرقهم ومن هؤلاء نذكر المرحومين الحبيب شبيل ورشاد المنّاعي وأسماء مسرحيين هم الآن ينشطون في الساحة مثل نور الدّين الورغي والأسعد بن عبد الله وفتحي العكّاري وفتحي بن عزيزة ومحمّد المختار الوزير وأوديل كوغول ورضا دريره وعبد الحميد بن قياس وحسن المؤذن ولطفي عاشور ومعزّ العاشوري وأسماء أخرى استفاد المسرح الوطني من مقترحاتها الإبداعية واستفادت هي مما وفّره لها من ظروف عمل طيّبة...

وبلغة الأرقام فإنّ المسرح الوطني أنجز منذ سنة 1988 أكثر من أربعين عملا مسرحيا قدّمت للمشهد المسرحي التونسي والعربي أسماء كتّاب ومخرجين وممثّلين وتقنيين ومتدخّلين في شتّى الاختصاصات المسرحية تجاوز عددهم الألف ممّن انتفعوا ببرامج الإبداع والتكوين في صلب مؤسّسة نجحت في ترويج أعمالها بالدّاخل والخارج وحصدت أعمالها جوائز مهمّة في مهرجانات عربيّة وأجنبيّة وأشاد النقّاد العرب والأجانب بمقترحاتها الفنية وتجاوزها للسّائد وهي التي ما انفكّت تجدّد جسدها بإقحام فنون فرجوية أخرى تمثّل رافدا مهمّا للمسرح مثل البالي والمسرح الغنائي والإنجاز الرّائد والفريد من نوعه عربيا وإفريقيا ونعني به المدرسة الوطنية لفنون السّرك التي بعثها المسرح الوطني بدعم رئاسي سخيّ سنة 2003 وهي الآن في سنتها الثالثة حيث ستشهد السّنة الدراسيّة الحالية 2006 ـ 2007 تخرّج أوّل دفعة من تلاميذها أطلق عليها اسم «فوج التغيير» فوج من شباب تونس الجديدة المهرة... فتية «شرسون» أبهروا كلّ من شاهدهوم داخل تونس وخارجها في عرضي «الحصاد الجميل» و«حلفاوين» كلّ ذلك في سبيل تشبيب الجسد المسرحي وخلق فرجة حيّة جديدة متطوّرة.

في لقائنا معه يتحدّث محمّد إدريس عمّا تحقق في المسرح الوطني التونسي منذ سنة 1988 إلى الآن وهو في البدء يضع المؤسسة في إطارها حيث يقول:



ـ المسرح الوطني بوصفه مؤسّسة فنيّة عمومية استفاد من كل ما انتفع به القطاع من قرارات وإجراءات وقد تفرّدنا ببرامج تأسيسية كبرى من حيث المساهمة في تطوير الخطاب المسرحي وتطوير مهن المسرح والفرجة الحيّة وكذلك المساهمة بقسط وافر في استقرار واستمرار العمل المسرحي إنتاجا وتوزيعا وتكوينا.

على مستوى التأسيس ثبّتنا كيان المؤسسة كمؤسّسة محترفة وحيدة من الناحية القانونية تتوفّر فيها كلّ الشروط التي تؤهلّها للتّواجد ندّاً لندّ مع المؤسّسات العمومية الأخرى، كما أنّ هناك في المشاريع التأسيسية أيضا البنى التحتيّة من حيث قاعة العروض والمقرّ الاجتماعي الذي يجمع كلّ المصالح الإدارية والورشات والاستوديوهات الموظّفة لكلّ الأعمال والمشاريع والمجهزّة بأحدث التجهيزات والآليات.

في البنى التحتيّة يكمن سرّ تثبيت الجسد المهني وتطوير الممارسة والمهارات والوعي بالانتماء إلى عائلة مهنية وهناك نذكر قاعة الفنّ الرّابع وقصر المسرح بالحلفاوين كذلك إرساء قواعد ثابتة ومتطوّرة



للتكوين التطبيقي المرتبط بالعمل الإبداعي ويبرز هنا بعث المدرسة التطبيقية لفنون الركّح والفرجة الحيّة بقرار رئاسي يوم 27 مارس 1993 وفي ذلك دلالة على أهميّة دور المؤسسة المسرحية الوطنية في تجديد القوى الحيّة للمسرح واكتساب معارف ومناهج وكذلك تبنّي فنون جديدة حيث بدأت تحربتنا بإقحام الرّقص في منطق الإبداع المسرحي وتدريب الممثّل وتأهيله وظهرت النتيجة حيث صار الرّقص يتداخل مع التعبير المسرحي ومن النتائج أيضا أنّ كثيرا من مجموعات الرّقص أبرز منشطيها ورموزها هم تلاميذ البالي الوطني الذي تكوّن في صلب المسرح الوطني. والآن يتقدّم العمل في اتّجاه السّرك الفنّي الذي أصبح مؤشّرًا لنهضة مشهدية جديدة في تونس بولادة المدرسة الوطنية لفنون السّرك. كما أنّنا نتقدّم في تحضير المسرح الغنائي التونسي كما أنّنا نعدّ لبالي مسرحي تونسي فضلا عن أهداف أخرى رسمها المسرح الوطني لتطوير المسرح الشاب الموجّة خصوصا للناشئة.

*** إلى أيّ مدى انعكس كل هذا على الأعمال والاختيارات الفنية كمّاً ونوعا وإشعاعا داخليا وخارجيا؟**

في كلّ هذه المحاور خطونا أشواطا فنيّة كبيرة ومقنعة تجلّت عبر ما يقارب أربعين عملا فنّيا من سنة 1988 إلى الآن، وجزء كبير من هذه الأعمال يصحّ اعتباره أعمالا مرجعية تدلّ على حيوية الإبداع المسرحي التونسي وعلى قدرته على الانصهار في روح العصر.

على مستوى آخر يمكن القول إنّ مئات الطّاقات التي مرّت والتي تفاعلت وأسهمت وقدّمت في صلب المؤسّسة هي شهادة جدوى كلّ ما قامت به هذه المؤسسة من 1988 إلى الآن. فهناك ما يزيد على الألف منتفع ببرامج المسرح الوطني وهؤلاء من المهنيين ومن القدرات الجديدة التي وقع اكتشافها في صلب المؤسّسة في شتّى الاختصاصات الفنية والتقنية وحتى الاختصاصات التنظيمية.

نقول أيضا إنّ المسرح الوطني روّج أعماله داخليا وخارجياً بالمحافظة على الجودة وبنفس درجة الحرص وقد تمكنّا من خلال مشاركاتنا في التّظاهرات الدّولية من فتح الباب للقدرات التونسية لتشعّ بدورها خارج الحدود.

وفي هذا الصّدد نذكر تدخّلات دولية كبرى مثل التظاهرة التي انتظمت في ميلانو للتّعريف بالمسرح التونسي من خلال ثلاثة أعمال كبرى كذلك في فرنسا وفي مرسيليا وإسبانيا وهي مشاركات كانت فائدتها كبيرة على المسرح التّونسي حيث فتحت لمبدعينا آفاقا جديدة لا فقط لتسويق أعمالهم وإنّما أيضا للتّواجد كقدرات فردية خارج الحدود فضلا عمّا تمّ في إطار المعهد الدّولي للمسرح والمسرح الوطني ساهم بثقله في إعطاء مكانة لتونس وللمسرح التونسي حيث صدر قرار إحداث المركز الجهوي لجامعة مسرح الأمم في تونس تحت إشراف اليونيسكو وقد انتظمت عدّة دورات تدريبية دولية ناجحة برهنت عن قدرة المؤسسة في استقطاب رموز التكوين المسرحي في العالم.



*** بين الثّابت والمتحول كيف الربّط بين الموجود والاستمراريّة والمشاريع المستقبليّة؟**

بالنسبة لمشاريعنا المستقبلية فإنّ أهمّها هو بعث المركز الوطني لفنون السّرك والفرجة الحيّة بإذن رئاسي سنة 2005 وهو مشروع يبرز دور التكوين المبني على قواعد ومناهج متقدّمة وهذا سيكون في خدمة وتطوير الإبداع والتقنيات ممّا يؤهّل تونس أن تلعب دورا محوريا في المنطقة كذلك سيكون هذا المشروع في خدمة مدينة الثقافة من حيث توفير الإطارات والكفاءات في كلّ الاختصاصات ومن حيث الإنتاج في مجال الفرجة الحيّة.

لقد ضمنت المؤسّسة استمرارية مبنية على قواعد ونظم جعلتنا نستطيع ان نجتهد باستمرار لتطوير قدراتنا وكذلك لتطوير المبادرات مثل أيام المسرح الوطني بالجهـات وكذلك تظاهرة المتوسّط يتخاطب عبر حكاياته إضافة الى مساهمتنا الفعّالة في برنامج موانئ البحر الأبيض المتوسّط للمسرح الفنّي التي لعبت دورا محوريا حيث استفاد عشرات التونسيّين بدورات في إطار هذا البرنامج في أوروبا. كما أنّ التركيز على المسرح الفنّي والمسرح الشابّ هو المحور الرئيسي للخطّة الفنية للمسرح الوطني ولنا في ذلك عدة عناوين مثل «المسرح الشاب» و«دروب» وقد أحدثنا تظاهرة «ربيع الإبداع» ولا يخفى على أحد الدور الذي يقوم به المسـرح الوطني لجمع العائلة المسرحية بمناسبة الدّورات التدريبية واليوم العالمي للمسرح كما أدار المسرح الوطني بنجاح دورتيـن لأيّام قرطاج المسرحية 1997 و2005 وظهر للعيان أن المسرح الوطني مساحة للتلاقح ومساحة للاكتشاف ومساحة للإنجاز.

*** أيّ دور للمسرح الوطني بكلّ مكوّناته في تحديث وتطوير المشهد المسرحي إبداعا وتنظيما وهيكلة؟**

عندما نتصفّح عناوين الأعمال نرى أنّ هناك توازنا مدروسا بين المرجعية العالمية وما يسمّى بالإبداع الوطني وهنا يتجلّى دورنا كفاعل وقد ظهرت بعض النتائج في منهاج تطوير ثقافة الممثّل ومرجعياته وكذلك ثقافة الجمهور ومرجعياته وكثير من الأعمال يجسّم ما ذكرنا.

ما ساهمنا فيه أنّنا أخرجنا الإبداع الدّرامي من

البؤس والرّتابة وفتحنا أمام المبدع آفاقا للتقدّم والتجاوز ونعتزّ بالخبرات التي كونّاها والفائض الذي عندنا حيث لنا الاكتفاء الكامل وما يتحقق في ورشات المسرح الوطني لا يتحقّق خارج تونس بدليل توظيف الآليات توظيفا فاعلا في مسرحيات مثل «الهربة» و«حدث» و«راجل ومرا» و«مراد الثالث» وأصبح واضحا للعام والخاص في تونس وخارجها أنّ المسرح الوطني مدرسة فنيّة ونحن نسعى إلى تطوير عملنا ومعارفنا بالأخصّ لنضع دائما المسرح التونسي من خلال مبدعيه في نفس مستوى نظرائه في البلدان التي لها باع في المسرح.

كما أنّ التوظيف الذكي والمدروس لتقنيات السرّك الفنيّ في السينوغرافيا المسرحية وفي إعداد الممثّل أكسبنا أشواطا كبيرة في تقريب الفرجة المسرحية للمشاهد وللسوّاد الأعظم.

نحن لنا حوار نقوم به باستمرار مع نخبة من الفاعلين في القطاع ساعدوا المؤسسة على تكوين برامجها في صلب الانتظارات وفي صلب التوقّعات ومحلّ أمل كبير ليصبح المسرح في تونس أداة يستسيغها المواطن لتعزيز كيانه وانتمائه ولضمان سيادته على حلمه الخصوصي.

المسرح الوطني هو المؤسّسة الفنيّة الوحيدة التي تسير بعقود أهداف حيث لا مجال للارتجال والعمل التقريبي وكلّ ما ينفذ في المسرح الوطني هو محلّ متابعة وتقييم وتعديل مستمرّ بمراعاة المتغيّرات ومواكبة تطوّر الإمكانيات وانفتاح الذهنيات.

دور المؤسسة نراه كل يوم يتدعّم أكثر من ناحية الثقة التي توضع فيه من هذه القدرات الجديدة التي هي بحاجة إلى تأطير وإلى تأهيل وفي حاجة إلى أهداف مرسومة وما أدركناه أنّه بضمان كلّ حقوق المبدع والتقّني والمسؤول على التّسيير والتصرّف هناك ربط للحيوية الإبداعية بحيوية التواصل مع الواقع حيث أبعدنا شبح التوظيف للفنان وهي إشكالية مهنية صعبة واجهتها المؤسسة مع تأسيسها وكادت تودي بحياتها واخترنا فلسفة من كنه المثل الديموقراطية وهي التداول على المشاريع الإبداعية مما يسمح بتجديد الطّاقات واكتشاف المواهب وتجنّب خطر شيخوخة المؤسسة بشيخوخة فنّانيها لذلك نقول ان برهان المسرح الوطني الشاب تجدونه في كلّ المطويات التي تظهر فيها الطواقم الفنيّة والتقنية ونسبة الفتوة عندنا تتجاوز ثمانين المائة وهذا لا يمكن أن نؤاخذ عليه.

الاستشارة الوطنية حول الموسيقى من أجل النهوض بالقطاع وتحقيق المزيد من المكاسب

أحمد عامر

الحقيقة الثابتة والملموسة داخل تونس وخارجها أن الثقافة في بلادنا أصبحت تحظى منذ انبلاج فجر السابع من نوفمبر المجيد وفي ظلّ التحوّل المبارك بفائق العناية وموصول الرعاية ويكفيها فخرا واعتزازا أنّها اعتبرت سندا للتغيير،

وإن دولة تحترم الثقافة وتجلّ المبدعين وترعاهم بالحماية والدعّم والتكريم لهي دولة راقية تؤمن بدور الفكر المستنير والقوى المبدعة والخلاّقة في نشر قيم الخير والجمال والبهجة والتسامح والارتقاء بالأذواق في سبيل خلق مجتمع متوازن الشخصية يتفاعل مع عصره ويتناغم مع مستجداته...

تلك هي تونس الجديدة تراهن على الإنسان رأس مال لا ينضب معينه وسندا حقيقياً لمسيرة الخير والنّماء.. تونس التي تستشرف وتخطّط وتصلح وتنجز في إطار معادلة ناجحة جداً لا غلبة فيها لقطاع على آخر وتلك هي النظرة الحكيمة المتبصرّة التي تقوم على التوازن...

وإن ما شهده القطاع الثقافي كثير كثير والمسيرة متواصلة وإنّه لولا هذه العناية ولولا هذا الدعم لما حقّق إنتاجنا الفكري والفنّي هذه القفزة النوعية والكمية ولما حقّقنا كلّ هذا الإشعاع الثقافي خارج الحدود... إشعاع عن جدارة ونيل جوائز وشهادات تقدير في محافل ومهرجانات عربية ودولية باستحقاق.

...ولأن تونس الجديدة تؤمن بالإنسان قيمة خلاّقة فاعلة فإنّها ما انفكّت تشركه بإبداء رأيه ومقترحاته في مختلف شؤون البلاد عبر استشارات وطنية في مختلف القطاعات... استشارات أصبحت تونس معروفة بها دلالة واضحة وجلية على الديموقراطية الحقّ وإتاحة الفرصة للمواطن ليقول رأيه...

...والحدث الثقافي البارز الذي تعيشه تونس منذ 1 أكتوبر 2006 وإلى غاية موفّى جانفي 2007 هو الاستشارة الوطنية للموسيقى التي أذن بها الرئيس زين العابدين بن علي في خطابه بمناسبة اليوم الوطني للثقافة (29 مارس 2006).

وكسائر بلدان العالم احتفلت تونس يوم غرّة أكتوبر بالعيد العالمي للموسيقى وكانت مناسبة سعيدة أعطيت فيها إشارة انطلاق الاستشارة التي قال عنها الدكتور محمد العزيز ابن عاشور في افتتاحه لها: «إنّ هذه الاستشارة تتنزّل في إطار الحرص على الوقوف عند العقبات التي تعرقل سير النشاط الموسيقي باعتباره يكتسي صبغة ثقافية واقتصادية واستطلاع آراء ذوي الاختصاص من أهل المهنة وسائر المتدخلين قصد اقتراح الحلول الملائمة بما يدعم المكاسب المحقّقة ويرسي تقاليد جديدة تؤدّي إلى مزيد دفع الإنتاج الموسيقي لاسيّما وأن بلادنا أصبحت قطبا

ثقافيا في المتوسّط وتستعدّ لإنجاز مشروع مدينة الثقافة الرائدة وهو مشروع يستدعي تجنيد كل القوى الحيّة في مجالات الثقافة بما يساعد على وضع برامج دسمة تؤثّث هذا الفضاء».

انطلقت الاستشارة في غرّة أكتوبر وسيشهد شهر مارس 2007 بمناسبة مهرجان الموسيقى التونسية عرض التقرير الوطني الختامي للاستشارة التي تقوم على المحاور الرئيسية التالية:

1 ـ مزيد تنظيم المهنة

ـ مراجعة النّصوص المتعلقّة بالاحتراف الفنّي

ـ دعم الهياكل المعنية بالاحتراف الفنّي

ـ تطوير العمل الجمعياتي بما يساعد الوزارة على تنظيم القطاع.

2 ـ التعليم والتكوين

ـ النهوض بالتعليم الموسيقي في اتجاه تطوير المضامين وتنويعها والارتقاء بالأداء الفنّي.

ـ مواصلة التنسيق مع الوزارات المعنية بالتعليم الموسيقي لتحقيق الأهداف المنشودة.

ـ مواصلة دعم الخواص الرّاغبين في بعث مؤسسات للتعليم الموسيقي.

ـ إصدار النّصوص القانونية المنظمة للتعليم الموسيقي الرّاجع بالنظر إلى الوزارة.

ـ تعزيز الإطار البيداغوجي بالمتفقّدين.

3 ـ الإنتاج الموسيقي

ـ مراجعة طرق إسناد منح المساعدة على الإنتاج بإيجاد الصيّغ التي تضمن انتشاره

ـ مواصلة إعطاء الأولوية للأعمال والفرق التونسية في المهرجانات

ـ تفعيل دور المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلّفين بالبحث عن الطرق الكفيلة بضمان العائدات المستحقة من بيع المصنفّات الموسيقية وبثّها.

ـ مواصلة التنسيق مع مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية لإيجاد أفضل السبّل التي تضمن بثّ الإنتاج الوطني بالنّسب المحدّدة وفي الأوقات المناسبة.

4 ـ إشعاع الموسيقى التونسية بالخارج

ـ مواصلة دعم الحضور التونسي في المنظّمات الدّولية والإقليمية المتخصصة من ذلك احتضان تونس للجلسة العامّة للمجلس الدّولي للموسيقى سنة 2009 .

ـ دعم الفرق المتميزّة التي تدعى للمشاركة في التظاهرات والمهرجانات بالخارج من خلال برامج التبادل الثقافي وسائر القنوات المتاحة.

ـ حثّ قنوات البث الوطنية على مزيد نشر الإنتاج الموسيقي الوطني واستغلال تبادل البرامج الإذاعية والتلفزية للتعريف بذلك الإنتاج.

5 ـ الاستثمار

ـ فسح المجال لحاملي الشهادات العليا للاستثمار في الأنشطة المتصلة بالقطاع الموسيقي: الهندسة الصوتية وصناعة الآلات الموسيقية بكلّ أصنافها وإصلاحها وذلك بتمكينهم من التكوين المناسب والقروض التي تساعدهم على المشاريع.

6 ـ التراث الموسيقي

ـ مواصلة نشر التراث الموسيقي على حوامل مختلفة بمشاركة الفنّانين المتميزّين في هذا المجال.

مكاسب جمّة في انتظار المزيد

هذه هي إذن محاور الاستشارة التي انطلقت أشغالها

في عدّة جهات من البلاد مثل القيروان وصفاقس والمنستير والمهدية وقابس وسيدي بوزيد وباجة وبنزرت حضرها من يهمّهم الشأن الموسيقي من متابعين ومختصين وتقدّموا بمقترحات وتوصيات في صلب المحاور الستّة وثمنوا المناسبة التي أتيحت لهم لإبداء آرائهم في قطاع مهمّ ونعني بذلك قطاع الموسيقى الذي حقّق قفزة نوعية وكمّية بفضل الإجراءات العديدة المتخذة والنابعة من الإرادة السياسية لتونس التغيير.

وممّا يذكر هنا أنّ الاعتمادات المخصّصة لدعم الإنتاج الموسيقي ونشره تجاوزت المليون وستمائة ألف دينار سنويا دون اعتبار ما تخصّصه الهيئات والمؤسسات الحكومية ذات الصلّة للغرض نفسه.

وتطورّ الاستثمار في القطاع الموسيقي حيث ازدهرت صناعة الآلات الموسيقية وخاصّة منها المستعملة في الموسيقى العربية كالعود والقانون والنّاي وآلات الإيقاع كما تعدّدت استوديوهات التسجيل الموسيقي بما وفّر فرصا جديدة لتشغيل حاملي الشهادات وغيرهم.

ومن المكاسب أيضا أنه تمّت العناية بالحقوق المعنوية والماديّة للمبدعين من خلال إحداث المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلّفين وذلك باعتبار أن حقوق المبدعين جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان في تونس.

أمّا في المجال الاجتماعي فقد تمّ تعميم التغطية الاجتماعية للنّاشطين في القطاع الموسيقي من غير المنتمين الى مهن أخرى إضافة إلى المنح الظرفية التي تسند للفنانين الذين هم في حاجة مأسّة إلى ذلك. كما وفّرت الدولة للمبدعين من الموظفين إمكانية الحصول على رخصة مبدع وهي رخصة بستّة أشهر قابلة للتجديد وخالصة الأجر للتفرّغ للإبداع.

وإضافة إلى ما ذكرنا تمّ إلغاء عدّة تراخيص عوّضت بكرّاسات شروط وهو أمر يهمّ متعهّدي الحفلات وباعثي المعاهد الموسيقيّة الخاصة وشركات الإنتاج والتوزيع الموسيقي كما ارتفع عدد ممارسي الموسيقى والأنشطة المتصلة بها من محترفين وهواة حتى أن عددهم قارب الأربعين ألفا، وسجلّ عدد كبير من الموسيقيين تحسنّا من حيث مستواهم الموسيقي وذاع صيت بعضهم داخل الوطن وخارجه وارتفع عدد المقبلين على تعلّم الموسيقى ليصل إلى ما يناهز العشرة آلاف بين تلاميذ وطلبة في معاهد الموسيقى ونوادي الاختصاص.

وعلى مستوى آخر تمّ جمع جانب هام من التراث الموسيقي الكلاسيكي وتسجيل قسم منه وإحداث المؤسسات المرجعية التي تعنى بالتراث جمعا ودراسة ونشرا ومحافظة.

ولمزيد نشر الثقافة الموسيقية تم تكوين الإطارات المختصّة وإحداث المعاهد العليا في هذا الفنّ وانتشرت المعاهد الموسيقية في أغلب عواصم الولايات.

ونبقى مع لغة الارتقاء لنشير إلى أن عدد حاملي بطاقات الاحتراف تجاوز الـ 11 ألفا وأنه تمّ رصد 400 ألف دينار سنويا للاصدارات الموسيقية. وفي سنة 2005 ـ 2006 دُعّم 32 مشروعا وفي صائفة 2006 انتفع بالدعم حوالي 800 فرقة...

هي فعلا مكاسب جمّة وإنجازات كبيرة استفاد منها القطاع ولأن طموح تونس الجديدة لاحدّ له ولأنّ الامتياز يبقى دائما هو الهدف المنشود تنظم هذه الاستشارة الوطنية لتحقيق المزيد من المكاسب وللتقدّم أكثر بالقطاع الموسيقي في بلادنا.

الملابس التّقليديّة النِّسويّة في تونس (*)

تعريب وتقديم عبد الرّحمان الكبلوطي

هذا كتاب ضخم من إعداد جماعي لمركز الفنون والتقاليد الشعبية بالتعاون مع وزارة الثقافة، نشرتْهُ الدار التونسية للنشر في ديسمبر 1988، وهو عمل أنجزتْه مجموعة من الباحثين فيما بين 1966 و1970 تـوزّع فيه فريق العمـل بين الوطن القبلي (سميرة ستّهَم) وجهة بنزرت (فتحية السخيـري) والساحـل)مزضشوإ زنضزغزعض(وجربـة (أنـدراي لـوي نضوقمب مرفش)، والجنوب الغربي (عزيزة بن تنفوس) وصفاقس (علي بن تنفوس) وتونس (علياء بيرم ونزيهة محجوب).

هو كتاب تحفة، بأتمّ معنى الكلمة جاء باللغة الفرنسيّة، يحتوي على 286 صفحة من الحجم الطويل (37،5 صم 29،5 صم) محلّى بصُوَر عديدة لمختلف كسوات العرائس والملابس النسويّة، وأنواعها وعددها وأشكالها كثيرة، متنوّعة، في المناطق البدوية التونسية قديما والحضرية كذلك، من «الحولي» في مطماطة والجريد الى «الحرام» في الساحل و«الجبّة» في بنزرت وغيرها من جهات البلاد، وهي ملابس وأكسية تعود أصولها إلى فترات الحضارة التونسية من العهود البربرية وما تلاها، وصولا إلى العهود الإسلامية الأغلبية الفاطمية والصنهاجية والحفصية والمرادية والحسينية، دون أن ننسى تأثير الهجرة الأندلسية لبلادنا، في هذا المجال.

وتحوم هذه الإبداعات النسويّة حول الزّواج بدء بكتابة العقد (الصّداق) إلى الدّخول أو البناء، وما يتبعها من أيام أفراح، تليها الولادة والنفاس، وغيرها من المناسبات السعيدة أو الحزينة (كالتعزية في الوفاة).

وقد قسّم الباحثون كتابهم تسعة أجزاء نختزل تقديمها بعد محاولة تعريبها، وإن كان الأمر غير يسير ولا هيّن، إذ الاختزال قد يذهب بكثير من التفاصيل المهمّة، وشفيعُنا في ذلك ما يُصاحب هذا المقال من صُوَر لبعض الملابس النسوية من مختلف جهات البلاد:

1 ـ تونس (العاصمة) :

ازدهرت ملابس النّساء في الحاضرة منذ القرن السّابع عشر بدخول صناعة الحرير الذي كانت يُحاك منه «القفطان»، كالذي كانت تختال بارتدائه المرأة الصالحة عزيزة عثمانة، وقد كان مطرّزا بالجواهر.

* الملابس التّقليديّة النّسويّة في تونس أو الكُسَى التقليديّة النسويّة في تونس، الدار التونسيّة للنشر، 1988.
Les Costumes Traditionnels féménins de Tunisie. (M.T.E.1988)

وكذلك ازدهرت صناعة الفوطة والقوفية لتغطية الرأس دونَ الوجه، والجبّة والسروال. ومن الطّريف أنّ «الجبّة» النسوية التونسية انتشرت بعد ذلك في أوروبا، وصارت تعرف بـ "Juppe"، إلاّ أنّها فقدتْ عندهم جزأها الأعلى وأصبحتْ ذلك اللباسَ المعروفَ لديهم.

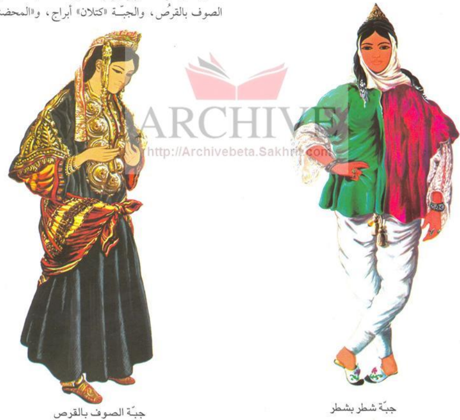
وما أجملَ «جبايب» نسائنا، ومنها ما كان يُسمّى في القرن التاسع عشر بـ «جبّة شطر بشطر» أي ذات لونين مختلفين (وهي عبارة عن قميص وسروال، كما هو معلوم)، كما عرفت النّساء الجبّة والسروال بالتكة (Ceinture) والجبّة القصيرة والسروال بالكبوس في مطلع القرن العشرين، أو كسوة «الطارايون» أو الكبوس الغارق.

2 ـ جهة بنزرت:

كان تأثير الجالية الأندلسية واضحا. فتوفرت الملابس النسوية في رفراف والعالية وفي بنزرت المدينة، فظهرت «التّبديلة» الحريرية المشتملة على الفوطة والبلوزة، و«الطاقية» التي تغطّي الرأس، والقفطان المحملّيّ المطروز بخيط نفس القماش، و«العبا» المذهّب، و«القندورة» (Tunique - chemise) التي تلبس فوق «كسوة» ليلة الدُّخلة.

أمّا العجائز فيلتحفْنَ بالفرآشيّة ويتنعلْنَ «الشبرلّة»، ويغطين الوجهْ بالخامة (وهو العجار المعروف بتونس العاصمة).

وقد ازدهرت الطريزة برفراف، واختصتْ بصناعة جبّة الصوف بالقرص، والجبّة «كتلان» أبراج، و«المحضنة»



جبّة الصوف بالقرص

جبّة شطر بشطر

من حرير، وهي كسوة الحنّة والنّقش. أمّا كسوة «الجلوس» فتُسمّى «شوشانة» وفرملة بالقُرص.

ولهنّ كسوة النهار الثالث «الموشّمة»، والسّورية العاديّة «سورية مبْدُوع».

سورية مَبْدُوع

3ـ الوطن القِبلي:

تتّسم هذه الجهة بغزارة كساء النّساء وملابسهنّ المختلفة، فقد عرفت النّسوة والعرائس منهنّ «قمجةّ» الزفاف و«القمجةّ» بالحواشي في الحمّامات، وسورية القماش بنابل، والجبّة والفوطة والجبّة الطويلة والجبّة القصيرة وجبّة «العين في العين» بالعدس والكنديل (Cannetile) والفوطة المطروزة بقماش الساتان الأبيض، وكذلك «الفرملة» والقفطان والسروال والحصّارة.

أما كسوة «الدُّخلة» (الزّفاف) في دار شعبان ومنزل تميم وقليبية والحمّامات فهي «القماجة»، مشفوعة بالقوفية على الرأس و«الحبين» المطرّز بالأسود.

ولا ننسى «الكدْرون» المطْروزْ في كثير



الكدْرون

من بقاع الوطن القبلي كالحمّامات، والجبّة العَكْري والقفطان والفرملة في منزل تميم و«الحرام» الحريري في منزل حرّ.



الجبّة العَكْري

القفطان والفرملة

4. جهة السّاحل :

أسهب المؤلّفون في وصف المخزون الكسائي النّسوي في السّاحل بالنّظر إلى الحضارات الرّومانيّة والعربيّة الإسلامية وغيرها التي تعاقبت على الجهة وخصوصا منها سوسة والمنستير والمهدية والجم وقراها وأريافها، فذكروا «التبديلة» السوسيّة (الفوطة والبلوزة)، والجبّة والبلوزة المنستيرية، وقد كان اللّون المفضّل عند «الهلاليّات» هو الأحمر «حبّ الرّمّان»، كما ذكروا «الردّا» المهدوي الحريري والخلالة المكنيّة (نسبة إلى المكنين طبعا)، والحرام الصّوفي وقد بيّنت الصّور بعض التمايز في كسوات الدّخلة في كل من سوسة (السروال الطويل والقفطان) والمنستير (القمجّة الكبيرة المطرّزة)، والمهدية (قمجّة طوّالي) والوردانين (قمجّة مستيري)، مع



القمجّة الكبيرة المطرّزة

السروال الطويل والقفطان

إضافة «الكرديّة» وهي شبيهة بالفرملة؛ ونفس الشيء تقريبا في المكنين، حيث تتزيّــن العروس، في السّــابع، بالحـرام الكبيــر.



الحـرام الكبيـر

قمجّـة طوآلي

5 ـ جهة صفاقس :

كانت النّساء الميسورات يلبسن «كسوة الزفّاف» (الخلْعـة) أو «جبّة نشّـاف» وسروالا «كعباوي». أما الرأس فكان يُغَطّى بـ «الطّيّاريّـة» المزدانة الموشّاة بالحرير في الحفلات. أما في الأيام العادية فيَضَعْنَ على الرأس «قوفية صغيرة».

على أنّ اللّبّاس العادي هو «الجبّة»، وكذلك «الكَنْتُوش» وهو شبيه بالقفطان.

أمّا أيّام الزفّاف، ومنها نهار «تنقيز الحوُت» (أي القفز على السمك)، ونهار العشاء فتلبس العروس قفطانا مَخْمَلياً فوقه فرملة.

وللنّساء لباس التعازي، ويُسمّى «زرزخانة»، وهو قفطان فوقه فوطة مُخَطّطة، وعلى الرأس طاقية حمراء أو سوداء. وعند زيارة الأقارب والأحباب، فيُضاف «الجبين». أمّا اللّبّاس اليومي، فهو «البسْتري» وهي الجبّة المعروفة.

وفي قرقنة، ترتدي المرأة لباس طريفا جداً، في الأعراس والحفلات مع «طرفُ الرأس» و«طرف الكتف» إضافة إلى الجبّة و«المحفظة» التي تغطّي الصّدر.



المحفظة الجبين

6 ـ جربة :

أفرد المؤلّفون قسما خاصاً للباس الجربي. فتحدثوا عن «كسوة الزّفاف» وهي عبارة عن «قمجة»، المعروفة في «ڨلاّلة» إضافة إلى الكدرون، وهو عبارة عن صدريّة ولحاف أحمر مطروز، شبيه بـ «كنتوش» صفاقس، مع القوفيّة.

أمّا في ميدون ـ محبوبين فتذهب المرأة الى الأعراس أو المناسبات مرتدية «فوطة ضمياطي» أو «ملحفة ضمياطي» صيفا، و«التونسي» شتاء وهو لحاف من قطن أزرق أو أسود تحته البسكري أحمر اللوّن، وفوق الرأس المظلّة الجربيّة الشهيرة.

وفي آجيم ترتدي العروس «الحولي» من الحرير المُوشّى، وهو عبارة عن قماش مخطّط بألوان زاهية جذّابة .



فوطة ضمياطي

كسوة الزّفاف

أما في حومة السّوق، فترتدي العروس، في الجلوة «فوطة بالبارات»، وتغطّي الرأس بتقريطة تشدّ فيها الحلي، في حين تسمّى كسوة العروس، في الحارة الكبيرة «إزارا» من حرير وقطن، ذي لونيْن بنفسجي وأصفر، وتتغطّى بـ«المنشف» الذي لا يحجب كامل جبينها ولا وجهها.



حولي من الحرير الموشّى

فوطة بالبارات

7. الجنوب الشّرقي :

عاد الباحثون إلى جذور اللبّاس النسويّ التونسي في الجنوب، وردُّوه إلى أصول متعدّدة: بربريّة وعربية وأندلسية، وذكروا من الأكسية ما هو حريريّ وما هو قطنيّ، وما هو صوفيّ، ووصفوا «البخنوف»، و«الطّرْف» أو «القَرْن» أي العجار، و«المنديلة» وهي قطعة قماش من حرير أو من قطن تغطّي الرأس والعنق، دون أن تحجب الوجهْ، وكذلك تحدثّوا عن «الحولي» وهو من حرير أصلي، وخصوصا في منطقة «هدآج» (photo p. 214) ، وعن «الحرام»، وحتّى الكتف له لباس يُغطّيه بَلْ يحليّه، وهو عبارة عن مستطيل من الصوّف أحمر اللوّن أخظره، مُوشّى بخطوط هندسية جميلة، والتخليلة «بالشواطح» القْابسية. أماّ شننّي فشهيرة بـ «عصابة» طريفة، وهل ننسى «حولي سواكي» تامرزرت وهو من أصل بربريّ، تزينّه الكتفُيةُ على الكتفين والمنديلة فوق الرأس.



حولي سواكي

التخليلة بالشواطح

أمّا في مدنين، فتختصُّ العروس بكسوة (حولي) مزدانة الألوان، حمراء اللّون عادة، تضع عليها لحافا مُوشّى مُخطّطا جميلا، يُغطّي الرأس والكتفين معا.



كسوة الحولي واللّحاف الموشّى

8. الجنوب الغربي :

اختصر المؤلّفون وصف الملابس النسوية بمناطق توزر ونفزاوه وقِبلّي وقفصة. فقد كانت المرأة تخرج وقد تغطّت بغطاء من قماش مطرّز بالأبيض، تزيّنه الكتفيةّ ذات اللوّن المغاير هو الملحفة. أمّا القوفية أو غطاء الرأس فتختلف تسميته من منطقة إلى أخرى، فهو البخنوف في الجريد، والعبروف في قفصة والملحفة في نفزاوة.

وللعروس بتوزر كسوات متعددّة، منها كسوةَ نهار لحزُوم (ثالث أيام الزواج) من صنع نساء نفطة عادة وفي قبلّي، كما في توزر، «الملحف الجريدي» وكذلك بنفزاوة، وهو قطعة من قماش قطن أسود (3,52م x 1,40م)، يوشى بالحرير الملونّ: الوردي والبنفسجي والأصفر الفاقع، والأحمر الدآكن، والأبيض والأزرق مع رسوم تشخّص القمر والمشط والهلال من جانب، و«الذباب» من جانب آخر.



كسوةَ نهار لحزُوم



البْسيطة

9 ـ الغرب التونسي :

حددّ المؤلّفون هذه الجهة جغرافيا من قفصة إلى طبرقة مُرورا بالسباسب علياها وسفلاها والتلّ الكبير ؛ وأشهر لباس النسوان فيها «الحولي» و«الملحفة» وهما من حرير أو من قُطْن أو من صوف حسَبَ مستوى عيش الأُسَرَ، وحسَب تغيُّر فُصول السنّة.

وقد وقع التركيز على لباس نساء الكاف في الزفّاف، وفي الأيّام العاديّة، لأنّ كثيرا من المناطق الأخرى كانت ترتدي نساؤها نفس اللبّاس تقريبا، على غرار كسرى وفريانة وباجة.

وتلبس العروس ليلة العرس «الجبّة الكبيرة» وتضع على رأسها «القفيّة»، والكسوة عبارة عن قماش محْملي، أحمر اللوّن أخضره، مزدان بشريط من نفس اللوّن، «تيّالة» يجمع بين قطعتي الكساء، وفوق الرأس «محارم» مطروزه، أحدها يُسمىّ «الدمّـاجة»، وهو ما يحصر الشَّعَرَ؛ أمّا «البْسيطة» فتوضَعُ على الجبين وفي اليوم السّابع، تلبس العروس «الحولـي»، وأبرز لـون فيه الأخضـر، ويشمل الجبّـةَ والسـرْوالَ، من نوع مُوَشّـى بالريكـامو (Dentelle mécanique) . أما غطاء الرأس فهو على منوال ما تَضَعهُ العروس في اليوم الأولّ من الزفّاف.

10 ـ نماذج من القوفيات ومن الصدريات والحوليات :

جمع المؤلّفون في سبع صفحات نماذج وأشكال من القوفيات لغطاء الرأس التقليدية والصدريات والحوليات والملاحف، وهي رُسوم بالقلم، تبرز طرافة هذه الأشكال التّونسية الأصيلة.

خاتمة المطاف :

حاولتُ في هذا العرض المختزل أن أوجز التعريبَ والتقديم لمعطيات غزيرة جداً وردت في كتاب ضخم جاوز 280 صفحة من المقطع الطويل، وهو نتيجة بحث ميداني واسع، قامَ به المؤلّفون في كامل تراب الجمهورية (1966 ـ 1970) (وإنْ لم يقع ذكر بعض ملابس نساء بعض الجهات كالقيروان وأختها زغوان) ووصفوا تلك الملابس النسوية، وذكروا مكونّاتها من قماش مَخْملي ّأو قطني ّأو صوفي ّوغيرها، وكيفيّة صنعها (حياكة ونَسْجا وطرزا) وطريقة أو طرق وَضْعِها، ومناسباتها، في الأعراس وفي بعض المآتم، وفي الزيارات، وفي الأيام العاديّة، وهي نماذج من لباس نساء تونس التقليدي في الشمال والجنوب، شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، يشمل الجسدَ منَ الرجلين حتّى الرأس، مع ذكرْ الحلْيِ ّوالمجوهرات التي كنّ يتحلّيْن بها (وإنْ مررتُ عليها مُرورَ الكرام)، فظهرتْ خصوصيّات وطنيّة، انطلاقا من الخصائص المحلية، تُميّز ملابسَ بلادنا عن ملابس غيرها من الأوطان، ومنها القوفيات أو ما تُغطّي به المرأة رأسها من لباس، كان في غاية الروعة والذّوق والجمال يزيدُها بهاءً ويترك جبينها مكشوفا، ووجهها ظاهراً للعْيان، في حياء وخفر، وإباء وشمم، بعيدا عن البِدَع وتقليد الآخر، غربيا كان أو شرقياً، وبذلك كان اعتزاز المرأة التّونسيّة في مظهرها اللائق، ولباسها الرّائق، وهو واحدٌ من مقومّات الهويّة التونسية التي كانت وماتزال مختلفة عن الغيْر، «لا شرقيّة ولا غربيّة»، تضيف إلى لباس الحضارات نماذج وأشكالا من الكساء والزينة تسرُّ الناظرين، وتنفرد بها عن الآخرين.

رحلة فنيّـة (*)

عميد الأدب العربي طه حسين

سيداتي سادتي،

لست أدري كيف أبدأ حديثي هذا اليكم الليلة، فإنّ في نفسي اشياء كثيرة أريد ان أؤديها اليكم وتقصر مقدرتي عن تأديتها اليكم، فقد شملتموني بفضل كثير ونالني من عناية اخواننا التونسيين ورعايتهم ما لا سبيل لي الى شكره، فلا يسعني إلاّ أن اسأل الله عز وجل ان يحسن جزاءكم جميعا عن هذا الذي لا استطيع ان اشكره ولا أن أكافئ عليه.

وأخرى أريد ان اتحدث بها اليكم قبل الأخذ في موضوع المحاضرة وهي اني لم اكن اريد ان ألقى محاضرة في تونس لأني سافرت من إيطاليا الى تونس ولم أكن مهيأ لإلقاء المحاضرات، ولم أكن أريد إلاّ أن أهنئ تونس بما أتيح لهذا الوطن العربي العظيم من عزة وكرامة واستقلال والذي لا يصدق فيه إلاّ قول الله عز وجل «من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا اللّه عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدّلوا تبديلا» (الأحزاب آية 23).

لم أكن إذا أفكر في القاء المحاضرات ولكن طلب إليّ ان أتحدث اليكم فلم استطع ان اعتذر، لم أستطع ان اعتذر مع اني لم اكن أعرف فيما أتحدث اليكم، ولو أطعت نفسي لما رأيتموني الآن في هذا المكان، فالعلم لا يحمل إلى امثالكم وعندكم والحمد للّه منه الكثير الكثير جدا، وكل حديث يلقى اليكم في العلم أو في الأدب فلن يكون بالقياس اليكم جديدا ولا طريفا، وكيف نتحدث اليكم في علم أو أدب وعنكم أخذنا علما وأدبا كثيرا ومازالت كتب قدمائكم لنا غذاء منها نتعلم الأدب ومنها نتعلم النقد ومنها نتعلم كل فروع الثقافة العربية القديمة.

ولم أكد ألم بهذه المدينة العزيزة حتى رأيت ما بهرني حقا، رأيت صفوة ممتازة من الشباب من شباب العلماء ومن شباب الطلاب، ورأيت نشاطا لا أعرف له نظيرا في كثير من البلاد التي ظفرت بمثل ما ظفرتم به ولكنها ظفرت به قبلكم، ولا تؤاخذوني إذا بعدت بكم عن تونس في هذا الحديث، وإذا بعدت بكم عن العالم العربي المعاصر، وإذا بعدت بكم عن الحياة المعاصرة كلها ورجعت بكم إلى الحياة العربية القديمة.

فأنتم تعرفون، بل انتم خير من يعلم ان طبيعة الحياة العربية القديمة تدعو دائما الى الحنين اليها والتفكير فيها والاعتزاز بها، ونحن الآن ومازال بيننا الشعراء الذين يقفون على الأطلال ويبكون الأحبة ويأسون لفراقهم ويصفون الأسفار كما كان القدماء يفعلون، فالحنين الى العهود القديمة والى حياة العرب القدماء طبيعة في كل من أحسن العلم بالعربية وفي كل من اراد ان يتقن الدراسات الأدبية العربية، فلنشترك إذا في ساعة نقضيها

* محاضرة بعنوان: «رحلة فنيّة» لعميد الأدب العربي طه حسين بتاريخ 3 جوان 1959 قاعة البالماريوم/تونس العاصمة.

مع أولئك العرب الأمجاد الذين خلفوا لنا هذا التراث العظيم الذي نعيش عليه ونرجو ان نضيف اليه وانا واثق بانكم ستكونون من خير من يضيف اليه ويغنيه.

من أجل هذا اخترت لهذه المحاضرة عنوانا غريبا هو "رحلة فنية"، ولست أنا صاحب هذه الرحلة بالطبع، وانما صاحب هذه الرحلة هو الفن العربي الخالص، وهذه الرحلة الفنية التي أريد ان اتحدث اليكم عنها هي محاولة لحل مشكلة من مشكلات الحياة الأدبية العربية القديمة، ذلك اننا نعرف ان هناك إقليما عربيا قديما هو العراق قد عاش اثناء القرن الأول للهجرة منذ الفتح، واثناء العصر الأموي كله عيشة خاصة قوامها الجهاد والصراع. جهاد في السياسة : فلم يعرف العالم الاسلامي القديم اقليما إشتد فيه الخلاف بين الاحزاب السياسية كهذا الاقليم العراقي، عاشت فيه الشيعة وعاشت فيه الخوارج وعاش فيه انصار الجماعة أو أهل السنة كما يقال منذ العصر القديم، وكل أولئك كانوا يختصمون، كانوا يختصمون في المساجد ويختصمون في الأندية ويختصمون في ميادين القتال وكانت حياتهم كلها تقوم على هذا النزاع.

فالشيعة ينتهزون كل فرصة ليثوروا ببني أمية، والخوارج ينتهزون كل فرصة ليثوروا ببني أمية، والجماعة تريد ان تقاوم أولئك وهؤلاء، وإذا هدأت الامور واستقر السلم فعلماء اولئك وهؤلاء يلتقون في مساجد الكوفة والبصرة ليختصموا بألسنتهم وليجادل بعضهم بعضها بهذه الخطب الرائعة في المشكلات السياسية والدينية المختلفة، وكل هذا قد فرض على العراق حياة قوامها الجد والصرامة والحزم والانصراف عما من شانه اللهو أو اللعب أو الاستمتاع باللذات الرخيصة الهينة.

وفي أثناء هذا الوقت نفسه كان في البلاد العربية اقليم آخر هو الذي هبط فيه الوحي وهو الذي انتشر منه نور الاسلام وهو الحجاز، وكانت حياة هذا الاقليم تمتاز بعكس ما كانت تمتاز به حياة العراق، فبمقدار ما كان في العراق من جد كان في الحجاز هزل، وبمقدار ما كان في العراق من صرامة كان في الحجاز ميل إلى اللهو وإلى اللعب والترويح عن النفوس، وبمقدار ما كانت حياة العراق قاسية عنيفة، كانت حياة الحجاز هادئة لينة راضية.

ونشأ عن هذا، هذا التناقض الغريب، فبينما كنا نرى المغنين يعيشون عيشة راضية ويملؤون المدينتين المقدستين مكة والمدينة بغنائهم، وبينما كنا نسمع شعراء الحجاز يتغنون بغزلهم ذاك الرقيق، يتغنى بعضهم بهذا الغزل العذري النقي ويتغنى بعضهم بغزل آخر فيه تحقيق شديد للذات الحياة، كنا نرى هذا كله في الحجاز وكنا نرى بعض الخلفاء من بني أمية يعينون أهل الحجاز على هذه الحياة اللاهية الساهية الناعمة بما يغدقون عليهم من العطاء وبما يرسلون اليهم من الهدايا يريدون ان يصدوهم عن المشاركة في السياسة ويريدون ان يصرفوهم عن شؤون الجد إلى شؤون الهزل، لأن أهل الحجاز كانوا ابناء المهاجرين وابناء الأنصار وكان الخلفاء من بني أمية يكرهون أن يشارك هؤلاء في السياسة، يخافون من مطامعهم ويخافون ان يفتن الناس بهم بحكم انهم ابناء المهاجرين وابناء الأنصار، وربما أسرف اهل الحجاز على أنفسهم في اللذة والغناء والغزل والمجون فأضطر بعض خلفاء بني أمية إلى أن ينكل ببعض أهل الحجاز كما فعل هشام عندما نفى بعض شعراء المدينة عن الحجاز وغربه إلى جنوب البلاد العربية.

بينما كنا نرى هذه الحياة في الحجاز كنا نرى حياة العراق حياة جد وصرامة وحزم وعناية من المناقشات والجدال في السياسة وفي الدين وعناية خاصة بالدرس الديني ويدرس كل ما يتصل بشؤون الأمة العربية في جاهليتها واسلامها.

ثم لا يكاد القرن الثاني يتقدم قليلا حتى ننظر فنفاجأ بأن نرى هذا العراق الصارم الحازم الجاد الذي لم يكن يكره شيئا كما كان يكره الغناء ولم يكن يمقت شيئا كما كان يمقت الغزل، نرى هذا العراق قد أصبح هو إقليم العبث وإقليم اللهو واقليم المجون وقد أسرف عن

نفسه أكثر ألف مرة ممّا أسرف الحجاز على نفسه في هذا.

كيف كان هذا التحول ؟ كيف صار العراق فجأة من هذا الجد وهذه الصرامة وهذا الحزم وهذه العناية بكبائر الأمور إلى هذا العبث واللهو والمجون الذي نراه في حياة العراقيين في اوائل الدولة العباسية ونراه بنوع خاص عند شعراء العراق عند بشار وأبي نواس ومسلم ابن الوليد والرقاشي ومن اليهم من هؤلاء الشعراء الذين عاشوا عيشة قوامها اللذة والاستمتاع بطيبات الحياة ؟

هذه أيها السادة هي المشكلة التي أردت أن أتحدث اليكم فيها، ومن اجل الحل الذي افترضه أنا لهذه المشكلة، افترضه أنا وأعرضه على علمائكم ليدرسوا وليحققوا وليروا فيه رأيهم فان رأوا أنه حق أقروه وإن رأوا أنه غير الحق أنكروه.

هذا الفرض هو الذي سميته بالرحلة الفنية، ذلك اني افترض ان الغناء والشعر والموسيقى وكل فنون الظرف قد ارتحلت من الحجاز الى العراق في أواخر العصر الأموي، وأكاد اعرف الطريق التي سلكتها هذه الفنون عندما ارتحلت من الحجاز إلى العراق، وأكاد أعرف التاريخ الذي بدأت فيه هذه الرحلة وأكاد اقطع لولا أني أقف موقف المفترض لا موقف المحقق الآن أكاد أجزم بالآماد التي قطعتها وبالأماكن التي اختارتها لترتاح من الرحيل ولتستأنف الرحيل بعد الراحة.

وأنا أقص عليكم هذه الرحلة في إيجاز، في ذات يوم من الأيام سافر ولي العهد من بني أمية الى المدينة، وكان ولي العهد هذا هو يزيد ابن عبد الملك، وكان الخليفة هشام ابن عبد الملك. سافر يزيد الى المدينة وفي المدينة وجد حياة لا يوجد مثلها في قصر الخليفة في الشام، ووجد ابناء الانصار وابناء المهاجرين يستمتعون بطيبات الحياة على نحو لم يكن أمراء البيت المالكي في دمشق يعرفونه تقريبا، ووجد غناء لم يكن يسمع مثله في الشام ووجد بنوع خاص مغنية راقه جمالها أولا وفتنه صوتها ثانيا وسحره غناؤها آخر الأمر، وكانت هذه المغنية جارية مملوكة فأراد يزيد ان يشتريها واشتراها بالفعل واشتط عليه صاحبها في الثمن فاشتراها بمقدار ضخم جدا من المال أظن انه كان عشرين ألف دينار ووصل هذا النبأ الى سليمان ابن عبد الملك فكره هذا وسخط عليه وألغى هذا البيع وأمر يزيد بالعودة الى دمشق.

وتوفي سليمان، وتوفي بعده أمير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز وصار الأمر الى يزيد ابن عبد الملك، صار الأمر الى يزيد ابن عبد الملك الذي اشترى جارية فألغى سليمان شراءه لها، والجارية في المدينة مازالت تملأ المدينة غناء وفتنة وهو أمير المؤمنين لا معقب لحكمه فما الذي يمنعه من ان يشتري هذه الجارية دون ان يخشى من احد ان يلغي هذا الشراء مرة اخرى وكذلك فعل يزيد فاشترى هذه الجارية وهي "سلاّمة".

اشتراها ونقلها الى القصر في دمشق ولم تكد سلاّمة تنتقل الى القصر حتى انتقل معها بعض شعراء المدينة واصحاب اللهو والعبث في المدينة وحتى شفعت في ذلك الشاعر الذي كان سليمان قد نفاه وهو الأحوص ابن محمد، فعفى عنه يزيد ورده من منفاه وجاء به إلى دمشق واجازه، وننظر فإذا قصر الخلافة أيام يزيد لم يبق هو هذا القصر الذي عرفناه أيام عبد الملك والوليد وسليمان وعمر ابن عبد العزيز، لم يبق قصر الجد والعناية بشؤون السياسة وتدبير شؤون الحكم وانما أصبح قصرا فيه كثير من اللهو وفيه كثير من المجون، ولأول مرة بعد يزيد ابن معاوية رأت دمشق خليفة من خلفاء المسلمين يجلس للمغنين ويسمع غناء سلاّمة ويسمع غناء الذين كانوا يغنون في مكة وفي المدينة ويشرب على هذا الغناء، ولأول مرة بعد يزيد ابن معاوية رأى أهل دمشق خليفة من خلفاء المسلمين يعجبه مجلسه للغناء والشراب فيتأخر عن الصلاة، ولأول مرة كذلك بعد يزيد ابن معاوية رأى أهل دمشق خليفة من خلفاء بني أمية يشرب ويطرب حتى يستخفه الطرب واذا هو ينهض فيدور في القصر مسرعا ويقول "يا دار دوريني".

هذه إذا هي الخطوة أو هي المرحلة الأولى التي

ارتحلها الفن من الحجاز الى الشام، ولكن صرامة بني أمية لا تلبث ان تعود فلم تطل خلافة يزيد وجاء بعده أخوه هشام ابن عبد الملك وكان الوليد ابن اليزيد هو وليد العهد بعد عمه هشام.

جاء هشام ابن عبد الملك فرد الى القصر جده وصرامته واشتد على المغنين لا في الشام وحدها بل في الحجاز ايضا واشتد في كل شيء واشتد بنوع خاص على ابن أخيه وولي عهده الوليد ابن يزيد، وكان الوليد قد أخذ عن ابيه حبه للغناء والطرب والشراب فغضب عليه هشام وأنذره مرة ومرة وكاد ان يصادر امواله وكاد يقطع عنه عطاءه والوليد مع ذلك لا يحفل بنذير ولا بتهديد وانما يمضي في عبثه وفي مجونه، يشرب ويطرب ومن حوله طائفة من الموالي ومن الموالي الذين ينتمون الى الفرس والذين اتقنوا العربية وبرعوا فيها وقال بعضهم فيها الشعر.

والوليد يعبث بعمه الخليفة حتى يقول هذين البيتين الذين يعرض بهما بإبن الخليفة نفسه وهو الذي كان هشام يريد أن ينقل إليه ولاية العهد بعد ان يخلع الوليد من ولاية العهد هذه لأنه أسرف على نفسه في اللهو والطرب:

يا أيها السائل عن ديننا نحن على دين ابي شاكر
نشربها صرفا وممزوجة بالسخن احيانا وبالفاتر

ولا يكاد هشام يفارق هذه الدنيا ويتولى الوليد خلافة المسلمين حتى يصبح امر الخلافة في دمشق لعبا كله، وحتى يتغير نظام القصر تغيرا تاما في عاصمة الخلافة وهي دمشق، ويعنى الوليد بالشراب اكثر مما يعنى بشؤون الحكم، وينشئ الشعر للمغنين وكان الوليد شاعرا بارعا جدا ينشيء الشعر ويأمر المغنين ان يغنوا له في شعره فيجلس الى الشراب فيشرب ويغني له المغنون ما قال من الشعر ولا عليه ان تمضي امور الحكم كما تستطيع.

وهذا بالطبع كان اكثر جدا مما يطيق امراء بني أمية وكان اكثر جدا مما يطيق المسلمون في تلك الأيام فتكون الثورة على الوليد ويذهب الوليد ضحية لهذه الثورة.

ومع اني لم أشك في ان المتأخرين قد أسرفوا في ما نسبوا الى الوليد من السكر والمجون وكذا وكذا، فليس هناك دخان بغير نار، والقدماء يحدثوننا بأن ابى نواس قد قلد الوليد في وصفه للخمر، وان الذين اكثروا من وصف الخمر في العصر العباسي إنما كانوا تلاميذا للوليد.

قتل الوليد إذا وذهب ضحية لهذه الثورة التي كانت نتيجة لاسراف يزيد أولا وابنه الوليد بعد ذلك في ما لم يعرفه خلفاء المسلمين من امور اللهو والعبث، وعادت صرامة الخلافة الى ما كانت عليه ولكن امور الخلافة الأموية كانت قد أخذت تتضعضع وتنهار لأسباب سياسية واقتصادية وعصبية مختلفة فلم يطل عهد الأمويين بعد قتل الوليد ... وقامت الدولة الجديدة دولة بني هاشم التي نهض بأعباء الحكم فيها بنو العباس.

وبنو العباس نقلوا العاصمة الى العراق فاقاموا أولا في الكوفة التي كانت هي العاصمة لبني هاشم عندما كان أمير المؤمنين علي رضي الله عنه خليفة المسلمين، أقاموا أولا في الكوفة ثم لم يستطيعوا ان يطيلوا المقام فيها لأن العلويين كثيرا ما كانوا يشغبون على الخلفاء فبنيت بغداد ايام المنصور وانتقلت العاصمة الى بغداد وظلت إذا عاصمة الملك في العراق.

مقتل الوليد هو الذي أتاح للفن، فن الغناء وفن الشعر ان يرحل رحلته الثانية الى العراق، هؤلاء الذين تفرقوا بعد قتل الوليد لم يكن لهم مقام في الشام ولم يكن لهم مقام في الحجاز، لم يكونوا يستطيعون ان يبقوا في الشام ولا ان يعودوا الى الحجاز لأن السلطان الأموي كان قويّا في الشام وفي الحجاز، ففروا وتفرقوا الى العراق حيث المعارضة لبني أمية، وربما ابعدوا في الفراغ الى ما وراء العراق حيث كانت تهيأ الثورة ببني أمية، والمهم ان هؤلاء الذين كانوا يلتفون حول الوليد من المغنين والموالي والشعراء واصحاب اللهو والذين كانوا يهيؤون ألوان الطرف للوليد كل هؤلاء في ما اعتقد أنا تفرقوا وذهبوا الى العراق.

وعندما قامت الثورة العباسية لم تكن ثورة لتقيم دولة

مكان دولة فحسب وانما كانت ثورة لتقيم مبادئ مكان مبادئ أخرى، كانت ثورة قوامها تحقيق المساواة بين المسلمين طبقا لما أراد الله ان يعيش المسلمون عليه من الأصول، فالقرآن لا يفرق بين العربي وغير العربي إلاّ بالتقوى، والقرآن يسوي بين المسلمين جميعا في الحقوق والواجبات، وهو لا يميز مسلما من مسلم، والمبدأ الاساسي بعد التوحيد، المبدأ الاساسي الذي جاء به القرآن والذي اثار قريشا على النبي صلى الله عليه وسلم هو هذه المساواة بين الاغنياء والفقراء وبين السادة والعبيد، بين الناس جميعا مادامو مسلمين.

ومن اجل هذا كان أشد ما تنكره قريش على النبي انه افسد عليهم رقيقهم وخدمهم وحلفاءهم من الذين كانوا يلجأون اليهم في مكة، فالثورة التي قامت على بني أمية وأزالت دولتهم كانت قبل كل شيء ثورة لتحقيق هذا المبدأ الاسلامي الخطير وهو مبدأ المساواة التام بين المسلمين على اختلاف أجناسهم ولغاتهم وطبقاتهم وحظوظهم من الغنى والفقر ومن القوة والضعف، لا فرق بين مسلم ومسلم مهما تكن الظروف.

ومعنى هذه المساواة التي حققتها ثورة العباسيين بعد انتصارهم ان الفرس والموالي من الفرس الذين أسلموا وتعلموا العربية وأتقنوها واختصوا بها، وغير الفرس من الموالي الذين أسلموا من الروم أو من الأمم الأخرى كل هؤلاء اصبحوا مساوين للعرب كل المساواة في جميع الحقوق والواجبات.

ابسط النتائج لانتصار هذه الثورة وتحقق هذه المساواة ان هؤلاء الموالي الذين كانوا مغمورين مستضعفين ايام الحكم العربي في ملك بني أمية، وأقول في ملك بني أمية ولا أقول ايام الحكم العربي فقط، ففي ايام الخلفاء الراشدين كانت المساواة متحققة، انما في ايام الملك الأموي كان غير العرب مبعدين بطبعهم عن الحكم، عملهم هو ان يزرعوا ويتجروا ويشتغلوا لاغناء سادتهم الفاتحين، وكثير من اسراهم هم الذين أغنوا الحجاز وجعلوه جنة الدولة الاموية.

هؤلاء الموالي اصبحوا مساوين لسادتهم في جميع الحقوق وفي جميع الواجبات، فلا أقل من ان يرى الموالي انهم قد انتصروا على العرب، ولا اقل من ان يسكر هؤلاء الموالي بهذا الإنتصار، ومن ان يطغي بعضهم هذا الظفر، ومن ان يظن بعضهم ان كل شيء قد اصبح له مباحا.

والثورات العنيفة تستتبع دائما شيئا من هذا الخروج عن المألوف ومن تجاوز الحدود ومن الخروج عما ألف الناس وما اصطلحوا عليه من القواعد والأصول، فوجد من هؤلاء الموالي في العراق اذن طائفتان تختلفان فيما بينهما أشد الاختلاف، وجدت طائفة لم تحفل بنتائج الثورة وانما مضت فيما كانت ماضية فيه من العناية بدرس العلم ودرس الأمور الدينية والعمل في كل ما ينفع الناس وكذلك وجد هؤلاء الفقهاء وهؤلاء المحدثون وهؤلاء العلماء الذين تخصصوا في درس اللغة العربية واتقنوا علومها، كل هؤلاء وجدوا ومضوا في جدهم مع انهم كان كثير من هؤلاء الموالي لم يبطرهم الانتصار ولم يصرفهم عما كانوا ماضين فيه من جد ومن عناية بالعلم والدين.

ولكن قوما آخرين من هؤلاء الموالي أطغاهم الانتصار وابطرهم الظفر واصابهم شيء يشبه ان يكون السكر بهذا الظفر، فتجاوزوا مقاديرهم وتجاوزوا الحدود الدينية والعادات التقليدية وكل ما تواطأ الناس عليه من هذه التقاليد، وهؤلاء الناس هم هذه الطبقة من اصحاب الشعر والغناء والسكر واللهو والمجون من امثال بشار ومطيع ابن إياس ويحيى ابن زياد وأبي نواس ومسلم ابن الوليد ومن اليهم من هؤلاء الشعراء.

والغريب ان هؤلاء الناس، هؤلاء الشعراء بنوع خاص كانوا قد برعوا في العربية وعرفوها كما يعرفها اصحابها وقالوا فيها الشعر ولكنهم لم يرتفعوا ايام بني أمية لأنهم موالي، وقد حاول بشار نفسه ان يرتفع فهجا جريرا لعل جريرا ان يلتفت اليه فلم يحفل به جرير ولم يلتفت اليه، وحاول ان يمدح خليفة من خلفاء بني أمية

فمدحه وأخذ الجائزة ولكن احدا لم يحفل به ولم يلتفت اليه لأنه كان من الموالي.

وعندما تمّت هذه الثورة ونظر بشار فاذا هو حر يستطيع ان يقول ما يشاء ويستطيع ان يفعل ما يشاء ويستطيع ان يرى نفسه كالعربي سواء بسواء، بل يستطيع ان يستعلي على العرب بشيء ما وان يذكر ان أمته الفارسية كانت اسبق الى الحضارة من الأمة العربية فهو يستطيع ان يفاخر العرب وان يزعم ان قومه ليسوا أقل من العرب وهو كذلك يفاخر بالفعل بقومه ويزعم ان قومه كانوا قريش العجم.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد وانما تجاوزوا حدود الدين نفسه فلم يصرفوا على انفسهم في اللهو والشرب والطرب والغناء والمجون فحسب ولكنهم خرج بعضهم على الدين نفسه فانتشرت الزندقة وانتشرت الآراء الفارسية القديمة واستطاع بشار ان يجهر بان إبليس خير من آدم لأن النار خير من الطين، استطاع ان يقول الأرض مظلمة والنار مشرقة والنار معبودة منذ كانت النار، واستطاع إذا ان يعود جهرة في بعض شعره الى عبادة النار التي كان الفرس يعبدونها قبل الاسلام والتي كان بعض الفرس لايزالون يعبدونها الى ذلك الوقت.

وكذلك تمت رحلة الفن ولكن هذا الفن لم يكد يبلغ العراق في رحلته تلك الطويلة التي استراح فيها اثناءها في الشام وقتا ما، هذا الفن لم يكد يصل الى العراق حتى وجد انتصار هذه الثورة فطغى على هذا الفن ما طغى على اهل العراق من هذا الظفر والانتصار واستباح أهل العراق لأنفسهم ما استباح.

ولا أكاد أرى تفسيرا لانقلاب العراق المفاجئ من الجد الذي كنا نعرفه أيام الحسن الحصري وابن سيرين وايام هؤلاء العلماء الذين كانوا يعلمو الناس دينهم في مساجد البصرة والكوفة ويجادلون في السياسة، لا أكاد اجد تفسيرا لتحول العراق فجأة من هذا الجد الصارم الى هذا اللهو العابث إلاّ هذا التفسير الذي عرضته عليكم وهو ان الفن الذي نشأ في الحجاز أيام الأمويين فن اللهو والغناء والاستمتاع بطيبات الحياة، هذا الفن الذي نشأ في الحجاز وانتقل ايام يزيد وأيام ابنه الوليد الى الشام قد فرّ بعد الثورة بالوليد، فرّ من الشام الى العراق ولم يكد الموالي يحسّون انتصار الثورة العباسية حتى مضوا بهذا الفن الى اقصى ما كان يمكن ان يمضوا به اليه مما لم يعرفه العرب في الحجاز في المدينتين المقدسين.

هذه ايها السادة هي الرحلة الفنية التي اردت ان اقص قصاصها عليكم، وأرجو ألاّ أكون قد أمللتكم، وارجو بعد هذا كله ان يتفضل علماؤكم بالتفكير في هذه الرحلة وبالتفكير في هذا الفرض الذي افترضه وان يكون بين علمائكم وبين علمائنا في هذا الموضوع حديث متصل لا في هذا الموضوع وحده بل في هذا الموضوع وفي غيره من كل الموضوعات التي تتصل بالثقافة، فاخص ما يمتاز به العالم العربي واخص ما تمتاز به الثقافة العربية خاصة انها ليست ثقافة اقليمية وانها لا يمكن ان تقصر على جنس بعينه من الناس ولا على وطن بعينه من الاوطان ولا على جيل بعينه من اجيال الناس، وإنما هي ثقافة انسانية تتلقى من الأمم الأخرى كل ما تستطيع ان تتلقى فتصيغه وتتمثله وتجعله عربيا وتجعله ملكا له ثم تذيعه فتنفع به الناس لا تنفع به العرب وحدهم بل تنفع به العرب وتنفع به غير العرب ايضا.

وانتم ايها السادة قد شارك وطنكم في هذا كله قديما ولا بدّ له من ان يشارك فيه حديثا، انتم شاركتم قديما في نقل العلوم الى أوروبا وانتم شاركتم في نقل العلوم العربية الى الأندلس والعلم العربي لا يمكن ان يقصر على العرب وحدهم فهو لم يلبث ان يصل الى الاندلس حتى انتقل منهم الى الاوروبيين المسيحيين وحتى كان مصدر النهضة الأوروبية الأولى وانتم كنتم الواسطة بين العرب وبين أوروبا، ثم انتم كنتم الواسطة بين المغرب العربي وبين المشرق العربي ولا أحب ان أتم هذه المحاضرة دون ان أذكركم بفضل عظيم لكم على مصر ما أظن ان كثيرا منكم يفكرون فيه، من الذين انشأ الأزهر في مصر انما انشأه خليفة خلفائكم، انشأه قائد من قواد المعز عندما فتح مصر

وانشأ القاهرة بنى فيها الجامع الأزهر، بنى فيها الجامع الازهر ليكون مسجدا يؤدي فيه الخليفة الصلاة ويدعى فيه لمذهب الفاطميين ولم يلبث الأزهر بعد انتهاء الدولة الفاطمية ان أصبح موطن الثقافة العربية الاسلامية في الشرق وبفضل العلماء الذين تعلموا في مصر وفي الأزهر، في الازهر الذي انشأتموه انتم. بفضل هذا الأزهر حفظت الثقافة الاسلامية في الشرق كما ان الثقافة الاسلامية في الغرب انما حفظت وبقيت لنا الى الآن بفضل الزيتونة في تونس والقرويين في مراكش.

وإذن ايها السادة فليس بد لهذه الأوطان التي حمت ثقافة المسلمين وحفظت الثقافة العربية وابقتها تراثا محفوظا مأمونا يستطيع المسلمون والعرب في هذه الايام ان يحيوه وان ينتفعوا به وينفعوا الناس ليس بد لهذه الأوطان الثلاثة : مصر وتونس ومراكش من ان تتعاون في العصر الحديث على شؤون الثقافة، ليس بد من ان تتعاون في العصر الحديث على احياء الثقافة كما تعاونت على هذا الاحياء في العصور القديمة، الأمانة العلمية والأمانة التاريخية وأمانة الابناء للأبناء وامانة الاجيال العربية الحديثة للاجيال العربية القديمة تفرض هذا علينا جميعا.

وأحب ان أؤكد لكم مطمئنا كل الاطمئنان واثقا كل الثقة ان هذا التعاون سيتحقق.

والسلام عليكم ورحمة الله.



حوار مع الميداني بن صالح

الحبيب جغام (*)



هو ابن الجنوب قلبا وقالبا... التحف بأوجاع وطنه وأمّته العربية فصاغ إحساسه الدّافق شعرا وكتابة وحركة... اختلط بالنّاس فكسب منهم تجربة ثرية...

كانت له أنشطة سياسيّة واجتماعية كبيرة في صلب رابطة القلم الجديد وصوت الطالب الزيتوني والاتحاد العام التونسي للدفاع عن حقوق الإنسان... كان من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتولى رئاسة اتحاد الكتّاب التونسيين لمدّة تجاوزت العشر سنوات.

أصدر المجموعات الشعرية التالية: قرط أمي - الليل والطريق - زلزال في تل أبيب - من مذكّرات خمّاس - الصوت الخالد - الوحام - الأقنعة - ألحان وأناشيد للجيل الجديد - تونس الإشعاع على دروب التغيير - في رحاب المتولي - أقباس في كهف الظلمة... إلى جانب كتب ودراسات تاريخية ومقالات متنوعة: كنت أروي نزيفي - الثورة الصناعية والمدّ الاستعماري - تاريخ القرن 18- عصر التنوير.

متحصّل على الجائزة الوطنية للآداب والعلوم الإنسانية في اليوم الوطني للثقافة (30 جوان 2002) والميدالية الذهبية لسنة 2002 بمناسبة الذكرى 15 للتغيير. كما أنعم عليه سيادة الرئيس زين العابدين بن علي بجائزة 7 نوفمبر للإبداع في الذكرى 17 للتغيير يوم 7 نوفمبر 2004.

هذا حوار أجريناه معه في مقرّ اتحاد الكتّاب

* إعلامي تونسي

التونسيين يوم 15 نوفمبر 2004 وفيه تحدّث عن شؤون خاصة وعامة في الأدب والحياة.

- توفي في صيف 2006 - رحم الله الشاعر والصديق الميداني بن صالح.

*** أستاذ ميداني بن صالح... من أنت ؟**

- أنا الميداني بن بوبكر بن محمد بن صالح بن محمّد بن حمّادي بن أحمد بن عبد الجبّار.. وعبد الجبّار جاء كما يقال في بعض الكتب من المغـرب وهو تاجر وكانت تجارته مع إفريقيا السوداء وعندما دخل إلى نفطـة كانت معه ألف نـاقـة وجمل ونصب خيـامـًا في واحــة نفطـة في ما يُسمّى الآن «غواطيـن الشرفاء».. والغيطة منطقة فلاحية يفرش فيها النخيل وإلى الآن مازالت موجودة وبعد فتــرة دخل إلى المدينـة وبدأوا يتمـدنّـون أي يصبحـون جزءا من مدينة نفطة.

أمّا والدي فقد كان يشتغل بالأرض وهو رجل متصوّف ما بين الواحة ومسجد الحارة يقوم بتسخين الماء في الشتاء للمصلّين وفي رمضان كان يقدّم التّمر واللّبن للإفطار لعابري السّبيل. وفي تلك الفترة كانت الحدود الجزائرية التونسية مفتوحة سواء من منطقة الوادي «سوُف» أو منطقة الشريعة وتبسّة أي أن التجارة كانت متواصلة وكانت هناك علاقات متداخلة في الزواج والاقتصاد.. والدي كان رجلًا هارباً إلى اللّه كما يُقال..

*** متى توفي ؟**

- توفي سنة 1966.

*** عندما توفي هل كنت شاعرا مكتمل التجربة والنّضج ؟**

- لست أدري هل إلى الآن اكتملت أم لم أكتمل!

*** والوالدة؟**

- أمّي الزهرة الأرقش.. كانت امرأة عكس والدي صلبة شديدة بالرغم مما تحمله من عواطف إنسانية لكنّها إمرأة حديدية وهي التي ربما تعلّمتُ عنها الصّلابة والشجاعة والصّبر ومواجهة متابع الحياة ومصاعبها.. وقد توفيت بعد والدي بفترة.

*** وأخوتك وأخواتك؟**

- ليس لي إلاّ أخت واحدة تعيش في مدينة الزهراء- تونس.. وهي تحبّ الشعر لأنّ والدتي كانت تقول الشعر وأختي تحفظ لها الكثير زيادة على حفظها الذي كان متداولا آنذاك بمنطقة الجريد وبنفطة بالخصوص.

*** كيف كانت دراستك؟**

- درست الابتدائي بالمدرسة الفرنسية العربية Franco-Arabe بنفطة ثم انتقلت الى الزيتونة.. ثم إلى جامعة بغداد من 1956 إلى 1960 حيث تحصلت على الاجازة في التاريخ.

*** لماذا اخترت دراسة التاريخ؟**

- اخترت التاريخ لأن عادة المناطق الفلاحية المتعلقة دائما بالماضي وبالأصول وبالبنيات القبلية الجهوية نحن في الجنوب نقول هذا شريف وهذا غير شريف وإن كان انتماء الإنسان حسب تقديري هو إلى فعله وسلوكه وما ينتجه هو لا من الانتماء إلى الماضي.

*** بقيت إذن أربع سنوات في بغداد؟.. ما هو ملخصها ؟**

- ملخصها أنني دخلت مغامرة إيديولوجية في حزب البعث العربي الاشتراكي وتركت بصمات وربطتني علاقات عديدة.. كما تعرفّت على بدر شاكر

السيّاب وعبد الوهاب البياتي وشفيق الكمالي وعلي الحلي وحسين مردان المتمرّد، كما تعرّفت في دمشق على الكثيرين.. دراستي إذن كان لها تأثير على ثقافتي إذ تمكنت من الاهتمام بالتاريخ الحضاري خاصة كما يسمّون كذبا وزيفًا الأقوام السامية وكلمة السامية أكذوبة علمية تاريخية هي من صنع المستشرق اليهودي النمساوي «شولتر» سنة 1789 على ما أذكر وكان مخططًا لهذه الكلمة على أساس أن نوح أنجب سام.. أنا اهتممت كثيرا بحضارات الشرّق القديم، بلاد ما بين النهرين ومصر والشام والفينيقيين وغيرهم ثم اهتممت بالاقتصاد لأن في جامعة بغداد يتكامل التاريخ مع الاقتصاد والانتماء الإيديولوجي يفرض عليك أن تتعرّف على المدارس الاقتصادية كالماركسية والليبرالية وغيرها. ثم أيضا اختلطت بالمثقفين، خاصة أساتذتي في الجامعة الذين ربطتني بهم علاقة متميزّة لأنّهم كانوا يقدّرونني ويحترمونني لا لذكائي أو لعبقريتي وإنّما لأنّني كنت طالبا جديًا أي كنت أطرح أفكاري ووجهات نظري دون مجاملة.

*** من كان معك من التونسيين في الجامعة؟**

- كان معي المرحوم عزالدين الشابي والصادق عمّار وهو صديق من سوسة.. مزاح كذلك والحبيب التريكي من صفاقس والبشير شقرون من القيروان وفي سوريا هناك عدد كبير من الأصدقاء وكنّا نتزاور.

*** بدر شاكر السياب كان وقتها أبرز شاعر؟**

- لأنّ بدر تماهى مع المرحلة التي كانت تعيشها العراق خاصة الثورة التي قادها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف والوحدة ما بين القطرين المصري والسوري، عكس عبد الوهاب البياتي الذي هو صديق لكن كانت توجهاته ماركسية لذا كان السياب هو المسيْطر على الساحة خاصة الجامعية.

*** درست التاريخ والاقتصاد فما هي أصولك وجذورك التاريخية القديمة؟**

- أنا غيّرت لقبي من شريف إلى بن صالح.. عائلتي كلّها وأبناء عمّي وأشقّائي لقبهم شريف.. عائلتي في نفطة وتوزر لقبها شريف.. وأنا بن صالح لأنّني أؤمن أن شرف الإنسان هو عمله وفكره ومواقفه والتحامه بهموم شعبه وتطلّعاته.. وشرف الإنسان أن يناضل من أجل الحرية والعدالة والمساواة والحق، أمّا أن يحمل لقب شريف وهو لا يستحق كلمة إنسان أو بشر فأنا أرفض ذلك لكن رغم ذلك من خلال الشجرة فنحن ننتمي إلى ذرية الرسول وعائلتي جاءت في القرن 17م إلى نفطة والغواطين التي غرسها عبد الجبّار وأبناؤه مازالت موجودة.. أعمار النخيل تقريبا 300 سنة وأول بيت بني لنا عمره حوالي 250 سنة.. إذن المرحلة التي قضيناها ما بين الخيام في ضواحي نفطة إلى مرحلة التمدين لابد أن تكون 100 سنة حسب تقديري ونضيفُ إليها 300 سنة..

*** أنتم جئتم من الجزيرة العربية؟**

- لا.. نحن جئنا من المغرب الأقصى ولدينا إلى الآن جذور عائلية في الساقية الحمراء والمناطق التي خرج منها العلويون.

*** هل ترددت في صباك على الكتّاب؟**

- نعم تعلّمت بكتُّاب الحي «جامع بن الوعايد» وقد حفظت القرآن الكريم.

*** عندما بدأت تفهم الدنيا ماذا أردت أن تكون؟**

- كنت أتمنى أن أكون رجل تعليم.. وأصبحت كذلك.

*** قمت بتدريس الصبيان في المدارس الابتدائية في أول شبابك؟**

- قمت بالتعليم بالمدارس الابتدائية في أكتوبر 1953 وبقيت حتى سبتمبر 1956 حيث سافرت الى العراق لمواصلة تعليمي.

*** ما هي المدارس التي اشتغلت فيها؟**

- أوّل تعيين لي كان بمدرسة «جمنة» بولاية قبلّي وهي تقعُ في نصف الطريق ما بين قبلّي ودوز أي تبعد 18 كلم تقريبا عن قبلّي و18 كلم عن دوز.. بعد ذلك درّستُ في منجم «المظيلّة» خلال سنتين واحتككت هناك بالعُمّال وعشت مآسيهم وما كانوا يتعرّضون له من حوادث داخل المناجم حيث أنّ المدرسة كانت تقع بجانب السكّة الحديدية التي تربط ما بين المنجم و«الفيلاج» يعني القرية الاستعمارية التي كان يسكنها المعمّرون آنذاك وكانت القاطرات وصفاراتها مزعجة أي انها تحمل الموتى أو من يتعرّضون إلى الحوادث داخل المناجم... أي أنّ العُمّال كانوا يعيشون أوضاعا اجتماعية اقتصادية سيئّة ومحزنة جداً في ذلك العهد.. أتذكّر أن الأجر كان 20 فرنكا وكتبت هذا في بعض القصائد البدئية الأولية في سنة 1954.

*** ماذا كتبت مثلا؟**

- كتبتُ في موت العامل،

طلع النهار والريح تعوي والقطار

والعاملون الكادحون في ألف غار

مائتي فرنك في النّهار

خبز وزيتون وماء

والكلب ينبح والصغار طول النهار أين العشاء...

*** عندما سافرت إلى تونس قطعت جزْءا من الرحلة على ظهر حمار كما جاء في ديوانك «قرط أمّي»؟**

- نعم.. الرحلة من نفطة إلى توزر كانت على ظهر حمار.. وقد بعت القرط الذي وهبتني إياه المرأة التي أسميّها «لبؤة الصحراء» وهي الزهرة الأرقش في توزر ثم امتطيت القطار إلى تونس.

*** ودخلت تونس لأوّل مرّة؟**

- لا.. كنت زرت تونس للمرّة الأولى من قبل.. زرتها سنة 1936 لأنّ والدتي كانت فقدت البصر تقريبا فجاء بها والدي للمعالجة...

*** وعمرك كان 7 سنوات؟**

- بل أقلّ بقليل.. عمري كان 6 سنوات فأنا وُلدت يوم 15 نوفمبر 1929...

*** واستقرت العائلة هنا في العاصمة؟**

- .. بعد أن عالجَتْ والدتي عينها رجعنا إلى الجريد طبعا...

*** من تعتبر من الأساتذة أو المعلّمين الذين تركوا بصمات في نفسك؟**

- أتذكّر إبراهيم الأحمر في نفطة هو معلّم ذكيّ عبقريّ وجوديّ وكانت له علاقة مع الشاعر حافظ إبراهيم في الشرق.. كان رجلا فحلا توفي في حادث هو والأمجد قُديْه من القيروان.. كان مناضلا وشاعرا وكان يُلَقّبني بفيلسوف قمبطة.. كان يدرّسنا المنطق وكان يعي المقولات الفلسفية ولم يكن مُردّدا لها!

* ما هي أبرز صورة رسخت في ذهنك عن مدينة نفطة القديمة؟

ـ هي نفطة القديمة الحالمة.. كان لدينا «برطال» توجد به دكاكين وهذه «الدكات» تصبح في الصيف ملتقى لأن الحرارة شديدة وتوفّر كل عائلة الفواكه والتين وكان جدّي ـ رحمه الله ـ يفترش زربية ويجلس ليناقش في التاريخ والأدب والثقافة ثم إن عمّي أحمد بن صالح أيضا خرّيج الزيتونة وعمّي علي.. الآن البرطال خرب وسقط كلّه لأنّ العائلة انتقلت إلى هنًا وهي لا تريد بيعه إلى الآخرين.. هذه الصّورة تؤلمني جداً.

*هل تحس أنك عشت طفولة قاسية؟

ـ طبعا عشتُ طفولة طبيعية أي أنّني تأقلمت وتفاعلت مع الطبيعة والواقع بجمالها وقسوتها.. الواحة جنّة والصحراء جحيم.

* متى نشرت أول قصيدة؟

ـ سنة 1954.. وأول ديوان صدر لي هو «قرط أمّي» في مارس 1969.

قرط أمّك الذي بعتَهُ في توزر.. هل ندمت اليوم على بيْعه؟

ـ أبدا... هو البراق الذي حملني إلى النّار وإلى الجنّة وأحيانا تركني أتأرجح بين بين... بين الجنّة والنّار وهذا وضع لا أقبلُه.

* كم قبضت مقابل القرط؟

ـ لا أتذكر!

* كيف لا تتذكر قيمة قرط أمك؟

ـ حقيقة لا أتذكّر.. المهمّ أنني اقتطعت تذكرة وعندما وصلت إلى المتلوّي فوجئتُ بصُعود بنات جميلات حلوات وعندما وصلت إلى قفصة كان جزء هام من ثمن القرط قد تبدّد لأنّني أسْرَعْتُ إلى حانة كانت توجد بالمحطة واشتريت كمية من القوارير تلبية لرغبة الجميلات اللاتّي كنت أجلس إليهنّ أو هنّ جئنني لست أدري.. هذا الجزء الهام ذهب في بداية هذا المشروع الوجودي الذي لم يكتمل بعد.

* هل أنت رجل مقتصد وتتصرف بذكاء في أموالك؟

ـ أنا ذكي ولكني في المال أنا غبيّ.. أنا أعتبر أنّني عندما أنام وفي جيبي أموال لها أهميّةٌ أبيتُ وأنا نادم ندامة «الكُسَعي».

* الكُسعي.. من هو هذا الكسعي؟

ـ الكُسَعي.. رجل كان ذات مرّة مسافرا فوجد فردة حذاء وهي جديدة نظر إليها وقال ماذا سأفعل بها ثم رماها وعندما استمرّ في السفر إلى يومين وجد الفردة الثانية فندم.. إمّا أن يرجع ولا يتمكّن لبُعد المسافة.. إذن يُقال: ندم ندامة الكُسَعي.. إذن أنا أندم على أموال لا أصرفها أو لا أتصدّق بها أو أساعد بها محتاجا ولكن أيضا قد أشبع بها رغباتي!

* متى أحببت أول مرّة؟

ـ أحببت عندما كنت في نفطة ولكن لا أعتقد أنه حبّ ميْل الرجل إلى الأنثى في الحقيقة له أبعاد.. البُعد الطبيعي بمجرّد ما يتميّز الذكر عن الأنثى يبدأ الميْل من كلا الطرفين وهو شيء طبيعي لأنّ من الذي يشدّ انتباهك.. المغاير لك.. شبيهك لا يشدّ انتباهك إذن بمجرّد ما يصل الإنسان إلى مرحلة من الوعي فإنّه بهذا الميل وأنا لا أسمّيه حبًا.

* ومتى تزوّجت؟

ـ تزوّجت سنة 1961..

* **من هم أبناؤك ؟**

- نزار وهو أستاذ جامعي في التكنولوجيا خرّيج كندا وفرنسا ويُسرا خرّيجة أمريكا وهي من إطارات وزارة الفلاحة في الجيولوجيا المائية وبلقيس وهي طبيبة أطفال ولها عيادة وسفيان هو موظّف في الدولة.

* **زوجتك الأولى - رحمها الله - هي من نفطة ؟**

- زوجتي الأولى من تونس.

* **وزوجتك الثانية؟**

- زواجي الثاني فشل والسبب لأنّني أنا فاشل في تعاملي مع المرأة!

* **هل هذا جرّاء عقدة ما ؟**

- أنا لم أكن رجلا معقدًا.. أنا أعقّد الآخرين.

* **دخلت اتحاد الكتّاب ؟**

- أنا من مؤسّسيه سنة 1971.. مع العروسي المطوي والبشير بن سلامة والطاهر قيقة والشاذلي القليبي.. وآخرين.. أنا من مؤسّسيه الفاعلين...

* **ماذا حقق الاتحاد إلى حدّ الآن (نوفمبر 2004)؟**

- أبرز ما حقّق أنه حافظ على استمراريته منذ تأسيسه ولم تؤثّر فيه المراحل التي عاشتها بلادنا منذ سنة 1971.. فبلادنا عاشت فترات متناقضة متكاملة ومع ذلك فإنّه استمرّ بالوعْي رغم الاختلاف. ثم إنه تمكّن من أن يبلّغ صوت تونس في المجال الثقافي خارج حدود الوطن على الساحة المغاربية والعربية بسبب أننا نتمتّع في صُلبه بسمعة كبيرة جداً نتيجة وعي التونسي بعيدا عن كلّ انغلاق قطري. وقد تعلّمنا من أستاذنا محمد العروسي المطوي وحملنا مشعل الوفاق سواء في مؤتمرات الجزائر أو القاهرة أو بغداد.. اتحادنا دائما هو المرجع وتونس هي التي تنقذ الصراعات وهي التي تلعب الأدوار الرئيسية وهو الذي اكتسب مصداقيته على أساس أن التونسي له قدرة على التعامل مع الواقع وهو يرفض الاستسلام.. ثم إنّه حقّق معجزة...

* **ما هي هذه المعجزة؟**

- نعم.. المعجزة بفضل ما أمدّنا به سيادة الرئيس زين العابدين بن علي. فنحن اليوم أكملنا إصدار أنطولوجيا الشعر التونسي بالفرنسية في جزأين.. وأنطولوجيا للقصّة وللرواية وأنطولوجيا للعلوم الإنسانية.. والآن نُعدّ لأنطلولوجيا المسرح، إذن بفضل الإرادة وبفضل الدعم المالي للسيد الرئيس غير المحدود وبذلك قمنا بفتح كوّة في الجدران الاسمنتية لكي يشعّ منها فكرنا وأدبنا وإبداعنا على الضفاف الشمالية للبحر المتوسط.. أي على أوروبا.

* **أنت من المتحمّسين لمزيد التفتّح على أوروبا؟**

- أنا قلت وأكرّر أنا ضدّ أن تبقى الشراكة بيننا وبين أوروبا شراكة «هريسة وطماطم وبنطلون وجاكيته».. أنا مع الشراكة مع أوروبا ومصيرنا مع أوروبا وعيوننا يجب أن تتجه إلى الشمال.. هذا ما قلته وكتبتُه لكن هذه الشراكة يجب أن تكون أيضا أدبا وثقافة وفكرا أو إبداعا لأنّ رصيدنا الحضاري ومساهماتنا في الحضارة الإنسانية والمتوسطية مشرّفة جداً منذ أن تأسست قرطاج مرورا بالقيروان وسوسة التي خرج منها أسد بن الفرات ثم المهدية ثم تونس قرطاج وإلى الآن.. إذن هذه معجزة حققها اتحاد الكتّاب التونسيين ولا ينكرها إلاّ من عميت عيناه أو صُمّت أذناه!

- لا يمكن أن يقع هذا في العالم! لا يمكن أن يتّحد رجال الإبداع والثقافة والفكر في أي بلد من بلدان العالم.. لماذا؟ أنت تعرف أن من ينتسب للثقافة فيهم العادي وفيهم المجنون وفيهم نصف المجنون وفيهم

العبقري وفيهم من يدّعي النبوة.. ومنهم من يتأرجح ما بين منزلة النبوّة والألوهيّة! إذن كيف يمكنك أن تجمع هذا الخليط.. فهؤلاء لابدّ أن تقعَ لهم مناصفة أو معادلة أي أن يذهب البعض إلى جهنّم والآخر إلى الجنّة.. لا يمكن أن يكونوا معا في مكان واحد!!

* نحن نتمنى أن يذهبوا كلهم الى الجنّة؟

ـ ربما يندمون في ذلك لأنّهم سوف لن يجدوا أصدقاءهم.. سوف لن يجدوا إله الشرّ «هريمن» وإبليس وأبانواس وديكارت.. لست أدري!

* كم هي ميزانية الاتحاد؟

ـ 34 ألف دينار تسلّمها وزارة الثقافة وهي لا تسمّى ميزانية أرجوك.. الميزانية تناقش في البرلمان! هي منحة مع بعض بطاقات السفَر.

* وسيادة الرئيس أعطاكم أموالا؟

ـ نعم هي هبة ومكرمة من السيد الرئيس ولولاها لما تمكنّا من إنجاز المشروع المعجزة في منشورات الاتحاد.

* كم أخذت الطائرة من مرّة على حساب الاتحاد؟

ـ في النظام الأساسي للاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب ينعقد المكتب الدائم كل 6 أشهر في دمشق والقاهرة والجزائر والمغرب وطرابلس وعمّان وننظم المؤتمرات العامة لذلك أنا أمثل اتحاد بلدي وأنا آخذ الطائرة كلما تطلّب الأمر ذلك!..

* لماذا تراجع إشعاع الأدباء والكتّاب العرب؟

ـ هناك نظرية تقول: إن الشعر قد تراجعت منزلته وحلّت محلّه الرواية أو القص.. ولكن الآن الشعر سيسترجع منزلته ومكانته لأنّ ما يحصل في العالم هو انهيار نتيجة «الهيمنة» والتفرّد والهزائم... الشعر هو الزورق الذي يحمل البشرية وهو الألحان والأحاسيس.. لا منقذ إلاّ الشعر والثقافة وكما ردّد السيد الرئيس منذ البداية: الثقافة سند للتغيير لأنّه لا تغيير ولا حضارة ولا تحوّل دون الاعتماد على أرضية ثقافية صلبة مخاصبة متفتّحة.. لا ثقافة متخشبة متفحّمة، يعني ثقافة اللاّهوت ومن يريدون جرّ عجلات التاريخ إلى الوراء.. الشعر سيستردّ منزلته، لكن متى وإنّ غدا لناظره قريب..

* من هو الأديب الأوّل برأيك في تونس؟

ـ أنا لا أؤمن لا بالأوّل ولا بالآخر!

* من تفضّل أنت؟

ـ شخصيا ودون مجاملة «أبو القاسم الشابي» الذي عايشني في بداية طفولتي وكنت التقط قصائده من جريدة «الثريا» لنور الدين بن محمود وأذكر أنني كنت أبكي عندما كنت أقرأ قصيدة «قلب الأمّ» وأنا في المرحلة الرومانسية البدوية ولكن هذا لا يعني أن الشابي هو كلّ شيء!

* وعربيا؟

ـ عبد الوهاب البياتي الذي ربطتني به علاقات وطيدة في بغداد وباريس وتونس.. أنا أنسجم مع شعره وأتمكّن من التفاعلُ معه.

* ومن هذا الجيل من تعتقد أنه في الطريق الصحيح؟

ـ يشدّني شعر عبد الله مالك القاسمي والبعض مما يكتبه سويلمي بوجمعة.

* **هل استفدت من الحركة النقدية ومن النقد المكتوب عنك؟**

ـ لم أستفد لأنني عندما أكتب الشعر أحاول ترضية قيمة من القيم التي تأكلني والشعر لا يعامل بالعقل.. من الممكن أن القصائد التي كتبتها في «قرط أمّي» شدّت الناس أو «أقباس في كهف الظلمة» وهي تجربة عشتها عما قام به الظلاميون الإرهابيون السلفيون في الجزائر من قتل وذبح للأطفال يوم عيد الفطر مثلا لكن في الحقيقة فإن كل من كتبوا عني قالوا الشيء المضيء وهم يلومونني أحيانا في أن بعض الجُمل يغلب عليها الطابع الخطابي أما لغتي فهي لغة عربية سليمة قحّة.. فأنا متأثر بالقرآن وبما أحمله من فكر متجاوز لأنني أنا كما قال جاك بريفار:
Je suis comme je suis

* **هل ندمت على قصائد كتبتها؟**

ـ لم أندم ولو على قصيد واحد ولكن على الإنسان أن يراجع نفسه ولن أندم على أي قصيد كتبته لأنّه مرحلة من المراحل التي عشتها.

* **هل تعتبر نفسك من كبار ونجوم الشعراء في تونس؟**

ـ أبدا.. وأنا أرفض كلمة النجومية.. والنجومية لها أصحابها.. أنا نجوميتي في وعْيي وفكري وفي ما أحمله في ذاتي.

* **هل أحببت أن تكون قصيدة لشاعر آخر غيرك؟**

ـ أنا لا أؤمن ولا أقبل أن أكون غير الميداني بن صالح ابن الزهرة الأرقش الذي وُلد في نفطة يوم 15 نوفمبر 1929.

* **ما هو أجمل عنوان من عناوين دواوينك؟**

ـ «قرط أمّي».. لأنّ القرط ذهب والأمّ هي الخلود والاستمرارية والحنان الذي لا حدّ له.

* **من هو الفيلسوف الذي أعجبتك فلسفته؟**

ـ أعجبتني فلسفة جون جاك روسو في كتابه «العقد الاجتماعي» لأن عالمنا يعيش حالة مخيفة هي مشروعية السلطة أين يستمدّ الحاكم سلطته، وروسو يقول: إن الحاكم يستمدّ سلطته من إرادة الشعب العاقلة التي تتجلّى من خلال انتخابات حرّة ديمقراطية وهو يحدّد الدولة التعاقدية ويرفض الدولة الدينية وهو لم يسقط في الماركسية وفي نظرية القوّة كالفاشية أو النازية أو البوشية الآن..

وكما رأيت أخ حبيب كيف قدم السيد الرئيس مشروعا يتكوّن من 21 محورا وهو عقد ما بينه وبين الشعب، أي أنّه تعهّد بإنجاز هذا المشروع تأسيسا وتركيزا لجمهورية الغد على درب الحرية والتعدّدية والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام إرادة الشعب التونسي.

* **أين وفي أي عصر كنت تتمنى أن تعيش؟**

ـ كنت أتمنى أن أعيش لو ولدت سنة 1995.

* **متى.. سنة 1995؟**

ـ نعم سنة 95.. حتى أكون الآن في التعليم الابتدائي وتفتح أمامي هذه الآفاق فأنا عندما كنت أدرس في نفطة لم يكن يوجد إلاّ كتاب واحد Grammaire وكتاب واحد بالفرنسية.. أما الآن فهناك المكتبات والكتب والإذاعات والتلفزات ووسائل التعليم مُتاحة.. ربّما لو ولدت سنة 95 لتجاوزت انشتاين.. لربما!

* **أنت الآن تعيش بأحلام الطفولة؟**

ـ أنا مازلت طفلا.. شابا مرحا.. لعبا طموحا..

أنا لا ولن أعترف بالشيخوخة ولا بهذا الشيب الذي ظلمني وكسا رأسي بالبياض.

*** ماهي القيم التي سعيت إلى العمل على هديها منذ زمن طويل؟**

ـ كنت أومن بالعدالة والحريّة.. فأنا عشت مرحلة الاستعمار ـ مرحلة الاستغلال التي شاهدتها عن كثب ومُعايشة بالنسبة للعمّال التونسيين الذين كانوا يعاملون معاملة الدوّن مقارنة بالعمال الإسبان الذين كانوا موجودين بالمناجم وكذلك الإيطاليين والفرنسيين.. هذا من جانب.. ثم أنا عشت ظروفا عائلية خاصة بعد أن توفي جدّي وقسّم الإرث وكان والدي رجلا مسالما ومتزوّجا من امرأة من العائلة، مرضت وأتى بها إلى تونس سنة 1928 فتوفيت هنا ودفنها وبالنظر إلى أن والدتي زوجها الأول قد تغيّب عنها 5 سنوات ولي خالي عبد الرحمان الأرقش قال له والدي: إن أختك امرأة طيبة وزوجها غائب منذ 5 سنوات أرغب في الزواج منها فصدر بلاغ في جريدة «الزهرة»: إن فلانة قد تغيّب زوجها عنها لمدّة كذا وتركها دون نفقة فتمّ تطليقها وتزوجت أبي.. أنا لم أكن أعرف هذا!

*** ما هو الخطأ الفادح الذي قمت به في حياتك؟**

ـ لي كثير من الأخطاء وهذه الأخطاء هي سرّ قوتّي.. ربّما أنّني فتحت مجال اتحاد الكتّاب التونسيين للشبّان، وهم في الغالب لم تتوفر فيهم كل شروط العضوية وثبت أن الكثير منهم قد أصيبوا بالغرور والانتفاخ!

*** متى تضحك من أعماقك ومتى تبكي؟**

ـ أضحك عندما أركن إلى نفسي.. وأبكي عندما أرى بعض الانحرافات كالتنكّر والغرور والكبرياء.. أبكي في داخلي وقد بكيت السنة الماضية (2003) بسبب بعض من تطاول وتنكّر وافترى وكذب وزيّف ولست أدري لماذا!!؟

*** ربما لأنهم انتقدوك وناقشوا مسألة نشاط الاتحاد؟**

ـ أن من يريد أن يفتك الاتحاد سيكون مصيره الاحتراق، وعليه أن يأخذ الاتحاد بالانتخابات.

*** أنت الآن أفضل من يدير شؤون الاتحاد؟**

ـ أنا لا أقول هذا! لكن الاتحاد يتطلّب الحضور المطلق.. ربما أنا هو الأفضل لأنه ليس لي عمل.. أنا الآن متقاعد فأنا من الساعة 7 صباحا إلى الساعة الثانية ظهرا موجود هنا وهذه ميزة هامة، بالإضافة إلى أنّني عايشت أجيال النضال من أجل الاستقلال وأجيال من قاموا ببناء الدولة وأجيال العهد البورقيبي وأجيال عهد التغيير.. فالمسؤول عن الاتحاد يجب أن يتمتّع بثقة في عديد القطاعات وهذا مكسب كبير.

*** ما هي ثروتك الحقيقية؟**

ـ الصدق والشجاعة.

*** كيف تداوي جراحات قلبك؟**

ـ أداويها بإكسير عمر الخيام:

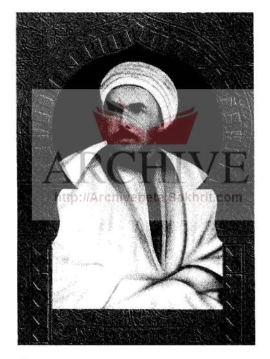
غرّد الطير فنبّهْ من نعس
وأدرك كأسك فالعيش خُلَسْ
سلَّ سيفُ الفجر من غمْدِ الغلسْ
وانبرى في الشرق رامٍ أرسلا
أسهُمَ الأنوار في هامِ القلاعْ
صاحَ بي في النوْم طيف: هاتها
نملأ الأكوابَ من ياقوتها
قبل ما تنضبَ من كاساتها...

شكرا أستاذ على هذا الحديث والى اللقاء

الشيخ المصلح سالم بوحاجب

(1827- 1924)

تقديم : فتحي القاسمي



ولد الشيّخ سالم بوحاجب في جهة بنبلة التابعة لولاية المنستير في عائلة ينتمي مؤسّسها إلى أبناء سيدي مهذب ونشأ في ضيعة والده عمر بوحاجب الذّي حفظّه كثيرا من سور القرآن ولقنه مبادئ العربية ثّم وجهّه إلى حاضرة تونس حيث احتضنه عمّة الذّي كان معلّما خاصا لأبناء الوزير مصطفى آغا في قصره بباردو، "درس القرآن بباب منارة (الكتاب) وواصل تعلّمه بالزيتونة" (1) بشغف وتتلمذ على ثلة من كبار شيوخ الزيتونة من أمثال محمد ملوكة بزاويته خارج باب

القرجاني واستنجبه الشيخ إبراهيم الريّاحي وكان يحضرُ بسقيفة دار أستاذه درس موطأ الإمام مالك وأخذ علوم العربية عن:ـ الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور الجدّ وقد لازمه، ونهل من الشيخ محمد معاوية. . . وكان الشيخ سالم دائم الاستزادة من المعارف فـ"توجهت إليه الأنظار وصار حديث النوادي في الأوساط العلمية لما امتاز به من ذكاء عجيب واعتناء لا مثيل له وميل إلى البحث بكل جرأة وإقدام وشجاعة كبيرة في مراجعة الشيوخ ومناقشتهم"(2). التحق مبكراً بسلك التدريس بجامع الزيتونة فقد وصل سنة 1842 "إلى رتبة مدرّس من الطبقة الثانية فالطبقة الأولى بعد أن كان في أول تخرّجه متطوّعا بالتّدريس مجانا على عادة أمثاله حاملي شهادة التّطوع ودرّس سالم بوحاجب بعد ذلك بالزيتونة مدّة خمسة وستين عاما"(3) ومكنته هذه الفترة المديدة من إعداد أجيال متعاقبة ومستنيرة وقد "أفاد وأجاد وألحق الأحفاد بالأجداد نُجب على يديه كثير من علماء الدين الذين صاروا من كبار المدرسين وأعاظم النابغين، وانحصر جامع الزيتونة في تلامذته وتلامذة تلامذته فلا تجد طالبا إلاّ وله عليه شيخوخة إمّا مباشرة أو بالواسطة، فالزيتونة عيال عليه ومرجعهم في العلم إليه"(4). أما تدريسه فقد تميز بطريقة عصرية وبنزوع إلى إذكاء الفكر النقدي والمتسائل لدى طلبته وكان "يتدفق كالسيل المنهمر[في دروسه] ويجلو عرائس المسائل في أبهى حلّة بلسان عذب وفكر ثاقب"(5) ولم يقتصر نشاطه الديني على التدريس بالجامع الأعظم بل إنّه واظب على إنجاز أكثر من ستين ختما للأحاديث النبوية بكل من المدرسة المنتصرية وجامع سبحان اللّه الذّي ألقى في رحابه الشّيخ سالم بوحاجب مئات الخطب الجمعية وأشرف بنفسه على طبع عدد معتبر منها في العقد الثاني من القرن العشرين.

وكانت له مساهمات كثيرة في لجان إصلاح التعليم ووضع المجالات القانونية وتقنيين القضاء التونسي، من ذلك مشاركته الفاعلة في وضع دستور 1901 ومجلة الالتزامات والعقود سنة 1906. ولم يكن اعتناؤه بالشأن الاجتماعي مقتصرا على ما يبديه في دروسه وخطبه وأختامه من حرص متواصل على الجمع بين دواعي الدين ومقتضى الواقع وتداعياته بل إنّه كان منذ بعث المجلس البلدي بالحاضرة سنة 1858 حريصا على معاضدة رفيقه الجنرال حسين أول رئيس لبلدية تونس وتوجيه النظر إلى المصالح الاجتماعية، وكان حريصا على مساعدة الجنرال حسين في الدفّاع عن مصالح تونس وأموالها المنهوبة من قبل الجنرال محمود بن عيّاد ثّم خليفته نسيم شمامة. وقد أقام بإيطاليا ستّ سنوات تعلم خلالها اللغة الإيطالية والتقى بالكثير من رجال الفكر والسياسة ودوّن ذلك كله في مذكّرات ضائعة كما أنّه زار معرض باريس الدّولي، والناظر في ما كتبه الجنرال حسين حول محمود بن عيّاد ونسيم شمّامة يلاحظ بيسر بصمة الشيخ سالم بوحاجب خصوصا في كتاب حسم الألداد في نازلة محمود بن عيّاد (6). لقد عمّق الشيخ سالم بفضل إقاماته المطولة في البلاد الأوروباويّة اهتمامه بالإصلاح والتنوير، وازدادت مراهنته على العلوم التي كرّست فكرة التقدم واعتبر الاهتمام بالمعرفة العصرية أمرا ضروريا بل إنّه عمد إلى توظيف قاعدة أصولية لتسريع تعاطي تلك العلوم واستيعابها لأنّ ذلك من قبيل"ما لايتم الواجب إلاّ به فهو واجب". ويُعتبر الدرس الذي افتتح به الشيخ سالم نشاط الجمعية الخلدونية في ربيع1897 بحضور جمّ من الشيوخ والعلماء والطلبة ورجال الحماية الفرنسية يتقدمهم المقيم العام الفرنسي رونيه مييه ومدير التعليم العمومي لويس ماشويل بيانا (Manifèste) حدّد فيه هذا العالم الزيتوني المستنير سبيل الخروج من التقوقع والتردد والعجز أمام الغرب الزاّحف بجيوشه وعلومه وآلاته واختراعاته ونادى بالمراهنة على العلوم الرّياضية والطبيعية وإقحامها في برامج التعليم الزيتوني وأكدّ أنّ

الأداة الناجعة والوحيدة لهذا التدبير العقل(7). ويلتقي في ذلك مع ابن خلدون الذي وطّأ للعلوم والصنائع في الباب السادس من مقدمته ببيان أهمية الفكر وضرورة أن تتوفر للعقل مراتب ثلاث هي التمييز والتجريب والتنظير لإنتاج المعرفة والخروج عن السبُل المسطورة. ولذلك اعتبر أرنولد ڤرين في كتابه حول العلماء التونسيين الشيّخ سالم عالما تقدميا (8).

إنّ فذاذة هذا الشيّخ المتشبع بثقافتين: شرقية وغربية مشهود له بها من قبل أقطاب الإصلاح في المشرق والمغرب العربيين وكان الشدياّق أول معترف له بالنباهة ولذلك نصح الوزير خير الدين قائلا "علماء تونس كثيرون ولكن أبوها وكيالها أبو حاجب وإنّكم لن تنالوا رقياً ما دام مثل هذا الرّجل مجهولا من أصحاب الدولة" (9).

ومن دلائل مراهنته على التحديث معرفيا وسياسيا واجتماعيا ودينيا، إلحاقه لأبنائه لمدرسة الصادقية ومزاولة ثلاثة منهم(خليل، أحمد، حسين) لدراستهم العليا في الجامعات الفرنسية، وبلغ ابنه خليل بوحاجب رتبة وزير أكبر وكان زواجه من الأميرة المصرية نازلي هانم التّي استقدمت بدورها الشيّخ محمد عبده إلى تونس، مظهرا من مظاهر الحركية التي أحدثتها عائلة بوحاجب بتونس منذ أواخر القرن التاسع عشر وجعلت الشيّخ عبده الذّي أقام في قصر بوحاجب وتحاور طويلا مع الشيّخ سالم ينتبه إلى أهمية هذا العالم الزيتوني ويقول: "لو كان متّصلا بحركة الإصلاح الديني في الشرق عند ابتداء أمرها لكان لها بمقامه العلمي وأفكاره النيرّة شأن عظيم» (10) ولكن الناظر في تاريخ الفكر العربي والإسلامي الحديث يلاحظ أن ما هجس به الشيخ عبده تحقق منه نصيب معتبر وذلك لأن تلامذة الشيخ سالم بو حاجب ممن شدّوا الرّحال إلى الشرق (مصر/ الشام/ اسطانبول) من أمثال عبد العزيز الثعالبي وعلي باش حانبة ومحمد الخضر حسين وصالح الشريف وإسماعيل الصفايحي وغيرهم كانت لهم أدوار هامة في المشرق العربي وروابط فكر وروح مع زعماء الشرق وساسته جلبت لهم مزيدا من الإحترام والتقدير والاعجاب (11).

إنه برغم من قلة مؤلفات الشيخ سالم بوحاجب المطبوعة وتبعثر قصائده وبعض آرائه في بطون الكتب والمجلات وتوزع بعض أختام الحديث والحواشي بين المكتبة العاشورية ودار الكتب الوطنية وضياع رحلته إلى أروبا ومجلدين من شعره وكتابه عن تاريخ تونس بطلب من خير الدين، وشرحه للقصيدة المنفرجة لابن النحوي القيرواني، بالرغم من كلّ ذلك يحتل الشيخ سالم موقعا مركزيا في الفكر الإصلاحي والتنويري الحديث ولكن لم ينخرط في الحياة السياسية ولم يقبل الوزارة والصدارة رغم قدرته على الإضطلاع بهما، فإنه استطاع أن يكوّن صفوة المصلحين ورجال السياسة ممن تشبعوا بآرائه وكان من أهمهم في المجال السياسي الشيخ عبد العزيز الثعالبي والإجتهاد الديني، الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور الذي كان أفضل من رشح الاتجاه المقاصدي للشيخ سالم فجعل من ذلك علما يدرس في الجامع الأعظم ووضع في مقاصد الشريعة الإسلامية وفي المسألة التربوية والإجتماعية كتبا دلت على رسوخ القدم وغزارة العلم ولاشك أن دعوة الشيخ سالم إلى الإجتهاد وتحقيق المناط من خلال دروسه بالزيتونة وبالخلدونية ومن خلال أختامه وخطبه بالمدرسة المنتصرية وجامع سبحان الله في أشد الحاجة إلى عناية الدّارسين لأنها لاتزال متميزة بالرّاهنية وبطرافة الطرح وأصالة التفكير. لقد كان الشيخ سالم بوحاجب حلقة من سلسلة أعلام تونسيين قدّموا الإضافة والطرافة لأنهم استوعبوا الثقافة الإسلامية وتشبعوا بثقافة العصر ولم يتمسكوا «بظواهر النصوص وإهمال تحقيق المناط» (12) ولم يكن متضلعا في الشرعيات وفي أحوال العصر بل كان أيضا شاعرا ومجتهدا وخطيبا مفهوما وأديبا بارعا وهي خصال قلّما اجتمعت في رجل واحد.

الهوامش والإحالات

(1) النيفر محمد ـ عنوان الأريب، ج 2ص : 1169.

(2) الزناد، عبد الله. (الشيخ سالم بوحاجب دراسة مرقونة ص :1.

(3)قحة، عبد القادر. سالم بوحاجب ومنهجه الإصلاحي أطروحة دكتورا الدولة، نوقشت في الجامعة الزيتونية سنة 2002، ص : 38.

(4) مخلوف، محمد شجرةالنور الزكية في طبقات المالكية بيروت : دار الكتاب العربي ، عن المطبعة السلفية، 1349هـ ص :624.

(5) بالحاج يحيى، الجيلاني. شيخ الصحافة البشير الفورتي من خلال آثاره (تحقيق وتقديم) (د. ط) خريف 2005 ص: 82.

(6) تولينا بالتعاون مع الأستاذ الشيباني بنبلغيث تحقيق هذا الكتاب وصدر عن مطبعة بريزم بتونس سنة 2002.

(7) ابن عاشور، محمد الطاهر. أليس الصبح بقريب، تونس: ص : 103.

(8) قرين، أورنولد. العلماء التونسيون ترجمة حفناوي عمايرية وأسماء معلى، ط، 1 تونس بيت الحكمة 1416/ 1995 ص : 204.

(9) الزناد، عبد الله .الشيخ سالم بوحاجب، ص : 6.

(10) ابن عاشور، محمد الفاضل. تراجم الأعلام ص : 229.

(11) انظر على سبيل الذكر ماقاله الأمير شكيب أرسلان في الأخوين علي ومحمد علي باش حانبة والشيخ صالح الشريف .

(12) محفوظ، محمد. معجم المؤلفين التونسيين، بيروت دار الغرب الإسلامي ج 2 ص 79.



محاضرة الشيخ سالم بوحاجب في الجمعية الخلدونية بتاريخ 15 ماي 1897

بسم الله الرحمان الرحيم

«وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة». دلت هذه الآية الكريمة على أن عمران الأرض منوط بتدبير الإنسان حيث جعله الله الخليفة فيها وركب فيه العقل الذي هو الآلة الوحيدة لذلك التدبير، لكنه مع ذلك ركّب فيه الشهوة والغضب المعبر عن ميله بهما عن منهج العقل بالهوى، ولما كان الملائكة على علم بذلك إما بوحي أو بالقياس على ما شاهدوه من الجن الذين كانوا يسكنون الأرض قبل آدم من الإفساد وسفك الدماء، قالوا «أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك»، أي ننزّهك عن خلاف الحكمة، أو المراد عرض أنفسهم على الخلافة وأنهم أحق ممن يتوقع منهم الفساد، والمحققون جعلوا قولهم هذا ليس باعتراض على الله سبحانه وتعالى وإنما هو تعجب مراد منه استكشاف الحكمة التي خفيت عليهم في ذلك الوقت، أو أنه إبداء لما أداهم إليه اجتهادهم.

وحيث أن المستشار مؤتمن يبدي رأيه ولو خالف في الظاهر مراد المستشير أبدوا رأيهم في صورة استفهام إنكاري إظهارا لتأثرهم من أن يعصى معبودهم سبحانه.

فإن قيل ما فائدة الاستشارة هنا مع أن الحكيم سبحانه غير محتاج إليها، فقد أجاب الإمام الرازي عن ذلك. أولا بأن ذلك صدر منه تعالى مصدر تعليم عبده طريقة الاستشارة. وما أنسب هذا بمبدأ تلك العمارة حيث يلمح من أن عمران الأرض كان مؤسسا على المشورة، ونحن غاية ما سمعنا قبل هذا في التنويه بشأن المشورة أن الله أمر بها نبيه المعصوم إذ قال «وشاورهم في الأمر»، فالآن استفدنا من كلام الرازي إن المولى سبحانه وتعالى ارتكبها بنفسه نعيما على عباده، وليس بعد هذا تنويه بشأنها وتأكدها على ولاة الأمور.

وثانيا أن قوله تعالى «إني جاعل في الأرض خليفة» محض إخبار جُعل وسيلة لما صدر من الملائكة من التعجب الذي جرّ إلى إظهار فضيلة آدم بالعلم والتعليم الذي صدر منه للملائكة حتى استحق أن يسجدوا له، فقال تعالى جوابا عن تعجّب الملائكة «إني أعلم ما لا تعلمون» أي أنكم علمتم ما يمكن صدوره عن الإنسان من المخالفات عندما يتغلب الهوى على عقله ولم تعلموا ما ينشأ عن ذلك العقل المرتبك مع الشهوة والغضب من العلوم والمعارف هي الوسيلة الوحيدة لعمران أرضي. وبها ينجبر ما يقع من الفساد الغير مرضي. مع أنه بدون ذلك لا تتم الحكمة الباهرة. من جعل الدنيا مزرعة للآخرة. فكل مزدرع يحصد هناك ما في دنياه بذر، إن خيرا فخير وإن شرا فشر. وبذلك يكون النوع الإنساني مظهرا لأنعام الله وانتقامه ومجمعا لحكمته وأحكامه.

فأشار لهاته الحكمة إجمالا بقوله «إني أعلم ما لا تعلمون»، ثم فصلها بقوله «وعلّم آدم الأسماء كلها» إلى آخر الآية، المتضمنة إظهار فضل آدم بالعلم وأنه بذلك استحق خلافة الأرض وعمارتها دون الملائكة.

واختلف في العلم المشار إليه فقيل هو علم اللغات وهو المتبادر من الأسماء أي الدوال مطلقا فيشمل الأفعال والحروف، ولا شكّ أن اللغات من أوكد الوسائل لعمارة الأرض وذلك أن تدبير فرد أو أفراد لا يفي بما تستدعيه العمارة المشار إليها، بل تدبير

الإنسان الواحد لا يكفي لضروريات نفسه. ولذلك كان مدنيا بالطبع محتاجا لمعونة أبناء جنسه، والمعونة خصوصية كانت أو عمومية تستدعي التفاهم من الجانبين، إذ الإنسان قبل أن يطلّع على مراد صاحبه لا يمكنه أن يعينه بالفكر أو اليدين، فلذلك تمم الله نعمة العقل بنعمة البيان، وأودعه في عضو سهل الحركة وهو اللسان، وجعل مادته النفس الطبيعي للإنسان، بحيث أنه في آن واحد يجلب لروحه راحتين، ويدفع عنها غمين، أما الراحتان فإحداهما حسية وهي تبريد القلب بالهواء الحامل للأكسجين المنعش للحيوان والنبات، والأخرى معنوية وهي استراحته بالإعراب عما في ضميره. والغمان حسيّ أيضا وهو ما يدرك بحس النفس، ومعنوي وهو ما يجده أرباب العي والحبس، (جمع حُبسة) وكفى تنويها بشأن نعمة البيان، قرانها بنعمة الخلق في القرآن، حيث قال «خلق الإنسان علمه البيان»، وقال في أول ما نزل «اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علّم بالقلم».

والآية الثانية أفادت مزية اللسان الثاني أعني القلم فإنه وإن كان دون اللسان الحقيقي من حيث عموم النفع وسهولته والأمن من غوائل الإطلاع (من غير المخاطب). لكنه يفوقه بحفظ المعارف وصونها عن الضياع كما قيل:

العلم صيد والكتابة قيده

فاحفظ بها ما نلته بعناء

ولولا القلم ما وصلت إلينا علوم سوالف الأمم حتى عرفنا أطوار العمران وأسباب تقلبات الأزمان، ولولا كتب التاريخ ما علمنا أن نمو الاستعمار إنما كان بتعارض الأنظار وتلاحق الأفكار، بحيث أن كل أمة تستخدم نبلها، من الغاية التي انتهت إليها الأمة قبلها. مثلا كان الناس في القديم يتحاربون بالأيدي والمصارعة، ثم عدلوا إلى التحجير والمقارعة، ثم عوضوا الحجارة بالنبال، والعصي بالسيوف والعوال، (الرماح) ثم في الأزمان الأخيرة استخدمت النار في الحروب. فلم يقابلها أرباب الآلات السابقة بسوى الهروب، وكيف تقابل بالرماح مكاحل الإبرة أو بالمنجنيق يقابل الكروب، ولم تزل الأمم بتقوية هذا العنصر الناري يعتنون، وفي اختراع آلات الرمي به يتفننّون وبكل جديد يبطل القديم، وفوق كل ذي علم عليم. فقد ظهر من هذا مدخلية علم اللغات في عمارة الأرض وبه يتضح ارتباط تعليم آدم الأسماء بجعله خليفة في الأرض.

وهذا على أن المراد من الأسماء الموضوعات اللغويّة، وقيل المراد بها الصفات والنعوت فيشمل خواص الأشياء وسائر منافعها الدينيّة والدنيوية، وتوجيهه أن الاسم إن كان من السمّة فصفات الشيء سمات وعلامات عليه، وإن كان من السموّ فهي أدلّة عليه، والدليل مرتفع وسام على المدلول، ورجح هذا التفسير بأن العلم بحقائق الأشياء مما يتوصل إليه بالعقل فيحسن فيه التحري، أما الموضوعات اللّغوية فهي أمور توقيفيّة فمن لم يوقف عليها لا يظهر نسبته إلى العجز عند جهلها لكن إذا اعتبرنا أن جميع الأشياء من الله تعالى فتخصيصه آدم بتعليمه تلك الموضوعات مزية ثبت فيها فضله على الملائكة.

فإن قيل قد شرحتم وجه الارتباط بين الآيتين على التفسير الأول ببيان مدخلية علم اللغات في عمارة الأرض فما وجهه على التفسير الثاني، فالجواب أن المدخلية على التفسير الثاني أكمل وأشمل وذلك أن الموضوعات اللغوية من جملة سمات الأشياء وخواصها، فيشملها التعليم مع شموله لسائر الخواص والمنافع التي بمعرفتها تنتظم مقدمات العمران ويسهل الحصول على نتائجها فإنّ من عرف حقائق الأشياء لا يكاد يخطئ في إنزالها منازلها، والتصرف فيها بصرفها لما خلقت له، وهو ثمرة علم الحكمة (ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا).

وقد آن هنا أن نذكر ما ينبغي صرف الهمة إليه من العلوم فنقول أنا معاشر المليّين حيث نتحقق أن للإنسان حياتين لاجرم أن تقسم العلوم التي نتعاطاها إلى قسمين أحدهما وهو الأشرف ما كان متعلقا بما ينفع في الحياة الدائمة كعلم أصول الدين، والفقه، وأصوله، والتفسير، والحديث، وسائر ما يحتاج إليه في تلك العلوم كفنون العربية، والمقدار اللازم من المنطق، والحساب، والهندسة، والميقات.

والقسم الثاني العلوم التي تنفع في الحياة الدنيا كعلم الحكمة الذي أشرنا إليه من حيث إعانته على تنمية العمران. وكذلك علم التاريخ، والجغرافيا، والطب، والحساب، والمساحة، والهندسة، والفلاحة، وسائر الصناعات، قال حجة الإمام الغزالي: العلوم التي ليست بشرعية تنقسم إلى محمود ومذموم ومباح، فالمحمود ما ترتبط به مصالح الدنيا كالطب والحساب وهذا ينقسم لما هو فرض كفاية، ولما هو فضيلة، فالكفائي كل علم لايستغنى عنه في قوام أمور الدنيا كالطب إذ هو ضروري في حاجة حفظ الأبدان، وكالحساب فإنه ضروري في المعاملات وقسمة المواريث وغيرها، وهذه هي العلوم التي لو خلا البلد منها حرج جميع أهل البلد وإذا قام بها واحد كفى عن الآخرين، قال ولا يتعجب من عد الطب من فروض الكفاية فإن أصول الصناعات أيضا من فروض الكفاية كالفلاحة والحياكة بل وعد منها الحجامة أي امتصاص الدم بالمحجم وبحكمها الفصادة، قال فإنه لو خلا البلد من الحجام لتسارع الهلاك إليهم وحرجوا بتعريض أنفسهم للهلاك فإن الذي أنزل الدواء وأرشد إلى استعماله و أعد الأسباب لتعاطيه فلا يجوز التعرض للهلاك بإهماله.

أما ما يعد فضيلة لا فريضة فالتعمق في دقائق وحقائق الطب وغير ذلك مما يستغنى عنه ولكنه يفيد زيادة أي بصيرة في القدر المحتاج إليه وأما المذموم فعلم السحر والطلسمات والشعبذة والتلبيسات،

وأما المباح فالعلم بالأشعار التي لا سخف فيها (كالهزل والهجو ومس الأعراض ونحو ذلك)، وتواريخ الأخبار وما يجري مجراها (أي ما لا ينبني عليه مصلحة دينية أو دنيوية) وظاهر أن التعمق في العلوم المذكورة الذي عده الغزالي من الفضيلة يكون في الحساب بمثل قراءة الجبر، وفي الطب والفلاحة يكون بقراءة جانب من علم الطبيعة ليصير متعاطي العلمين المذكورين على بصيرة تامة في الأمزجة والأدوية وطبائع النباتات وخواصها وتنميتها وعلاج آفاتها إلى غير ذلك مما يستفاد من علم الطبيعة، وحقيقته كما ذكره ولي الدين ابن خلدون علم يبحث فيه عن العناصر الأربعة وما يتولد منها من الحيوان والنبات والمعدن. وما يتكون في الأرض من العيون والزلزال وفي الجو من السحاب والبرق والصواعق، وممن تبحر في هذا العلم من علماء الإسلام ابن رشد ولخص كتب أرسطو وشرحها، ومن فروع علم الطبيعة علم الفلاحة وهو كما قال ابن خلدون علم يبحث فيه عن أحوال النباتات والأسباب العادية التي ترتكب لتنميتها ودفع ما يعرض لها من الآفات، وهذا العلم أصله يوناني ومن تأليفهم فيه كتاب الفلاحة النبطية غير أن علماء الإسلام لما تأملوا الكتاب المذكور وجدوا به ما هو خارج عن حدود الديانة فاقتصروا منه على ما ينفع ولا يضر وهو معرفة أسباب تنمية النبات وعلاجها، ولابن العوام تأليف اختصر فيه الفلاحة النبطية على الطريقة المذكورة واختصاره كان بعد ترجمته للعربية في جملة الكتب التي انتفع الإسلام بترجمتها في أيام المأمون.

ومن ذلك الوقت تزايد تمدن الأمة العربية وقويت شوكتها قوة سدت مسد الاستقامة وما صحبها في صدر الإسلام من التأييد السماوي والآثار التاريخية بالمراكز الإسلامية مثل بغداد والمدن الأندلسية تشهد بما كان للأمة العربية من التقدم في العلوم الدنيوية وعلى منوالهم نسج الأوربيون أمور دنياهم فتقدموا فيها التقدم

المشاهد وتأخرنا من سوء البخت ولا نرى سببا لذلك إلا اعتقاد كثير منا أن التقدم في العلوم الدنيوية ينشأ عنه التأخر في الدين والحال أن الواقع بالعكس، فإن الدين إنما تقهقر عند تأخر المسلمين في تلك العلوم أما عند تقدمهم فقد كان له مزيد قوة وتمكن كما كان في الدول البغدادية والأندلسية. وعلومهم الدنيوية والدينية لم تزل مشهورة الأخبار مشهودة الآثار ولو لم يكن إلا قصر الحمراء والزهراء وجامع قرطبة منبع العلوم الدينية والدنيوية فإن الطب لم يعرف إلا بها حتى أن ملك ليون الملقب بالسمين اضطر أن يسافر إليها ليأخذ الطب عن رجل بها كان مشهورا في ذلك العصر وكان استقدمه فأجاب الرسول بقوله إن كان للملك حاجة إلي فليقدم علي.

وملوك الإفرنج كانوا يتخذون الأطباء من عرب الأندلس إلى غير ذلك من دلائل تقدم الأمة العربية بالمعارف الدنيوية، ومع تقدمهم فيها لم يكونوا معرضين عن علوم الآخرة فقد كان كثير من ملوكهم تتوجه عليهم الدعاوى الشرعية أو على أبنائهم أو حواشيهم فلا يرى منهم إلا غاية الانقياد لأحكام الشريعة. فإن قال قائل إن هاته العلوم الدنيوية لم تكن في صدر الإسلام ولا خير في محدثات الأمور، يجاب بأن إقامة الدين في صدر الإسلام لم تكن محتاجة إلى العلوم المشار إليها تدبير مثلا السفر لجهاد أو غيره كانت ظهور الإبل ونحوها كافية فيه إذ لم يكن عندهم من المنقولات الضخمة ما يحوج حمله إلى علم جر الأثقال مثلا فما كان يحسن بهم في ذلك الوقت أن يتعاطوا علما لاحاجة إليه.

أما بعد أن حدثت الآلات العظيمة والمصنوعات الجسيمة ووجب كما قال الفاروق أن تقابل بمثلها فلا بدّ من تعاطي كل علم يقتدر به على إنشاء تلك المخترعات وتسهيل نقلها، والوسائل لها حكم المطالب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، كما وقع التواصل بعلم الجرّ إلى إحداث العربيات العجلية، وبالهندسة إلى تسوية الطرقات وتسهيلها سهلية وجبلية، ثم بعد أن نجح استخدام القوة البخارية بحرا استخدمت في السكك الحديدية براً، فحصل من تسهيل الأسفار وتقارب البلدان، ما اتسع به نطاق العمران، اتساعا نكل بيانه للعيان، أفيظن بعد هذا أن عاقلا أو متدينا يذم العلوم الموصلة لهذا النفع العام. أو يوجه على من يتعاطاها الملام، بمجرد كونها لم تكن في صدر الإسلام.

ثم إن الله سبحانه ما جعل شريعتنا خاتمة الشرائع إلا وقد أودع فيها اعتبار المصالح التي تتجدد بتجدد الأزمان والمواقع بحيث مهما حدث شيء يعرض على موازينها العدلية، فإن لم يوجد فيها ما يمنعه لم يتوقف في الإنتفاع به، خصوصا على القول بالإباحة الأصلية.

ولا شك أن العلوم المشار إليها إذا أمعنا النظر فيها نجدها ترجع لحفظ الأمور التي اتفقت الشرائع على وجوب المحافظة عليها أعني الدين، والبدن، والعرض، والمال، فالبدن مثلا يحفظ بعلم الطب ومن متمماته كل ما يزداد به الطبيب مهارة في صناعته من علوم الطبيعة، والمال أيضا يحفظ بالحساب وبالفلاحة وسائر الصناعات كما يحفظ بعلم جر الأثقال فقد شاهدنا التفاوت الكبير بين نقل المهمات على ظهور الدواب ونقلها في السكك الحديدية.

والعرض يستعان على حفظه بكل ما يعين على اكتساب المال الحلال من العلوم المشار إليها فإن صاحبها لا يضطر إلى التهافت على أموال الناس بأي طريق أمكنه ولو دنس عرضه.

أما الدين فإن سائر المعارف الدنيوية المشار إليها مما يتوصل بها إلى حفظه وتهيئة أسباب استقامته وقد تقرر عند العامة والخاصة كالإمام الغزالي أن الدين لا يستقيم إلا بالدنيا والمتدين إذا كان قصده من تحسين دنياه تقويم أمور آخرته لاجرم أنه يحترز عن كل ما يمس دينه كي لا يقع في ضد المقصود. مع أن دين الإسلام بحمد الله متين العرى شامخ الذرى، لا يزيده

استكشاف الحقائق إلا رسوخا، ووجوب إقبالنا على علوم الشريعة لا يمنع أن نلتفت إلى غيرها بقدر الحاجة

إذا ما بكى من خلفها التفتت لـه

بشـق وشق نحـونـا لـم يـبدل

وذلك الالتفات لا يعد إعراضا عن العلوم الدينية حيث يلاحظ معه كون الدنيا مطية للآخرة ومزرعة لها كما في الحديث . وحيث رأينا الآن إخواننا المصريين يتسابقون مع الأمم الأورباوية في ميادين التمدن ويشاركونهم في سائر الفنون والصناعات مستمدين التمدن، ويشاركونهم في سائر الفنون والصناعات مستمدين تقدمهم من العلوم الدنيوية التي أخذها الأورباويون من أسلافنا. فما يمنعنا أن نجاريهم فيما ينفعنا و لا يضر بديانتنا بل يرفع عنا وعنها وصمة البعد عن مناهج التمدن وتهمة عدم اللياقة بالأزمان الأخيرة، كما أنا لا نتحرج أن نستفيد بعض تلك المعارف من كتب غير إسلامية كما أخذ أسلافنا من كتب اليونان، وفي الحديث «الحكمة ضالة المؤمن يأخذ حيثما وجدها» ، وقد شهد القرآن بأنهم يعلمون العلوم الدنيوية و إن ذمهم بغفلتهم عن الآخرة فنحن نشاركهم في تلك المعارف لا في العلة المذكورة كما أنا نشاركهم في فهم أسرار الطبيعية مثلا لا فيما يزعمه بعضهم من نسبة التأثير لها إذ من ضروريات ديننا أنه لا تأثير لشئ من الكائنات.

فتلخص مما قررنا أن تعاطي العلوم الدنيوية المشار إليها على الوجه الذي حررناه مما لا بأس به بل تقدم في كلام الغزالي ما يفيد أن تعلم العلوم المحتاج إليها في إقامة الدنيا من فروض الكفاية وفي هذا القدر كفاية.

هذا ولتوسيع دائرة المعارف لبث العلوم المشار إليها بين أبناء الوطن تأسست الجمعية المباركة المسماة بالخلدونية، تسمية يتفاءل منها الخلد مضافا لحسن النية، وما كان للّه دام، كيف لا وهي مركبة من نجباء الأهالي العارفين بما يجلب خير بلادهم، ومتشرفة بإشراف جناب الوزير الأكبر، وبتوجيه العناية والإعانة من تلقاء الحضرة العلية دام علاها وكذا جناب الوزير المقيم فإنه لسعيه في كل ما ينمي ألفة الأمتين واشتراكهما فيما يسوغ المشاركة من معارف الجانبين لم يتوقف في المساعدة على تأسيس الجمعية المذكورة وإجراء أعمالها الناجحة بحول الله. ولما كان سوق المعارف الأعظم هو جامع الزيتونة أدام الله عمرانه، وهو كسائر الجوامع محبّس على العبادة بحيث جرت العادة أن لا يدرس فيه إلا العلوم الشرعية أو وسائلها المشار إليها، سعت الجمعية الخلدونية في إنشاء هذا المحل المبارك ليقبل به كل من أراد الاستفادة من الدروس أو الكتب التي ربما لا توجد بجامع الزيتونة وجعلته مواجها للجامع المذكور ليعتبر كالتكملة له وليسهل تردد التلامذة بينهما.

(تنبيه) يلزم أن يلاحظ في الكتب التي تقرأ بهذا المحل أن لا يكون فيها ما يمس العقائد الدينية وإن وجد في بعضها شيء من ذلك يجب تجريده منه عند الترجمة كما فعل ابن العوام عند اختصاره لكتاب الفلاحة كما تقدم، ولنا وثوق تام بمراقبة الجمعية الخلدونية لهذا الشأن، خصوصا ومن أعضائها رؤساء الجامع الأعظم وأعيان المدرسين، وحينئذ فلا يخطر بالبال بل ولا في الخيال أن تكون دروس هذا المحل أو كتبه محتوية على ما يخل بالدين، ثم إن المعروف من تلاميذ الجامع الأعظم أنهم يهتمون بتصحيح عقائدهم قبل كل شيء فمثلهم لا يخشى أن تروّج عليهم الزيوف على فرض وجودها.

فبعد هذا كله لا يبقى عذر مقبول لمن يثبط نفسه وغيره عن اقتناء فنون العرفان التي ستبث بهذا المحل إن شاء الله اللهم إلا أن يكون ممن تشمئز نفوسهم من كل ما خالف المعتاد، أو يتحاشون أن تتعلم الأولاد علما لا تعرفه الآباء والأجداد والله المسؤول أن يلهم

الجميع مسالك السداد، ويعين كل من سعى في تقدم هاته البلاد، بحرمة سيد الأنام عليه وآله أفضل الصلوات والسلام، في كل بدء وختام انتهى.

وقد قام بإلقاء الدروس والمحاضرات أفذاذا من خريجي الصادقية وغيرها وكان حامل راية الدروس السيد البشير صفر وكان منهم السادة محمد الأصرم، ومحمد بن الخوجة، وعبد الرزاق الغطاس، والحكيم دنقزلي، والشيخ حمودة تاج، وغيرهم.

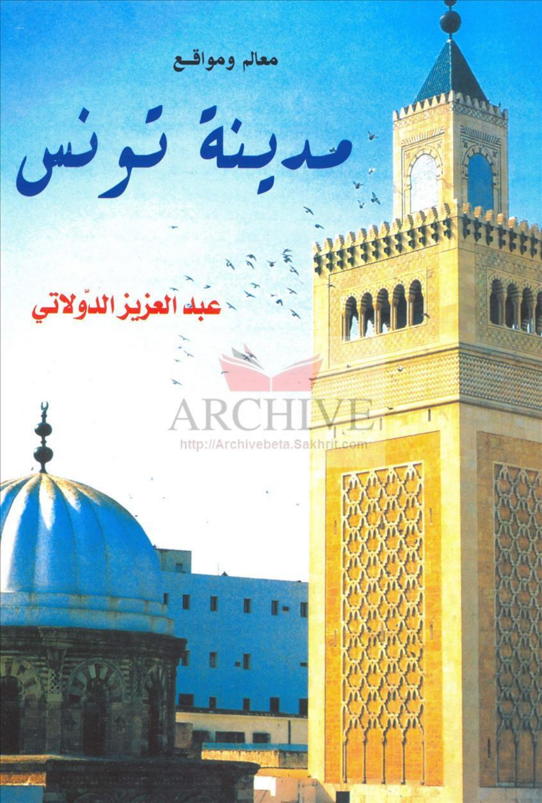
فأقبلت ثلة من الطلبة على دروسها ومحاضراتها اختيارا، ونبغ منهم نوابغ كثيرون وأعرض عنها أكثر التلامذة، فاستمرت على ذلك الحال إلى أن تقرر تغيير برنامج امتحان شهادة التطويع بالجامع الأعظم في عام 1317 وصار من مواد الامتحان أسئلة في الجغرافية والتاريخ والحساب والمساحة، فمن يومئذ أقبل على حضور دروس الخلدونية أكثر التلامذة وخاصة تلامذة السنوات القريبة من سنة المشاركة في امتحان التطويع.

المصدر– كتاب: أليس الصبح بقريب

للشيخ العلاّمة محمد الطاهر ابن عاشور.

تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1967 ص ص: 103–113

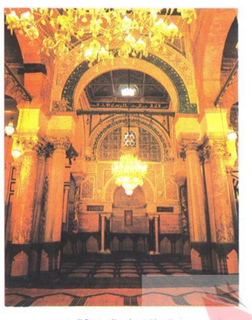



معالم ومواقع
مدينة تونس
عبد العزيز الدّولاتي

إنّ مدينة تونس ـ التي كانت قديما قرية بربرية صغيرة (Oppidun Tunicense) ممتدّة فوق الربوة المنحدرة في يسر حتى ضفاف البحيرة المعروفة ـ تمثل واحدا من تلك المواقع الممتازة التي حبتها الجغرافيا واصطفاها التاريخ. ولم يكن هنالك في بادئ الأمر ما قد يهيئها لكي تصبح عاصمة لإفريقية التي كان يطلق عليها اسم أفريكا في العصور القديمة. وكان جوارها لقرطاج العظيمة الشامخة في عهديها البونيقي ثمّ الرّوماني يجعل الاهتمام لا ينصرف إليها إلاّ في القليل النادر طوال كامل العهود القديمة، باستثناء حالات ثورة أهاليها ـ ومعظمهم من أصل بربري ـ على مستعمريهم البونيقيين أو الرّومان. وقد بقيت هذه المدينة المشاغبة على ما عرفت به من ملازمة الخروج والتمرّد على الحكّام حتى بعد الفتح العربي، حين تحولّت منذ أوائل القرن الثامن إلى قلعة حصينة تتجمّع فيها جيوش المسلمين وينطلق منها الفاتحون نحو كبريات جزرالبحر المتوسط. وقد انحصر دور تونس الممتدة بين البحيرة والسباخ، في أنها الأرض الخلفية لمدينة قرطاج، وكانت تراقب طوال العهود القديمة معبرا لمرور الأراضي الرابطة بين العاصمة وبقية أنحاء البلاد. أمّا المسلك الآخر عبر البحيرة عن طريق رادس فقد كان هو أيضا يتيح الاتصال بقرطاج لكن بواسطة العوّامات الطافية على سطح الماء (per-rates).

تونس ترقى إلى خلافة قرطاج

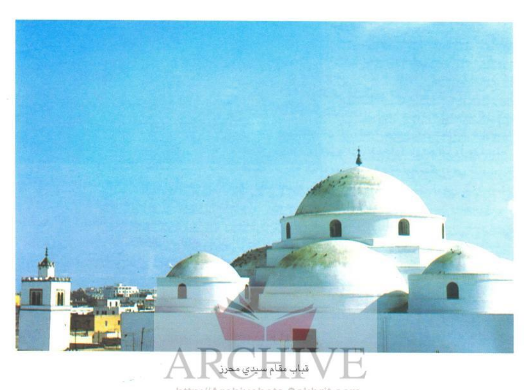
على أن هذا الموقع الحريز الذي لم يكن لصالحها في العهود القديمة قد أعطاها بعد الفتح العربي مكانة دفاعية واستراتيجية من الطراز الأول. فقد ورثت تونس في الواقع مزايا مدينة قرطاج مع تحاشي العيوب والمساوئ المتصلة بموقعها، فلم تبعد كثيرا عن البحر ولا كانت شديدة التعرّض لمخاطره. فورثت عن قرطاج بيئتها الجغرافية والاقتصادية الملائمة مما وفّر لها



بيت الصلاة بجامع الزيتونة المعمور

الثروات الزراعية والأنشطة الصناعية ومسالك الاتصال وبشيء من النزوع إلى الصبغة البحرية، دعمّه لديها حسان بن النعمان القائد العربي الشهير الذي أطاح بقرطاج البيزنطية وقضى على المقاومة البربرية التي جسّمتها الكاهنة. وقد أقام على الأرض المهملة الفاصلة بين المدينة والبحيرة دارا للصناعة جلب إليها من مصر ألف رجل من الأقباط المختصين في بناء السفن. وفي نفس الوقت أحدث بوسط المدينة مسجدا جامعا ـ عرف بمسجد جامع الزيتونة ـ أخذ مكانه داخل كنيسة قديمة أو على أنقاضها، وقد حدّد كلّ من دار الصناعة وجامع الزيتونة مصير مدينة تونس مكرّسين لمدّة قرون طويلة نزعتها المزدوجة: البحرية والدينية.

لكنّها ظلّت مع ذلك مدينة ذات أهمية ثانويّة بالقياس إلى مدينة القيروان عاصمة الأغالبة (القرن التاسع) أو إلى مدينة المهدية التي أسّسها الفاطميون ثم



قباب مقام سيدي محرز

أصبحت، بعد رحيلهم إلى مصر (في سنة 970م) قاعدة لدولة بني زيري البرابرة.

وينبغي أن ننتظر أواسط القرن الحادي عشر لنرى مدينة تونس تحرز أولا على صفة القاعدة لإمارة محلية، وهي إمارة بني خراسان (من أواسط القرن الحادي عشر إلى أواسط القرن الثاني عشر) ثمّ تتحول إلى عاصمة لولاية إفريقية تابع لخلفاء الدولة الموحدية القائمة بمرّاكش (من 1160 إلى 1229م)، قبل أن تصبح أخيرا عاصمة لملوك دولة بني حفص (من 1229 إلى 1574م). وقد كانت مدينة تونس تراقب بالاشتراك مع صقلية التي لا يفصلها عنها سوى ممرّ لا يتجاوز عرضه 140 كيلومترا، حركة العبور بين المتوسط الغربي والمتوسط الشرقي، وهي ميزة كبرى في مجال التّجارة الدولية.

وقد كان للجمهوريات الإيطالية المزدهرة في ذلك العصر (مثل بيزة وجنوة وفيرنزة والبندقية...)، ولمدينة مرسيليا وبعض المدن التجارية الإسبانية مثل برشلونة، مبادلات مكثفة مع تونس ولاسيما في موادّ البذخ الفخمة المخصصة لإرضاء رغبات أهل البلاط وأعيان البلاد من قواد عسكريين وأكابر الفلاحين والتجّار. وقد امتدّت حول الجامع الأعظم أسواق عديدة تباع فيها وتشتري السلع النفيسة، من منسوجات حريرية وعطور وكتب ومصنوعات جلدية، في حين كانت البضائع الأكثر ابتذلا أو الملوثّة أو المتعلقة بالريّف تصنع وتباع خارج أبواب المدينة في نطاق ما شرع النّاس بعد في تسميته بالأرباض (مثل «الدباّغين» و«الحلفاوين» و«التبانين» و«رحبة الغنم» و«المركاض» الخاص بالخيل وغير ذلك). وهذا الرخاء الذي

نستشفه من خلال كتابات الرحالة العرب أو الأوروبيين أمثال عبد الباسط بن خليل المصري والعبدري الأندلسي وأدرن أصيل مدينة «بروج»، يذكرنا لا محالة بالقرن العاشر حيث كان ابن حوقل قد سبق إلى التأكيد على وفرة السلع والمنتجات ويسر عيش السكان، بل وحتى بالقرن الحادي عشر حيث كان البكري لا يملك إعجابه سواء فيما يتعلق بالأسواق الغنية العامرة بالخيرات أو بما كان يحيط بالمدينة من أجنّة ثمار وبساتين خضر.

عاصمة في عهد الحفصيين

كانت تونس تعدّ مدينة كبيرة في عهد الحفصيين (وقد بلغ عدد سكانها في القرن الخامس عشر ما يناهز مائة ألف شخص)، وكان العيش يطيب فيها، وتحميها أسوارها وقلعتها المعروفة بالقصبة حيث كان يقيم السلطان إذا لم يكن بأحد منتزهاته الموجودة خارج المدينة مثل حدائق رأس الطابية أو جنان أبي فهر.

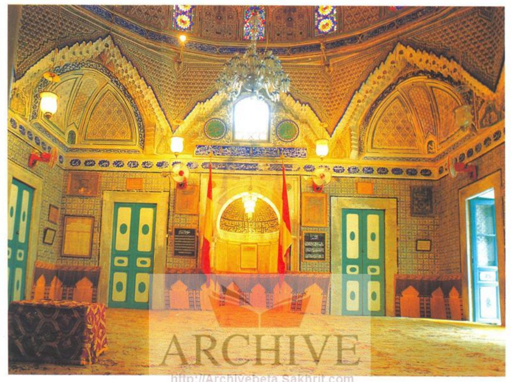
ومن أعلى مراقي جامعها الأعظم الاثني عشرة - أعني جامع الزيتونة - فإنّ يمكن للمرء أن يرى دار الصناعة التي أنشأها حسّان وكذلك الميناء والبحيرة التي لم تكن ضفافها تبعد عن المدينة بالقدر الذي نجده اليوم، وبالتحديد عن بابها الشرقي، وهو باب البحر. وكان باب الجزيرة جنوبا، وباب سويقة شمالا، وباب قرطاجنّة بالشمال الشرقي، وباب الخضراء غربا تشكّل المنافذ الأربعة الأخرى المعروفة منذ القرن الحادي عشر أو الثاني عشر بل وحتى قبل ذلك على أغلب الظن. وقد تولى التدريس بجامع الزيتونة منذ القرن التاسع عدد من أجلّة العلماء منهم علي بن زياد، ونشروا المذهب المالكي بربوع إفريقية قبل أن يرفع رايته الإمام سحنون. وقد كان من نتائج الحركة المعمارية التي شهدتها تونس منذ القرن الثالث عشر أنها جعلت من مدينة بني خراسان الصغيرة عاصمة مساوية للمدن الكبرى في ذلك العهد، لائقة خصوصا بدولة بني حفص التي جعلها السلطان أبو عبد الله المستنصر عاصمة خلافة في منتصف القرن الثالث عشر.

مركز ديني وفكري ومدينة يعمّها الرخاء والازدهار

كانت مدينة تونس العاصمة السياسي والاقتصادية لمملكة الحفصيين الكبرى. (وكانت إفريقية تضمّ بالإضافة إلى البلاد التونسية الحالية إقليم طرابلس شرقا وإقليم بجاية وقسنطينة غربا). كما كانت مدينة تونس أيضا مركزا دينيا وثقافيا كبيرا. وقد انضاف فيها منذ القرن الثالث عشر إلى جامع الزيتونة خمسة جوامع خطبة جديدة كبرى (وهي جامع القصبة غربا، وجامع أبي محمد شمالا، وجامع باب الجزيرة البراني جنوبا وجامع التوفيق في الشمال الغربي وجامع باب البحر شرقا). وأنشئت المدارس (وهي معاهد معدّة في آن واحد لإسكان الطلبة وتعليمهم)، وأولى هذه المدارس بشمال إفريقيا هي المدرسة الشماعية التي بناها مؤسس الدولة الحفصية في نفس الوقت الذي بنى فيه جامع القصبة (أي حوالي سنة 1230م). وأقيمت «الزوايا» (وهي مقامات أضرحة الأولياء الصالحين ومواطن خشوع وتقوى للجماهير)، والكتاتيب (وهي مدارس قرآنية) والأسبلة (وهي مساقي لعابري السبيل طلبا للثواب)، والحمامات وغيرها من المنشآت المقامة لوجه الله أو المصلحة العامة.

وهذه المعالم كلها تشهد بالنهضة الحضارية الكبرى وبالتجديد المستمرّ في الطّابع المعماري. أما التيّار الغربي الذي قوي واشتدّ في القرن الثالث عشر بسبب وفود الأندلسيين بأعداد كثيفة بعد أن تمّ طردهم من إسبانيا، فقد أخذ يزاحمه منذ القرن الخامس عشر تيار القادمين من مصر.

ومازلنا نقف اليوم بإعجاب كبير أمام المعالم ذات الطابع الموحدي أو الأندلسي المميز مثل منارة جامع



مقام سيدي ابراهيم الرياحي

القصبة وقبته (القرن الثالث عشر)، أو زاوية سيدي قاسم الزليجي (القرن الخامس عشر)، أو المعالم التي تحمل أثرا شرقيا واضحا (مثل ميضاة السلطان) (القرن الخامس عشر)، أو طابعا تأليفيا يمزج بين الاتجاهات مثل المدرسة الشماعيّة (القرن الثالث عشر) أو المدرسة المنتصرية (القرن الخامس عشر) أو جامع الهواء (القرن الثالث عشر) الذي أذنت ببنائه الأميرة عطف زوجة أبي زكرياء مؤسس الدولة الحفصية.

مدينة مفتوحة على كل تيارات الفكر

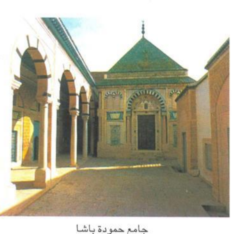
لم يحتفظ لنا التاريخ من هذه النهضة الحفصية بمجرّد المعالم فحسب، بل أن صور رجال أعلام، من شعراء وعلماء وأتقياء ورعين، لاتزال حية في ذاكرة أهل مدينة تونس. وسواء أكانوا من أرومة إفريقية عريقة أو من أصل أندلسي أو بربري أو شرقي، فقد ساعدوا على تبادل الأفكار والمناهج التقنية وساهموا بتنصيبهم في رقي الحضارة بوجه عام. ولست بذاكرهم جميعا بل سوف اقتصر على أجدرهم بالذكر هنا وهو ابن خلدون المولود بتونس يوم 27 ماي 1332. وقد اشتهر ابن خلدون بالخصوص بأنّة مؤلف «المقدمة»، وامتاز بمنهجه في تحليل التاريخ الذي استطاع أن يسمو به إلى بعد كوني بأتمّ معنى الكلمة، رغم إرادته الاقتصار على الحديث عن البربر. وقد ذكر

أن غايته هي «النّظر في الاجتماع الإنساني» لا «سرد الحوادث والوقائع». وبهذا العنوان استحقّ أن يعتبر بحق مؤسسا لعلم الاجتماع الحديث.

ولقد كان العهد الحفصي بدون منازع، الفترة الأكثر استرعاء للانتباه والنّظر - إن لم نقل الفترة الجوهرية - في تاريخ المدينة العتيقة. وهي فترة جوهرية لا فقط لأن المدينة قد بلغت أوج نموّها، قبل ظهور الأحياء الجديدة في نهاية القرن التاسع عشر، بل ولأنّها قد جسمت أيضا بشكل ملموس المثل الأعلى الاجتماعي والحضري الخاص بالإسلام، فقد اكتملت في ذلك العهد الملامح الكبرى لشكلها كمدينة ولهياكلها المعمارية ولأسلوب سيرها، وهي عناصر حافظت عليها إل حدّ ما حتى يومنا هذا.

إسبانيا الكاثولوكية تهددها، والأتراك يستولون عليها

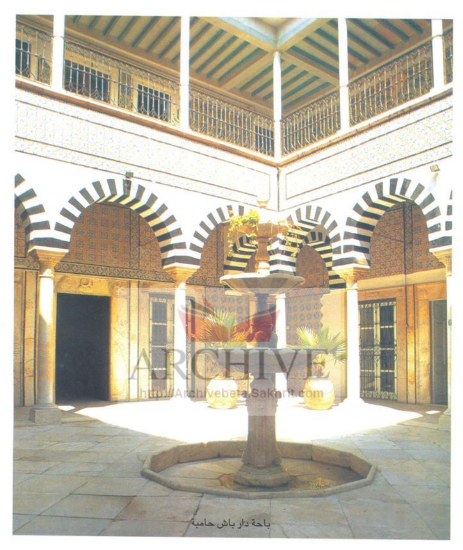
ومن سوء الحظ كانت نهاية حكم هذه الدولة العظيمة في شكل كارثة فقد عاث فيها فسادا جند خير الدين باباعروج في سنة 1534. ثم أباحها للنهب (شارل كان) في سنة 1535، وأعاد عليها الكرة (فرديناند الثاني) بعد مرور أربعين سنة على ذلك. وعرفت في تلك الفترة أحلك أيام تاريخها. وأنقذها القائد التركي سنان باشا في سنة 1574. وقد احتاجت بعد ذلك إلى نصف قرن على الأقل لإعادة بناء أحيائها التي سواها المحتلّ الإسباني بالأرض تماما ولترميم معالمها، ومراجعة نظام التدريس بجامع الزيتونة، وإحياء صناعتها وتجارتها. فقد سخّر الباشوات والدايات الأولون الذين ولاّهم عليها سلاطين أسطنبول كامل جهودهم للقيام بأعباء هذا العمل الشاق، مستعينين على ذلك بمجموعة من السكان المختلطين القادمين من كلّ صوب، من تونسيين عريقين، وعثمانيين حديثي العهد بنزول البلاد، وأندلسيين أطردهم (فيليب الثاني) في سنة 1609



جامع حمودة باشا

واستقبلهم كل من عثمان داي ويوسف داي، بالإضافة إلى المرتدين عن دينهم لاعتناق الإسلام والقادمين في الأصل من جميع مناطق البحر المتوسط وأوروبا.

وقد تمّ تجديد عدّة أحياء بالمدينة، سواء لاستقبال الضيوف الأندلسيين (نهج الأندلس بحي باب المنارة، حومة الأندلس قرب ساحة الحلفاوين، ساحة البيقة (Vega) (خارج باب قرطاجنة)، أولإسكان رجال الحكم من الأتراك ومن معهم من الخدم والأتباع (مثل حي نهج الباشا وحي باب البنات الذي أصبح أنقاضا)، أو لإيواء الأوروبيين الذين أصبح عددهم يتكاثر في الحي الإفرنجي القريب من الميناء. وبذلك أخذت مدينة تونس في القرن السابع عشر تستعيد، ولو جزئياً، نشاطها وحركيتها السالفين: فظهرت أسواق جديدة واسعة مثل سوق البشامقية أو سوق البركة (لبيع الرقيق من السودان)، أو سوق الترك الخاص بالخياطين أو سوق الشواشية (لصنع أغطية الرؤوس الحمراء) وأحدثت الجوامع: مثل جامع يوسف داي أو جامع حمودة باشا أو جامع محمد باي (المشهور بجامع سيدي محرز والذي يسترعي الانتباه بقبابه التي تذكرنا بالجوامع العثمانية باسطنبول)؛ وأقيمت القصور



باحة دار باش حامبة

مثل دار الباي بالقصبة التي سوف يتولّى توسعتها فيما بعد الباب حمودة باشا، ودار عثمان، ودار الحدّاد (وهما حاليا بصدد الترميم)، وهناك ميضاة (توجد حاليا بحديقة البلفدير) كانت قائمة بجانب مقهى المرابط بسوق الترك، ومارستان (أي مستشفى) بنهج العزافين، وغير ذلك من المعالم العديدة: كبيوت الأضرحة مثل تربة المراديين (بنهج سيدي بن عروس) وعدد من المباني المعدّة لخدمة المصلحة العامة كالاسبلة المعدّة للشرب، والأحواض الخاصة بسقي الدواب والكتاتيب المهيّأة لتعليم القرآن...

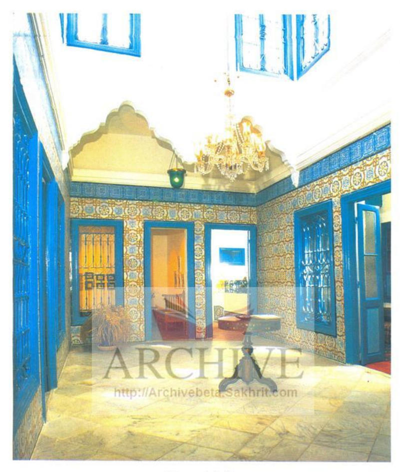
وبالرّغم من زوبعة القرن السادس عشر وما أعقبها من إعادة بناء فقد حافظت تونس فيما يبدو في القرن السابع عشر على نظام المدينة القديم المتميّز بموقع الجامع والأسواق في المحور من المدينة، وبغلبة الطرق الكبرى المتجهة إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب والمتقاطعة في مستوى الأسواق، ووجود أسوار تحمي المدينة العتيقة المركزية وأخرى تحمي الأرباض، وتميز وظيفي بين الفضاء والعالم الخاص، وبالتدرّج في ترتيب المسالك... وبعبارة أوجز كل الخصائص التي يمكن تسجيلها اليوم انطلاقا من التحليل الخاص بتشكل النسيج المدني. فقد كانت الأزقّة الضيقة آنذاك مثل اليوم تضمّ داخل أبوابها المزركشة بالمسامير البيوت الفخمة والمنازل البورجوازية والمساكن المتواضعة. وليس من علامة خارجية للتمييز بينها سوى الباب وبعض النوافذ، بل ان كلّ شيء في الداخل: من دهاليز وأروقة تتفاوت ثراء وعددا بحسب مرتبة صاحب البيت ودرجة غناه، ومن ساحة داخلية متكوّنة من فناء يحيط به اثنان أو ثلاثة أو أربعة من الأروقة ذات العماد، وغرف ذات «قبو ومقاصير» (وهي غرف على شكل حرف T اللاتيني، ذات إيوان في الوسط وحجرتين صغيرتين على الجانبين ومقصورتين في أقصى طرفي الغرفة)، وأرضية مبلطة بالرخام الأبيض أو بالكذّال، وأصنافا من الزليج تكسو أسافل الجدران ونقوش من الجصّ تزيّن أعاليها أو تغطّي سقوفها المعقودة أو المقببة في حال غياب السقوف الخشبيّة ذات الروفد الناتئة الفاصلة بينها الأغوار... لا شيء يبدو قد تغيّر بالنسبة إلى العهد السابق. ومع ذلك فقد ظهرت جوانب جديدة في المناظر والزينة، من أشكال نباتية مثل شجر السرول، ومن صور أوان تفيض بالزهور جاءت لتعوّض أو لتلاصق الأشكال القديمة الهندسية أو المقتبسة من النباتات، ومن تيجان أعمدة حجرية ذات حلية معمارية على شكل حلزوني بدل تيجان الأعمادة المعروفة بـ «الحفصية» والتي استمرّ مع ذلك صنعها حتى القرن التاسع عشر.

البايات الحسينيون

وفي سنة 1710، وبينما كانت دولة البايات الحسينيين قد حلّت بعد محلّ البايات المراديين، توفيت الأميرة عزيزة عثمانة وهي امرأة شهيرة فاضلة لايزال التونسيون يكنّون لها المحبّة والتّقدير. ودفنت بتربتها الواقعة خلف مقام ضريح الولي الصالح سيدي بن عروس بالقرب من سوق البلاغجية. وقد تركت هذه المرأة ـ التي كانت بنتا لحفيد عثمان داي ـ كثيرا من المبرآت التي كرّست لها ثروتها الضخمة. وطلبت في مقابل ذلك أن يوضع على قبرها باقة من الزهور كل يوم جمعة، وهو يوم الصلاة الجامعة.

رائد من روّاد البناء والتعمير

وفي مطلع القرن الثامن عشر كانت مدينة تونس تنبعث من رميمها فيما يبدو، وتعود إليها الحياة رغم تلك الأزمة الحادة وذلك الصرّاع بين حسين بن علي التركي وصهره علي باشا. فأنشئ بنهج الصباغين الجامع الجديد الذي أضيفت إليه بعد بضع سنوات المدرسة الجديدة. وأقيمت مدارس أخرى أجمل منظرا وأكثر عددا من مدارس القرون السابقة، بنى معظمها علي باي قاهر حسين بن علي، أملا منه بدون شك، في التكفير عمّا فعله بعمّه الذي قطع عنقه أثناء آخر معركة دارت بينهما بالقرب من القيروان. وقد تمّ إثر ذلك جلب رأس المغلوب إلى مدينة تونس حيث تمّ دفنه بمقام الولي سيدي قاسم الصبابطي الملاصق للجامع الجديد. ومن تلك المدارس مدرسة النخلة، والمدرسة الباشيّة، والمدرسة السليمانية والمدرسة العاشورية ـ ومدرسة بئر الأحجار، وغير ذلك مما هو كثير. وقيام كل هذه المدارس يشهد بنهضة لا جدال فيها سواء على الصعيد الاقتصادي أو في المجال الاجتماعي والفكري. وقد عادت تونس في القرن الثامن عشر إلى سالف عهدها كمدينة تجارية كبرى

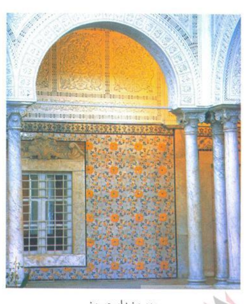


باحة دار بودربالة

يهابها الأوروبيون، وتتميّز بوفرة المواد الغذائية والبضائع النفيسة الفخمة الآتية من كلّ صوب، وأنّها مسرحا لقيام ثروات طائلة بفضل التجارة الدولية والقرصنة. وقد كان الوزير يوسف صاحب الطابع واحدا من أصحاب تلك الثروات وإليه يرجع فضل بناء جامع ساحة الحلفاوين الرائع حوالي سنة 1800 وكذلك مجموعة «كلولية» التي جمعت حسب السنة العثمانية بين السوق الجديدة والقصر والمدرسة والتربة و«سبالة» الساقية. وإلى نفس الفترة التاريخية (أي أوائل القرن التاسع عشر) يعود أيضا ترميم الأسوار الخارجية للمدينة على يد الباي حمودة باشا الشهير بإقباله على البناء والتعمير الذي استعان على هذا العمل الدقيق بالمهندس الهولندي هومبرغ. وقد أمر حمّودة باشا كذلك ببناء عدد كبير من الثكنات بقلب المدينة القديمة مثل ثكنة سوق العطارين (وهي الآن فرع للمكتبة)، وثكنة نهج جامع الزيتونة (وهي الآن فرع

للمكتبة)، وثكنة المستشفى الصادقي... وأذن في نفس الوقت بتشييد قصور جديدة أو توسيع قصور قديمة مثل دار الباي بالقصبة ودار حسين بساحة القصر وقصر الوردة الجديد بمنوبة (وهو متحف الجيش حاليا) والى هذه الفترة أيضا يرجع بناء مقام العالم الصالح سيدي إبراهيم الرياحي بالنهج الذي يحمل نفس الإسم قرب دار الأصرم (مقرّ جمعية صيانة المدينة) التي بنتها أسرة الأصرم وهم من رجال بلاط البايات ومن كبار أصحاب الأراضي. أما دار بن عبد الله التي تأوي حاليا متحف الفنون والتقاليد الشعبية بالقرب من نهج الصبّاغين، فإنّها تحفة أنموذجيّة من المعمار الحسيني الجميل الذي يدلّ على درجة من إرادة القوّة لا تتناسب في الغالب مع الموارد الحقيقية لأصحاب الثروات، وأحسن مثال على ذلك هو بدون شكّ القصر الذي أقامه أحمد باي في أواسط القرن التاسع عشر في عمق الريف على طريق زغوان. وكان مؤسّس هذا القصر يطمح إلى رؤية قصره يتجاوز بجماله قصر باردو (الذي بني في سنة 1400 ثم تمّ توسيعه وتجميله مرارا عديدة على يد الملوك الذي تعاقبوا على حكم تونس. وهو مقسّم اليوم بين متحف باردو ومجلس النواب)، بل وينافس من حيث العظمة والتألّق قصر فرساي الفرنسي الذي كان قد فتن فيما يبدو حاكم تونس وملك إعجابه.

وعندما توفي أحمد باي في سنة 1855 اختار خلفه محمد باي أن يقيم بقصر آخر بضاحية المرسى تاركا قصر المحمّدية للإهمال والخراب. وإن خراب المحمدية يفاجئك اليوم بطابعه العملاقي، وهو يصوّر ذكرى حلم سرعان ما تلاشى بمجرّد ظهوره بعد أن تردّد زمنا في خاطر باي حليم الطبع وهو أحمد باي (1837 ـ 1855). وفي أواسط القرن التاسع عشر وخصوصا منذ سنة 1830 تاريخ احتلال فرنسا للجزائر أصبحت ممارسة القرصنة بالبحر المتوسط أصعب فأصعب، كما باتت تدخلات الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية

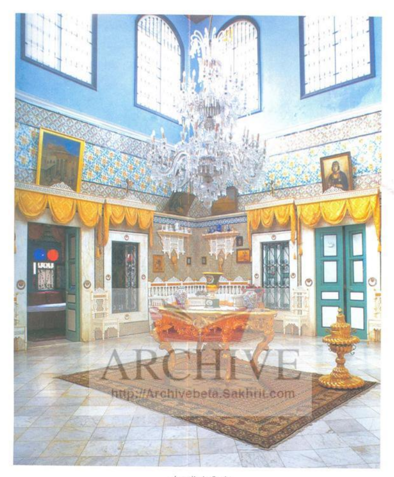


بهو من دار حسين

للإيالة أكثر جرأة ووقاحة مع مرور الأيام. وارتكز أمام باب البحر قبل فرض الحماية الفرنسية في سنة 1881، حي جديد يسكنه الأوروبيون القادمون من كلّ مكان من مالطيين وإيطاليين ويونان وفرنسيين وغيرهم... وأقيم بهذا الحي في عام 1861 مقرّ فخم لقنصل فرنسا بدلا عن المحلاّت القديمة لفندق الفرنسيس الواقع بالحي الإفرنجي حيث اعتاد قناصل الدول الأوروبية منذ القرون الوسطى بناء مساكنهم المردفة بمحلّ يسمّى بالفندق لإيواء الأشخاص والدوّاب والسلّع.

عالم جديد ومدينة مهملة

لم يكن إحداث مدينة جديدة خاصة بالاستعمار بجانب المدينة القديمة، دون إلحاق أفدح الأضرار بهذه المدينة القديمة. وكذلك كان الشأن بخصوص مزاحمة المواد الأوروبية المصنوعة وسقوط التجارة الخارجية بأيدي الجالية الأجنبيّة. وبعد حرمان البورجوازية



باحة دار الفوراتي

الحضرية والأرستقراطية والسياسية والعسكرية من موارد الدولة ومن المداخيل التجارية في آن واحد، فقد أصبح هؤلاء الناس غير قادرين - إلاّ في بعض الحالات النادرة - على صيانة بيوتهم الجملية، ومن باب أولى وأحرى على بناء بيوت جديدة من نفس الطراز الرفيع. ولم يقدر العلماء والشيوخ المدرسون بجامع الزيتونة، هم أيضا على الوقوف طويلا في وجه التأثير البيداغوجي والعلمي للتعليم العصري الذي كان يزاول سواء في نطاق المعاهد الفرنسية أو بالمدرسة الصادقية التي أسّسها منذ سنة 1875 الوزير المصلح الجنرال خير الدين. وبذلك كان فجر القرن العشرين يشهد دخول جامعة الزيتونة، ومن ورائها كامل المجتمع التونسي في غمار أزمة عميقة. وسوف تكون المعركة بين أنصار القديم وروّاد الحداثة طويلة ومحملّة بالعواقب البعيدة. من ذلك أن النخب سوف تفضّل تكوينها وتربيتها بالمدارس الفرنسية أو الفرنسية العربية. وسوف تجسّم المدينة القديمة هذه

الأزمة المتعلقة بالأصالة في صميم الحجارة، على غرار المجتمع الذي يسكنها. ذلك أنّ أكثر السكان حظوة سوف يتخلّون عنها أو يكادوا يهجرونها تماما، بعد أن جلبهم واستهواهم أنموذج السكن الأوروبي داخل الشقق أو بالفيلات. فتتحولّ هذه المدينة في ظرف نصف قرن إلى ملجإ خاص بأكثر الناس عوزا، وبأبناء الريف النازحين الى المدينة بحثا عن العمل.

ملجأ لسكان الأرياف

أصبحت المدينة القديمة موقعا لاستقبال أقل السكان دخلا وموارد، كما أصبحت أيضا مركزا اقتصاديا شعبيا مفرط الحجم. وتسللت ورشات الصنائع ومحلات تعاطي التجارة حتى داخل النوى السكنية مما يزيد في حدّة تدهور نوعية الحياة. وعمدت السلطات الاستعمارية إلى اعتبار أحياء كاملة - مثل منطقة الحفصية التي كانت من قبل حياً مزدهرا لليهود - مناطق غير صحية ومحكوما عليها بالتهديم.

وظهرت مشاريع لإحداث فتحات تخترق المدينة العتيقة التي كانت تقدمّ في شكل عقبة قائمة في وجه حركة النقل بل وفي وجه النموّ والرقي. وكان من اللازم إذن إدماجها في صلب «محيطها» وهو في نظرهم المدينة الاستعمارية المزدهرة والمتبخترة في خيلاء الانتصار. وكان من الضروري إذن أن يخضع النظام القديم للنّظام الجديد. وهكذا تمّ تصميم العمارات الجديدة ذات الطوابق الأربعة قصد «السكنى بثمن زهيد» بحي الحفصية، وأقيمت هذه العمارات ضمن شبكة من الشوارع المتقاطعة بشكل تعامدي والمعدّة بالخصوص لمرور العربات.

أثر حيّ ووعاء ثمين لحضارة

وقد تغيّر اليوم مفهوم الإندماج تغيّرا كبيرا. وهو يدعو الى الحفاظ على النظام القديم دون رفض لمبدإ تعصير



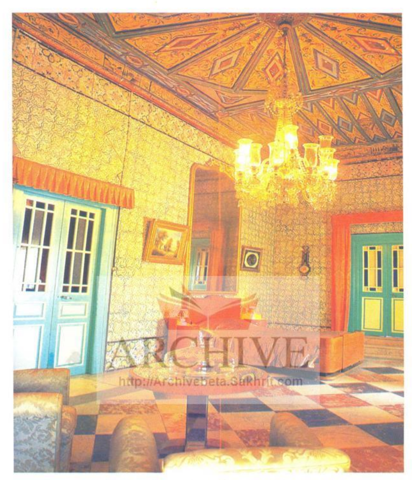
دار داوُد

التجهيزات أو تجديد السكن تجديدا كاملا إذا تحتّم ذلك. لكن ينبغي لهذا التجديد أو الإصلاح أن لا يفقد المجموع تناسقه ولا انسجامه ولا طابعه المعماري المميّز ولا وظائفه الغالبة. فتنمية السياحة مثلا عن طريق استغلال منظم وذكي للمعالم الموجودة والمعاد توظيفها لأغراض ثقافية أو ترفيهية، يمكن أن تكون حلاّ يوفّق - إذا ما أحسن استعماله - بين مستوجبات الحفاظ على التراث ومتطلبات التنمية. فهناك ستمائة معلم تاريخي - عبر العديد منها قرونا قبل أن يصل إلينا - يمكنها أن تتلاءم بشكل جيّد ورائع، كلّ منها في نوعه وحسب ما يناسبه، مع ما يفرضه الظرف الحاضر من عملية التحولّ التكيّفي مع الحياة المعاصرة.

فالمساجد سوف تستمرّ بطبيعة الحال في أداء مهمتها الدينية كأماكن عبادة في مجتمع شديد التمسك بمعتقداته. لكنه يمكنها أيضا أن تكون محلّ زيارات تتيح الفرصة، لمن يستهويهم التاريخ والفنّ، للاطلاع على هذه الكنوز من الفنّ الإسلامي ومشاهدة جمالها الرّائع. وجامع الزيتونة لايزال محافظا تماما على معماره الذي يعود إلى القرن التاسع الميلادي، وهو أحد أشهر المعالم

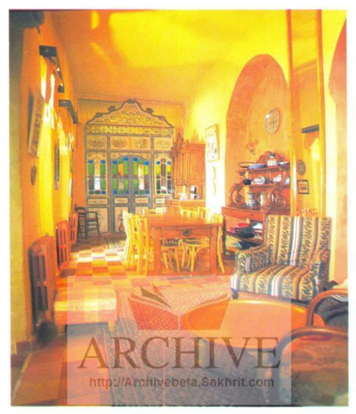


بهو من دار البكّوش



مقصورة مهيئة كغرفة نوم بأثاث من أربعينيات القرن 20 ـ دار بيرم

بشمال إفريقيا وأعظمها قدرا. وقد أسّسه حسّان بن النعمان (حوالي سنة 703م) وبناه في المرّة الأولى والي إفريقية عبد الله بن الحبحاب في سنة 732 م ثم أعيد بناؤه في سنة 864م بأمر من الخليفة العبّاسي ببغداد. وقد ظلّ هذا الجامع إلى القرن التاسع عشر الجامعة العلمية الكبرى بالمغرب العربي مثلما كانت جامعة القرويين بفاس أو الجامع الأزهر بالقاهرة. وتقابل جامع الزيتونة بسوق العطارين الميضاة الفخمة التي عني السلطان الحفصي أبو عمرو عثمان عناية كبرى بتزويقها وكساء أرضها وجدرانها بالرخام الأسود. وفي نفس مربّع الأسواق بقلب المدينة يمكن أن نرى أيضا أولى «مدرسة» أقيمت بشمال إفريقيا (في القرن الثالث عشر للميلاد) وهي المدرسة الشماعية التي تحولّت إلى مركز للتدريب على الصناعات التقليدية، على غرار المدرسة المرادية



قاعة من دار إدريس

(القرن السابع عشر للميلاد) الواقعة بسوق النساء. وغير بعيد عنها وبسوق القشاشين توجد مدرسة النخلة التي يدرّس فيها اليوم تجويد القرآن، والمدرسة السليمانية مقرّ الجمعيات الطبية، والمدرسة الباشية المعدّة لتكون مركز التكوين المهني، والتربة الباشية التي سوف تكون مقراً لقدماء تلميذات المعهد الثانوي بنهج الباشا. أما المدرسة العاشورية الواقعة بنهج حوانت عاشور قرب دار الأصرم فقد تحولّت إلى دار للجمعيات الثقافية. وفي نفس هذا الحي يوجد المجمّع السكني العصري بالحفصية الذي أجريت فيه عملية تجديد وإصلاح داخل المدينة أحرزت بفضلها جمعية صيانة المدينة في سنة 1983 على جائزة آغا خان للهندسة المعمارية.

وفي الجانب الجنوبي من المدينة القديمة يمكن تكملة زيارة متحف الفنون والتقاليد الشعبية (دار بن عبد الله)، بزيارة دار عثمان حيث سوف يتم تركيز متحف الصناعات التقليدية، والاطلاع كذلك على تربة الباي، التي دفن بها انطلاقا من سنة 1775 أفراد الأسرة الحسينية وبعض رجال دولتهم المقرّبين إليهم. على أنّه يمكننا أن نشاهد المجموعة العمارية العصرية الجميلة التي تسعى إلى إبراز أحجام قباب سيدي محرز المهيبة (القرن السابع



قاعة استقبال - دار بلقاضي



(قبو) من دار الجلّولي

عشر) ومركّب الحلفاوين الذي أقامه الوزير الأكبر يوسف صاحب الطابع (في القرن التاسع عشر) والذي جرى تسجيله بصورة كاملة. وبعد ذلك بمسافة وفي أقصى الربض الشمالي يمكن أن نشاهد ما تبقّى من الأسوار التي قد كان أعيد بناؤها في أوائل القرن التاسع عشر: باب الخضراء وباب العسل والأبراج ثم باب سعدون الذي تمّ ترميم بنائه منذ ما يقرب من القرن. وقد أحرزت مدينة تونس في عام 1985 بفضل كلّ هذه العمليات المتعدّدة والشاملة، على جائزة منظمة المدن العربية لصيانة التراث المعماري.

هذا وان التجربة الجارية في نطاق مدينة تونس القديمة جديرة بالتعريف والاطلاع من عدّة أوجه. وبسعيه إلى صيانة التراث فإن هذا العمل يقتحم في الحقيقة عالما هشاً ونفيسا يمتزج فيه الإنسان بالطبيعة والرسالة الروحية والعناصر المادية للثقافة إلى أعمق حدّ. وإن إنقاذ هذه الحواضر الحيّة المشبعة بالثقافة والمشحونة بالتاريخ، وإدماجها ضمن عالم آلي ومتطورّ يخترق غمار تحولّ تكنولوجي عميق، ليس بالعمل الهيّن. لكنّنا قد أعلنّا عن انطلاقنا في السعي لكسب هذا التحدّي سواء بتونس أو بفاس أو بالجزائر أو بغيرها من عديد المدن بالمغرب العربي. والمستقبل هو الكفيل بإعلامنا هل أن المقاربة التونسية قد تميّزت بما يكفي من المرونة والنجاعة، ومن السرعة والاعتدال ومن السداد والعمق، ومن التفتّح على المستقبل والوفاء للماضي.

الأبواب

فوزيّة العلوي (*)

باب بيتك أبيض، مثلك يكره الأبواب الزرق. تلك ماكرة، مراوغة وتتآمر على السّماء. باب بيتك مقوّس، للشّمس نصفه والآخر للقمر؟ أراك تنحني وأنت تلجه وما كنت قطّ محتاجا إلى كلّ ذاك الانحناء. لست سامقا ومع ذلك خلتك مرّة تجمع النّجوم. كنت ليلتها أرقبك عن بعد وعيني زرقاء اليمامة وأذني مصغية إلى دبيبك، خلتني نملة سليمان أحدس خطوك وأسمع نبض حذائك يذرع الأرض. من أين تراك أتيت بهذه الليمونة اليافعة التي غرست على يمين المقبل عليك؟ أنت لا تطيق اللوّن الأصفر فكيف استطاعت هذه إغواءك حتى دلّلتها على هذا النّحو فاحضرت بكلّ هذه الفتنة وأرسلت عبقا أنا أشمّه كلّما أغمضت عينيّ أو جاءني النّادل بعصيره المثلّج. ولماذا أغلقت كلّ الشبابيك وأرسلت الستائر، كنت على الأقلّ تترك بعضها مفتوحا نصف فتحة حتّى إذا عبرت مرّة أكون ظفرت بصوتك ينفلت من بين القضبان أو أمسكت بربع ضحكة ترسلها رغم حزنك المكابر. هذا الصباح غائم وثمن الزيت ارتفع وأشغال الأنفاق متواصلة والماء ينقطع بين الحين والحين ونحن لا نفتأ نملأ الأواني وبعضنا يستعير من بعض ونخشى مع انقطاع الماء أن ينقطع الكهرباء ولست أدري لماذا لا ينقطع الماء والهواء إلاّ في هذه الأحياء ولماذا لا تنتهي الأشغال أبدا ولماذا تزداد المدينة قذارة ولماذا قرّروا فجأة أن تتوقّف أشغال المنتزه الوهميّ، كنت على الأقلّ أذهب لأعابث الأيل أو أحاور الببغاء أو أدسّ في منقار البجع قطعة من الكاكي المالح أو أرقب الفيل الحزين وهو يغضّ الطرف عن مغازلة الفيلة أو أشتري من عند البياع بالونة زرقاء أو رمادية كقميصك أو أجلس عند البحيرة تلك التي كنت تقرأ لي على مائها المغبّش أشعار كيتس.

أمس زارتني جارتنا زكيّة وهي فرحة ببابها الجديد قالت: إنّها آثرت أن تطليه بالأبيض لأنّها كرهت اللوّن الأزرق ذاك الذي عاشرها طول هذه السنوات التي لم تر فيها إلاّ ويلا، ابنها الذي غرق وهو في الطريق إلى إيطاليا، ابنتها التي عنّست وهي تبحث عن وظيفة محترمة، زوجها الذي أصابه داء النسيان، شجرتها التي أصابها العقم بعد أن كانت تهب الإجّاص العظيم الذي حبّته بحجم الجمجمة. كدت أقول لها إنّ باب بيتك أبيض مع أنّني لم أره إلاّ في الحلم وأنّه مقوّس كوجه القمر وإنّك تسكن في الرّبع الخالي من روحي وأزورك لماما كلّما برّح بي هذا الحنين الكافر، لكني عدلت عن ذلك فهي لا تعرفك وستسألني أسئلة غريبة عن سنّك ووظيفتك وعن زواجنا لماذا لم يتمّ وغير مستبعد أن تقترح عليّ طلي بابي أنا الأخرى بالأبيض لأنّ ذلك فأل خير وأن تأخذني إلى العرّاف الجديد الذي أبلى البلاء الحسن منذ حلّ بالمدينة فكم من

* شاعرة تونسية

وظائف أوجدها للعاطلين وكم من مسروقات أخبر أصحابها بأماكنها وكم من قلوب متباغضة عقد، حتى الأحزاب المعارضة استفتته في الانتخابات وليس بغريب أن يظفر بعضها بأماكن في المجلس البلدي.

أمس استشاط صاحب البيت غضبا عندما طلبت منه أن يطلي الأبواب والنوافذ باللّون الأبيض واعتبر طلبي نزوة لا مبرّر لها ثمّ أضاف أنّ اللّون الأبيض هو غياب المعنى وأنّه عرضة للشبهات فقد يصوّر عليه الأطفال صورا غير لائقة وقد يكتب عليه المغرضون شعارات مناوئة للعولمة والتطبيع. ثمّ إنّ اللّون الأبيض نشاز في حيّ كلّ أبوابه زرقاء. وعندما أخبرته أن اللون الأزرق خبيث وأنه متآمر على السماء نظر إليّ شزرا ونصحني أن أزور طبيبا نفسانيا. ولكنّه عاد ليذكّرني بلطف أنّ اللّون الأزرق ثوب العمّال ورمز الكدح وعرفت أنا بعد ذلك من جارنا الممرّض أنّ صاحب البيت الذي استأجره كان نقابياً فالحا قبل أن يبني هذا البيت وبعض الدكّاكين إثر ضربة حظّ في اليانصيب. ثمّ توسّعت أرباحه فاتخذ دكّانا لبيع الوجبات السّريعة وافتتح محلّ تاكسفون فيه آلة ناسخة وعطور ماسحة وفتاة تقرأ الكفّ، أما زوجته فقد فتحت محلّ حلاقة وتجميل وأصبح هو يدعو إلى مذهب غريب لا يبوح به إلاّ للمقرّبين.

لم أعدّ الغداء اليوم، خرجت أبحث بنفسي عن دهّان بعد أن رفض صاحب البيت طلبي، أخبرته أنّني سأتولّى الأمر وأخصم النّفقات من معلوم الكراء فتوعّدني إن أنا فعلت ذلك أن يرفع ضدّي قضية وعندما سخرت منه وصفني بصفات مشينة وغير أخلاقية فقرّرت في نفسي أن أرفع شكوى إلى مجلس الأمن. وعندما تذكّرت ما كان من أمر الحرب على العراق أحجمت عن شكاتي ورفعت الأمر إلى اللّه.

غرق العامل الذي استأجرت البيت في البياض، الأبواب والنوافذ وحتى أشجار الحديقة طلاها إلى النّصف قال: إنّ ذلك يطرد عنها الهوام والخنافس ويمنحها نضارة وأنا قلبي غارق في بركة آسنة وشغافه أصابته التجاعيد.

قلت، سيمرّ ذات يوم ويستمرئ فكرة أني طليت أبوابي باللّون الأبيض وليس غريبا أن يكتب لي في خفية فوق الباب كما يفعل العشّاق«باقطف لك بس ها المرّة ها المرّة بس» ولكنّي ذكرت أنّه أعمى فأحجمت. ولكن مالذي يجعلني أصدّق فكرة أنّه أعمى والأمر لا يعدو أن يكون كابوسا من تلك الكوابيس التي عسكرت في قواعدي الممنوعة وماذا يعني أن يكون ذهني ليلتها صافيا وأنا أذرع ذاك الحلم أو يذرعني؟ ألم أستفق صباح اليوم التالي فوجدت الدنيا على حالها وفاجأني بائع السمك بعربته الخشبية وأسماكه الفزعة المفتحة العيون والنساء المصطفات على قارعة الدنيا وهنّ يعرضن كلّ أنواع الخبز من قمحه إلى شعيره ومن مبسوطه إلى ملويّة وكتبت الفتاة الخرساء ورقة على قفتها «مسوّس». أعدّت خبزها للمجلوطين ولمن فاضت دماؤهم عن أوعيتها فعجزت أجذاعهم عن حمل أحزانهم ونحن في حقيقة الأمر كلّنا مجلوطون ولكن كلّ حسب دوره وحسب ما تقتضيه قوانين الصدفة أو الحظّ، والمستأجر أتاني زاعقا متوعّدا وقد رأى البياض يغطّي واجهة بيته ويغرق الأبواب والنوافذ ويذكّرني بالملكية الفردية والتضحيات الجسيمة التي قدّمها حتى يبني بيته هذا الذي استغلّه أنا ولا أحترم صاحبه مادمت قفزت من اللّون الأزرق إلى اللّون الأبيض دون مبرّر فأخبرته أنّ الأمر لا يستدعي كلّ هذا الصّراخ وهذا الاحتجاج لأنّ تغيير الألوان بات أمرا عاديا في عالم كلّ ما فيه متحرك. وذكّرته بأنّه مثلا كان نقابياً لجوجا ثمّ بات مستثمرا يشغّل البنت التي تمسك الآلة النّاسخة وتبيع العطور الماسحة من أوّل الصباح إلى آخر المساء بمرتب لا يكفي لتغيير واجهة من اللّون الأزرق إلى اللّون الأبيض.

تركني الرّجل ومضى وقد ازرقّ وجهه غضبا وابنه لحق به بعد أن نظر إليّ شزرا. وأنا ارتحت كثيرا

لمجرّد تفكيري بأن أمرا بات يجمعنا على الأقل ّفأبواب بيوتنا بيضاء ناصعة لأن ّالزرقاء خبيثة ماكرة متآمرة على السماء ولمثلك في بالي ردهة بيضاء صافية فسيحة تفيأ حسنها كلّما ضاقت بك الأرض أو ازرق ّالوقت.

كم أمضيت من الوقت وأنا أترقّب، لا لا تتصورّ أنني أرقب عودتك لأنك لم تكن هنا أصلا، أو أن تمتدّ جسور الوصل بيننا فلا نهر يمتدّ عليه هذا الجسر، ولكنّي رجوت أن تمرّ لتقول على الأقل، هذا بيتها أبيض مثل بيتي وبيننا لو شاءت الصدّف ينزرع حقل من الفل ّويعلو برج من القطن الهش ّتتحنّه أصابعنا فتلتقي عبثا أو مصادفة.

قررّت أنا اليوم ودون سابق إنذار أن أمرّ ببيتك، قلت أغسل عيني ّمن التعب، وحدثّت نفسي بهدايا نفيسة قلت أرى الليمونة الفاقعة أو أظفر بربع ضحكة تنفلت من بين القضبان أو أسمع صوتك معصوب العينين أو في أسوإ الحالات أرى الباب وقد ابيض ّللشمس نصفه والآخر للقمر. خبأت العنوان بعد أن انتسخته من الظرف وشجعني دفء النهّار وبرودة القلب. وعندما وصلت لم يكن عسيرا علي ّالتعرف إلى بيتك.

كان باب بيتك أزرق، من تلك الماكرة المراوغة المتآمرة على السماء.



متعة الصمت

شمس الدّين العوني (*)

(1)

احمل صمتا من ذهب الأزمنة
- هو صمتي الذي يخصّني -
أمضي إلى داخلي
أحاوره وأحاوله
تنبت في الصمت أصوات وألوان
وطيور تنبثق من رماد
وتضج الأرجاء ليعمّ في أرجائي
ذاك الصمت

(2)

أمدح صمتي، أمجده، أعلو به
فلتأخذني كلماتي في صمت إلى مدن
صاح من فرط سحرها صمتي وأفصح عن رغباته
...رغباتي

(3)

يأتي (ياكم أتي) في الليل غزاة
فيصدهم صمتنا
ويفشي نواياهم
المجد لصمتي

(4)

كان صمتي طفلا
(مثلي)
أوقدت هذي الحياة جسده
خبر اللغات ومشى في ليل خطاه
قالت طيور وازهار بعيدة
خذنا الى وقتك أيّها الطفل
..فلقد تعبنا من ضجيج الأغاني
أقام الفتى في صمته دهرا فرأى
ما لم يره الحكماء وأهل الحقيقة.. ورأى
..كونا من الأشباح يتقدّم في حرير الأرض
يعلو في المدى غبار ورماد وتئن وردات كثيرة
ومضى في صمته البهي يرفع عن أطفال الأرض المحروقة
..أغطية الأحزان
لماذا تفرّ البسمات من الشفاه
وتئن نايات وفراشات
مع ان الشمس تبزغ كل صباح معلنة دفء الأرجاء؟
.. يا لفداحة المشهد

* شاعر تونسي.

(5)

يكبر الطفل ويستقيم في صمته

.. كأننا لا تحركه الطبول

يتوسّد أحلامه الفاخرة

كان لابد من أرواح للأمكنة

لتعمّ الكلمات

كان لابد من أنثى وموسيقى ليخرّ الدمار

موحشة هذه الأزمنة

وموجع نبضها

(6)

في الصباح يخرج الصمت

من العناصر

من الكائنات

يصغي في لطف لأسراب الطيور

للفراشات

لجحافل النّمل وهي تدبّ

لمياه النّهر وهي ترقص

لأنّات مقاتل مجروح

لصراخ محارب في أرض ليست له

لتفاصيل وجوه مكفهرّة تعلن الحرب

..تتسلّى بها ولأسباب خاوية

صمتي صبور

... فمن يصغي لموسيقاه

(7)

للصمت فتنته

وظلاله

وله ألوان ورايات شتّى

فمن يوقف هذا الضجيج؟

(8)

(في هذا التمجيد العالي للصمت) صمتي

كان عليّ أيضا أن أذكر حكمة زهرة الكريسمس

..وهي تتمسّك بصمتها إذ تعلن فتنتها وبهاء حضورها

كان عليّ أن أمدح صمت الأمكنة وهي تلبس الثّلوج

..في فصول لا تقيم للكلمات مكانات

..ثم ماذا

صمت الموتى وهم يدوّنون حماقات

..الموتى الأحياء

صمت الألوان في بياض القماشة

تجاه سقوطات وخرائب أخرى

صمت المغني

..وهو يذبل من علاّته

صمت العاشق وهو يقتطع وردة لحبيبته

..فتجرحه الأشواك والحبيبات

صمت العازف

والنازف

..والأرض الموعودة بالأجزاد

صمت الشاعر أمام ذهول الحالات

..صوت الصمت وهو يعبر الجغرافيا محتفلا بالنزيف

...

بلاغات عاطفيّـة

محمد الهادي الجزيري (*)

يُعلمُ السيّد المقيمُ في الشمالْ
الرّياح والسيّاح والطّيور المهاجرهْ
وكافّة سكّان الجنوبْ
أنّه يشكُو إلى اللهْ:
المسافةَ
والرياحَ والسيّاحَ والطّيورَ المهاجرهْ
وكافة سكّان الجنوبْ
ويُبرِّئُ نَخلتَهُ مِن كُلّ شبهَةْ

***

التذاكرُ المتوفّرة بشماتة
قاطعُ التذاكرَ المحايدْ
الصّباحُ اللاّمُبالي
المسافرون المتمسّحون بظلّكْ
الساعةُ العاشرةُ وخمسُ وثلاثون دقيقة
القطارُ المصرُّ على الانطلاق في مَوْعدِهِ
كُلّ هؤلاء الأغبياء
أضفتهُمُ إلى قائمة أعدائي.

بمُناسبة صُدُورِ ضحكتكِ الشعريّة
عن دار السّحرْ
يستضيفُ الحنينُ قَلْبي
بقيّة أيّام العمرْ
دون استثناء العطل الرسميّة
والأعياد الدينيّة والوطنيّة والقوميّة.
البرنامج:
كلمةُ السيّد الصبرْ
يَلِي ذلك نُواحٌ فَرْديّ للرُّوحْ
ثُمّ..... الجنون الجنونْ
الهلاكُ المبينْ.
الدعوةُ مفتوحةٌ لكِ أنتِ فقط.

* شاعر تونسي.

الأطفالُ... الزّوجَةُ.. أمّي
السّاسَةُ.. الأيمّةُ.. السكّارَى.. أشباهُ الشعر
باعةُ الوطنيّةِ والثوريّةِ والسمكِ الفاسدْ
المتسوّلون
كلبُ جَارِي الكَلْب
الدائنونَ وآخرُونَ وآخَرُونْ
يَصْرُخونَ في أذني
وأنَا أحيكُ لَكِ قصيدةً رَهيفةْ.



مكتبة الحياة الثقافية

تقديم : عبد الرحمان مجيد الربيعي

«محمّد علي الحامي»
لحفيظ طبّابي (تونس)

هذا كتاب مهمّ في موضوعه إذ هو يتناول في البحث والتعريف حياة ومواقف الشخصية الوطنية والنقابية التونسية المرموقة محمّد علي الحامي (1890 ـ 1928) وهو من تأليف الأستاذ حفيّظ طبّابي.

صدر هذا الكتاب في سلسلة (مناضل وأثره) وهي السلسلة التي يصدرها المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ـ جامعة منوبة.

والمؤلف يصف الحامي في (تصدير) كتابه بأنّه (قائد من طراز رفيع، يتمتّع بالحيوية والانضباط والتواضع، جريء. معتد برأيه لكنه يستمع للرأي المخالف. له قدرة فائقة على الإقناع والتنظيم...).

ولكن الحامي هو مؤسّس جامعة العملة التونسية كما أحبّ المؤلّف أن يذكّر قراء كتابه لاسيما وأنّ الكتاب صدر عام 2005 بمناسبة (مرور سبع وثمانين سنة على وفاته) كما يؤكد بأنّ الحامي رغم مكانته الكبيرة في تاريخ الحركة الوطنية والنقابية منها بشكل خاص (الا أنّ الباحث سرعان ما يصطدم بندرة الوثائق المتعلقّة بكثير من أطوار حياته وانعدامها أحيانا والتي ظلّت محاطة بالسريّة والغموض مما فتح المجال دائما أمام الكثير من الفرضيات يضاف إلى هذا كلّه ندرة الأثر المكتوب الذي خلّفه الرجل والذي لا يتعدّى بعض المراسلات أو بعض الخطب التي ضمنّها الطاهر الحداد في مؤلّفه «العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية» الصادر سنة 1927).

ويمكن القول عن هذا الكتاب بأنّ مؤلفه أراد التعريف بهذا العلم خاصة بالنسبة للأجيال الجديدة التي ترى اسمه أمامها وهو يطلق على أسماء أماكن عامة كالشوارع أو المنتزهات مثلا ولكنها لا تعرف عن حياته التفاصيل المطلوبة.

بعد (التصدير) و(المقدمة) تأتي أقسام الكتاب الثلاثة وهي: السيرة الذاتية، المنتخبات النصية؛ والملاحق.

وفي القسم الأول (السيرة الذاتية للحامي) وهو الأهمّ نتعرّف عليه، وعلى نشاطاته السياسية (وقد اندرجت حياته وتبلورت شخصيته في سنوات تشكّل الوطنية التونسية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين).

ويعرف القارئ تاريخ عودة الحامي النهائية إلى تونس. وكان هذا سنة 1924 حيث لعب ما سمّاه المؤلّف (دورا حاسما) في تكوين جامعة نقابية عمالية وطنيّة مستقلّة عن الجامعة العامة للشغل الفرنسية C.G.T. (وتحول الى شخصية بالغة الأهميّة في الجدال الدائر بين الوطنيين والاشتراكيين والشيوعيين ليطبع لاحقا الملامح

الإيديولوجية للحركة الوطنية التونسية وطرق نضالها وأساليبها).

لكن المؤلف يذكر بأن (الجدال ظل قائما بين مشكك في المعلومات المتداولة والمتعارف عليها والمتعلقة بسيرته الذاتية حيث يقدّمه البعض ـ أحمد بن ميلاد ـ على أنه شخصية يلفها كثير من الغموض ولا يستحق كل هذا الاهتمام. وبين مؤكّد لها ومدافع عنها ـ فنيدوري، بلقاسم القناوي، الحبيب بورقيبة، المنصف الدلاجي).

ويرجع المؤلف هذا الجدال في تفسير (حياة الحامي الغامضة والمحاطة بالسرية والمغامرة. فمن الصعب وأحيانا من المستحيل مثلا أن نحدّد بالضبط تاريخ ولادته ولا تاريخ ومكان وفاته سنوات قليلة بعد نفيه، وكذلك دوره في الحرب الإيطالية التركية 1911 ـ 1912 وحرب البلقان 1912 وطبيعة علاقته بأنور باشا زعيم حركة الاتحاد والترقي ولا المستوى العلمي الذي وصل إليه في ألمانيا في بداية عشرينات القرن الماضي، فالضبابية التي تلفّ وتكتنف حياته واختلاف الآراء حول دوره الاجتماعي تعود في جزء منها إلى الوسط الاجتماعي والسياسي الذي تربّى فيه).

ويرى المؤلّف أن المشكل الذي يطرحه تاريخ ميلاده هو أنّه (ولد في مجتمع قروي تسيطر فيه ثقافة الجماعة على الفرد). وحيث كانت سنوات الميلاد والوفاة تضبط وفق ما سماه التاريخ الطبيعي (عام بوبرآك، عام دخول النصارى، عام الجراد، عام الروز...).

ولم تنظم هذه العمليات رسميا إلاّ عام 1908 .

ويضع المؤلف للحامي نسبا غير جازم فيه بل يقول (الأرجح).

ولكن المؤكد مكان ولادته في حامة قابس (كما ورد في وثيقة ترسيمه بالمدرسة الابتدائية بالحامة المسماة حاليا المدرسة الابتدائية محمد الدغباجي).

ومن الحامة الى العاصمة تونس حيث بدأت انطلاقته بل ومغامرته الحياتية وتنقّل بين طرابلس والبلقان وبلاد الشرق ولاحظ (معالم النهضة التي بدأت في البلاد الشرقية على أيدي زعماء الإصلاح أمثال الأفغاني وعبده ورشيد رضا).

واستقرّ في برلين وعمل في إحدى شركات صناعة السيارات ودرس في جامعة هومبولت في الوقت نفسه).

ويرجّح المؤلّف (انه كان على اتصال بالحركات السياسية والنقابية وبمناضلين اشتراكيين وديموقراطيين وبمهاجرين مثله).

ويصفه المؤلّف أيضا بالرجل المقدام والمغامر الذي لا تعوزه الطرافة والإبداع.

وبعد نشاطه العمالي الكثيف الذي أعقب عودته لتونس نفته السلطات الاستعمارية إلى إيطاليا، وذهب الى مصر وعمل سائقا لدى شخصية وطنية يرجّح المؤلف أنه (سعد زغلول أو مكرم عبيد) ومن ثمّ تحوّل إلى الحجاز وعمل في التدريس الحرّ للغة الفرنسية ولدى دور التجارة الهندية ومن ثمّ تعاطى مهنة سياقة السيارات التي كان يمتلك بعضها بين جدّة ومكّة لأنّ (الاستقلالية ظلّت هاجسا يؤرقه طوال حياته).

وهناك انتهت حياته في حادث سير بالطريق الرابطة بين جدّة ومكّة، وهي نهاية عبثية لهذا الرجل المقدام الذي أرجع بعض زملائه السبب إلى (فرضية المؤامرة) إذ هو كان مزعجا وغير مرغوب فيه في مستعمرات ومناطق النفوذ البريطاني (فليس من المستبعد أن تقدم أجهزة المخابرات البريطانية على تدبير حادث اصطدام سيارته للتخلّص منه).

أما القسم الثاني فيضمّ منتخبات من 28 نصاً للحامي وكلّها رسائل وتقارير وبرقيات باللغتين العربية والفرنسية.

ثمّ تأتي ملاحق الكتاب وفيها (الحامي من خلال شهادات معاصريه) وهم: الطاهرالحداد، أحمد توفيق المدني، فينيدوري، وصحف (المدير) و(الصواب) و(العمل الشعبي)، وعلي الجندوبي (النهضة)، والحبيب بورقيبة، أحمد بن ميلاد، (الطريق الجديد).

وتأتي بعد هذا، الوثائق والصور المتعلقة بحياته.

جاء الكتاب في 236 صفحة من القطع الكبير وقد طبع في المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية سنة 2005.

«الوردة محبوسة في كتاب»
أشعار روسية ترجمها كمال العيادي (تونس)

اختار القاص والباحث التونسي كمال العيادي المقيم في ألمانيا أن يكون كتابه الأول ترجمة لقصائد مختارة من ثلاثة شعراء روس كبار هم: كريلوف، بوشكين، ليرمانتوف. كما اختار أن يصدر كتابه هذا من المغرب.

وكمال العيادي المقيم في مدينة ميونيخ تحديدا هو كاتب متعدد الاهتمامات فقد درس بالمعهد الأعلى للفنون الدرامية بتونس، ودرس الروسية بتونس وبمعهد الدولة للغات بمينسك وبالمعهد الدولي للعلوم المسرحية والسينمائية بموسكو.

ومن الفن واللغة إلى مجال آخر حيث تحصّل على الدبلوم الدولي في الاقتصاد والاتصال بميونيخ وأنهى دراسته الجامعية الثانية في المدينة نفسها ومن الأكاديمية العليا للاقتصاد والتصرّف. وقام بتدريس اللغة العربية وأسّس نادي الجيل الثاني بميونيخ وبعده النادي الثقافي أبو القاسم الشابي ويعد للنشر أكثر من مجموعة قصصية وأنطولوجيا الشعر الروسي.

هذا تعريف بالأديب كمال العيادي الذي نقرأ كتاباته في تونس أو بعض البلدان العربية، نشير تحديدا إلى ما نشر له في مجلة «الحياة الثقافية» وجريدة «أخبار الأدب» المصرية.

يهدي العيادي هذه المختارات إلى معلمته (باريسا ألكسندروفنا).

ويكتب مقدمة حميمية عن رحلته الأولى لموسكو وإقامته فيها وتعرفّه على باريسا ألكسندروفنا المسؤولة عن مبيت الطلبة. وكيف اكتشفت فيه اختلافه من خلال ما علق في غرفته من صور وما ضمت مكتبته من كتب وفنجان القهوة اللبنانية النادرة في موسكو وقتذاك، وحمل معه وصيتها: (إذا عصفت بك الأحزان فلذ ببوشكين وحين تقرأ له تذكّر جيدا أنه كان يخاطب الورد بأسمائه-وأنه كان يعتذر للماء عن تأخر البجع الوحشي).

لم يكتف العيادي بالترجمة بل وأورد تعريفا لكل شاعر من الشعراء الثلاثة رغم أنهم معروفون جداً إذ أنهم من الشعراء الأوائل في الشعر الروسي حيث عرف القرّاء والدارسون في العقود الأخيرة من القرن الماضي شعراء رائعين عداهم أمثال أخماتوفا، يسينين، مايكوفيسكي وغيرهم.

ايفان كريلوف (1769 ـ 1844) وترجم له إحدى عشرة قصيدة أغلبها قصائد تحمل عناوين حيوانية مثل: الأسد والثعلب والغزال/ الذئاب والخرفان/ الحمار والبلبل/ القطة والعندليب وقصائد حيوانية أخرى.

ويذكر العيادي في تقديمه المكثف لهذا الشاعر ما استنتجه عنه بقوه: (يبدو أنه استفاد كثيرا من الأدب الفارسي الذي يغلب عليه الطابع الحكمي).

ويرى أنه (كان بحق شاعر الأجيال والى اليوم تجد الأطفال يقرؤون بحبّ شديد قصصه الشعرية القصيرة).

أما ألكسندر بوشكين (1799 ـ 1837) فقد ترجم له (21) قصيدة. وبوشكين معروف جداً لدى الشعراء العرب. وعنت دور الترجمة بنقله إلى اللغة العربية، وحضر كثير من الشعراء مهرجانه السنوي الذي كان الاتحاد السوفياتي السابق ينظمه ويمنح خلاله وساما كلّ عام لشاعر من العالم يحمل اسم بوشكين وحصل عليه شعراء عرب نذكر منهم الشاعر عبد الرزاق عبد الواحد.

وهنا نثبت نصّ قصيدة قصيرة لبوشكين لكونها تخصّنا نحن العرب وعنوانها (نداء لعربي):

(لا تخجل مني

أيها الفتى الجذاب الدمث

نحن أهل

وبداخلنا لهب وعاصفة

نحن أهل، ونحيا حياة واحدة

لا مفرّ إذن

نحن معا

تماماً مثل جوزة مزدوجة

داخل قشرة واحدة).

ومن ميخائيل ليرمانتوف (1814 ـ 1841) ترجم العيادي 18 قصيدة.

وليرمانتوف كتب كل نتاجه خلال عشر سنوات من عمره القصير حيث انتهت حياته بعد مبارزة مدبّرة.

في عام 1837 كتب ليرمانتوف قصيدة عنوانها «غصن فلسطين» ومنها قوله:

(أخبرني يا غصن فلسطين

أحقاً، هناك ينبت النخل؟

ويرمي بعروشه ليظلل الصحراء؟

وكيف تراه حالها ـ النخلة ـ اليوم؟

أتراها ذبلت ونال منها البعد والهجر؟

أم تراها نامت، رفاة.

بعدما اصفرّت الأوراق من العطش؟).

جاءت هذه المختـارات في 128 صفحة من القطع المتوسط ـ ط 2 منشورات نيت كونيكت (الدار البيضاء) 2005 .

«كيمياء الكتابة»
قراءة في الأدب الليبي
لعذاب الركابي (العراق)

جديد الشاعر العراقي عذاب الركابي المقيم منذ سبعينات القرن الماضي في ليبيا كتاب نقدي بعنوان «كيمياء الكتابة».

ويتضمن مجموعة دراسات وقراءات في الأدب الليبي الحديث الذي عرفه وعايشه على امتداد ربع قرن وأكثر.

والمؤلف اختار مفردة (تأمّلات) لوصف قراءاته هذه، وهي قراءات (عارفة) أو تأمّلات (سابرة) للمشهد الثقافي الليبي الذي يمكن اعتباره أحد الفاعلين فيه.

في مقدمة كتابه المعنونة (هؤلاء المبدعون أصدقائي) يقول: (أكتب عنهم وأحاورهم من خلال نصوصهم لأنّني منهم، أشبههم كثيرا، ويشبهونني، ولهم طعم دموعي ولون أمنياتي، كلماتهم وإبداعاتهم كانت سكنا وملاذا لي).

ويواصل قوله: (كثيرا ما شاركوني حياتي، بل شكّلوا

نسيجها. وكانوا الأنيس لي والعون في وحدتي وغربتي... إلخ).

ويهدي كتابه أخيرا إلى هؤلاء المبدعين (لهم هذا الجهد المتواضع لأنّني تفجرت نثرا لأجلهم).

يقع الكتاب في ستة أقسام الأولّ (في الشعر) وفيه يقرأ ثلاثة دواوين هي (فضاءات اليمامة العذراء) للشاعر الراحل علي الفزآني وهو من أكبر الشعراء المحدثين الذين عرفهم الشعر العربي في ليبيا، و(كوابيس الليلة الأخيرة) للشاعر الذي غادر عالمنا في العام الماضي جيلاني طريشان الذي يعدّ هو الآخر من رافدي القصيدة الحديثة في ليبيا المتميزين. والديوان الثالث هو (منازل الريح) للشاعر المعروف مفتاح العماري.

وجاء اختيار الركابي لهذه الأعمال الشعرية الثلاثة لكون أصحابها مع الاختلاف في أعمارهم وتوجهاتهم يمثلون أجمل النماذج في المنجز الشعري الجديد في بلادهم. وجرى الاهتمام بهم خارجها (نشير إلى أن الناقد والجامعي التونسي محمد البدوي له رسالة جامعية عن الشاعر علي الفزاني) على سبيل المثال.

أما القسم الثاني (في القصّة) فقد قرأ لنا خمسة أعمال قصصية لأسماء تشكل أعمالها النماذج الأبرز في مدونّة القصّة ببلادهم، رغم كونهم من أجيال مختلفة والأعمال المقروءة هي (أحزان اليوم الواحد) لمحمّد علي الشويهدي القاص الستيني ـ نسبة الى جيل الستينات ـ وأحد الفاعلين في الثقافة بلده بإشرافه على عدد من المجلات وكذا مؤسسات النشر عدا كتاباته القصصية التي تشكلّ رصيدا نوعياً وكميّا معروفا.

كما يقرأ مجموعة (خديجار) لسالم العبار و(الظل الثالث) لخليفة إحواس، و(الطائر الذي نسي ريشه) لزياد علي الذي يعدّ من الأسماء الأدبية في ليبيا ذات الانتشار العربي نظرا لسعة علاقاته ونشره لأعماله في أكثر من بلد عربي.

وآخر مجموعة قرأها الركابي في هذا القسم (شهوة السكين) لسالم الأوجلي.

أما القسم الثالث (في الرواية) فيقرأ فيه عملين لكاتبين بارزين هما ابراهيم الكوني في (التبر) وصالح السنوسي في (حلق الريح).

وكلا الكاتبين لهما حضورهما والسنوسي هو أستاذ جامعي روايته الأولى كانت بعنوان (غدا تزورنا الخيول) وصدرت عن الدار العربية للكتاب (تونس ـ ليبيا) قبل سنوات.

ونجد الركابي وهو يقدم لنا قراءتين وجدانيتين يمزج فيهما بين معرفته الشخصية لكل من الكوني والسنوسي ومعرفته بنصوصهما. فنراه يسمي قراءته لرواية الكوني (رؤية شعرية) ويتحدث فيها عن مدينة (غات) التي عرفها عام 1977 قبل أن يعرف أعمال الكوني الذي عرفه شخصيا قبلها. و(غات) هي مسقط رأس الكوني.

أما قراءته لرواية صالح السنوسي الأكاديمي الذي درس في فرنسا ونال الدكتوراه منها فعنوانها (المدينة الحلم تردم ذاكرة التاريخ). ونشير هنا إلى أن هذا الروائي الذي تشكّل أعماله وأعمال مواطنيه أحمد ابراهيم الفقيه وإبراهيم الكوني الوجه المتألق للرواية في بلدهم، وقد صدرت له عدّة أعمال منها (حين يفيض الوادي)، (بقاء الجسر القديم)، (سيرة آخر بني خلال)، بعضها في سلسلة روايات الهلال المصرية.

ويصف الركابي رواية السنوسي (حلق الريح) بأنّها (سيرة العروبة الآفلة، والقومية المغيبة المشتهاة).

أما القسم الرابع في الكتاب فعنوانه (في المقال

والسيرة) وفيه يقرأ أربعة كتب هي (هوامش على جدار الغربة) لسيد قذاف الدم و(صرخات في زمن الصمت) لمحمد علي الشويهدي الذي عاد إليه ثانية في كتابه ولكن بجنس أدبي آخر. ومحمد عقيلة العمامي في (منابت الريح) ومحمد السنوسي الغزالي في (فن المقال).

وارتأي أن يخصّص القسم الخامس والأخير من كتابه إلى محاورة ثلاثة شعراء ومن أجيال مختلفة فمن الشعراء الرواد الكلاسيكيين حاور حسن السوسي كما حاور الشاعر علي الفزاني الذي ينتسب لجيل الوسط ومن الشعراء الجدد حاور الشاعر فرج العربي.

هذا الكتاب يعدّ إسهامة مهمّة في تقديم قراءة مختارة لنماذج متميزة من الكتابة العربية في ليبيا ما أحوج القارئ العربي لها.

يقع الكتاب في 154 صفحة من القطع المتوسط وصدر في سلسلة منشورات (المؤتمر) الليبية سنة 2006 وهذه السلسلة (تعنى بتقديم نماذج من الإبداع الليبي الحديث) والمفاجأة أن عدد الإصدارات في هذه السلسلة قد قارب الخمسين إصدارا في كافة ضروب الإبداع لكن كتبها لم تصل للقارئ العربي.

«جرار الليل»
لفتحي النصري

جديد الشاعر والجامعي التونسي فتحي النصري ديوان شعري بعنوان «جرار الليل» وهو ديوانه الرابع بعد (قالت اليابسة) 1994 و(أصوات المنزل) 1995 و(سيرة الهباء) 1999 .

وللشاعر أيضا كتاب نقدي بعنوان (السردي في الشعر العربي الحديث: في شعرية القصيدة السردية) وصدر عام 2006 .

ينتمي فتحي النصري إلى جيل من الشعراء التونسيين أعقب فترة الستينات أمثال محمد الغزي، عبد العزيز الحاجي، منصف الوهايبي، محمد الخالدي، منصف المزغنّي، أولاد أحمد، الطاهر الهمامي، حسين العوري وآخرين وقد ساهموا في إثراء المشهد الشعري التونسي بما قدّموه من دواوين.

يضمّ الديوان تسع عشرة قصيدة. ونجد ـ وكدليل على قوّة العلاقة الإنسانية والشعرية ـ بين النصري وبعض مجايليه الذين تزامنت قصائده مع قصائدهم بأن هناك كلمة من الشاعر والجامعي منصف الوهايبي، وهناك أيضا قصيدة في الديوان عنوانها (محمد الغزي).

فالوهايبي يقول: (تشكّل قصائد فتحي النصري مجتمعة كتابا شعريا متميزًا، وتبني عالما له واقعه الخاص وقوانينه الخاصة: هو باستثناء قصائد قد تكون قليلة، عالم الأشياء «الأبكم» و«الأخرس» الأشياء المنذورة للهباء والصمت. الأشياء التي تجهل أسماءها، فإذا الشاعر يؤدّي «عنها» أكثر مما يؤدّي «بها»، أو هو يستنطق خرسها، وكأن القصيدة لديه ضرب من «الدبلجة» دبلجة الشيء أو تبديل لغة أو إحلال النص محلّه، أو هي «ترياق ضد خرسه أو صمته».

أما قصيدة (محمد الغزي) مع إهداء (منه.. إليه) فهي قصيدة من القنب، تتوفر على وجدانية عالية وغنائية شفافة وفيها يقول:

(الغيمة شرقيهْ

والخطوة من مخملْ

تفترّ اللحظة عن برقٍ

أو بارق جنيّه ْ

لكن الغيمة ورديّة ْ

وخطى المخمل ْ

تغويها شهوتها الكبرُ

وتغريها غمغمة النسوة

تصعد في الحنّاء

وفي الصندل)

وفيها قوله أيضا :

(يا امحمدْ

يا امحمدْ

يا ابن الأزرقِ

والدورقْ

يا ابن السمكهْ والشبكهْ

يا ابن الزُمّجِ

والماء)

وأظلّ مع (اخوانيّة) و(صداقيّة) الشعر فأجد قصيدة (العاصفة) مهداه إلى (محمد الجابلي ذكرى «مرافئ الجليد»). والجابلي روائي تونسي وصديق للشاعر ومرافئ الجليد هو اسم روايته.

ويبدو أن هذا الإهداء الذي ارتبط بعنوان إبداعي للمهدى، قد تكرّر مع قصيدة (حديث الطائر) المهداة (إلى منصف الوهايبي ذكرى «فهرست الحيوان») إذ أنّ «فهرست الحيوان» اسم قصيدة للوهايبي.

أي أنّ هذين الأهداءين لمبدعين من خلال نصّ محدّد لكلّ منهما.

فتحي النصري بعيد عن اليوميّ حيث نجده وقد غادره الى (التأمّل) و(الاسترجاع) متسلّحا بلغة عربيّة لا تذهب حداثتها بما حوت من قوّة المرجع اللغوي التراثي الذي لابد منه حتى لا يفقر القاموس ويشحب ويذهب الى نول التكرار.

وإذا ذهبنا إلى النماذج فلنقرأ قصيدة «تحولّات» التي تصدّرت الديوان :

(إذ يهبط الليل

أخلع ريشي

وآوي الى سكن من شفيف الظلام

هناك

حيث لا شيء يحجبُ عني

بدائية تتعرّى

أخوض الحروب التي لم أخض

وخارج حد الخسارة والربح

يسقط مني قتلى كثيرون

حتى إذا أسفر الصبح

استنبت الريش ثانية

وأطير

أنا ابن الظلام

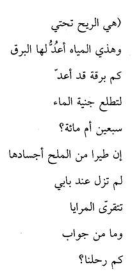
وربيب خفافيشه

بجناحي عقاب

عصيُّ الطرائد

صوع مخالبه).

وجاء في المقطع الأخير من قصيدته «عبور التاكمرت» الطويلة نسبيا إذا ما قيست بغيرها في الديوان (التاكمرت الاسم البربري لسبخة الجريد) يقول :



(هي الريح تحتي

وهذي المياه أعدُّ لها البرق

كم برقة قد أعدّ

لتطلع جنية الماء

سبعين أم مائة؟

إن طيرا من الملح أجسادها

لم تزل عند بابي

تتقرّى المرايا

وما من جواب

كم رحلنا؟

كم سماء قطعنا؟

ما أقمنا؟

تلك أمكنة لا سبيلْ

تلك أزمنة لا دليلْ

لطيور من الملح أجسادها

تتداعى الأصيلْ).

هذا الديوان من الإضافات الجادة للقصيدة التونسية من شاعر عارف ويقع في 120 صفحة من القطع المتوسط.

منشورات مسكيلياني ـ تونس 2006 طبع في مطبعة الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم.